مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 28 آب 2023

عين على العدو الإثنين 28-8-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 16 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة.**
- **المتحدث باسم جيش العدو" :أطلق الجنود النار على فلسطينيين ألقوا عبوات متفجرة تجاه موقع عسكري بالقرب من يعبد، اعتقلت القوات عددا من الفلسطينيين الذين أصيبوا بالرصاص وتم مصادرة السيارة."**
- **القناة 14 :إطلاق نار نحو موقع عسكري شمال الضفة الغربية دون وقوع إصابات.**
- **قناة كان" :عقوبات إسر ائيلية على غزة" || "كان من المفترض أن تعلن إسر ائيل خلال الأيام المقبلة عن زيادة حصة عمال قطاع غزة إلى 20 ألفاً، ولكن بعد عمليات حماس في الضفة وعودة المواجهات عند السياج الحدودي في قطاع غزة، تقرر تجميد الخطوة حتى إشعار آخر."**
- **موقع "زمان يسر ائيل :"ما هو مؤكد، أنه إذا تم اتخاذ قرار باغتيال العاروري، فسيتم اتخاذه في مجلس ضيق للغاية، وبالتأكيد ليس في الكابينت.**
- **"إسر ائيل اليوم" :"مهندس الإرهاب والعمليات: نشر صورة للمسؤول الكبير في حماس الذي هدده نتنياهو في جلسة الحكومة، يلبس الزي العسكري."**

- **قناة كان: "نتنياهو" :"العاروري يعرف جيداً سبب اختبائه هو وأصدقاؤه، حماس تدرك جيدا أننا سنقاتل بكل الوسائل ضد محاولاتهم لخلق الإرهاب ضدنا، في الضفة، في غزة وفي أي مكان آخر، كل من يحاول إيذاءنا، ومن يمول ويخطط ويوجه الإرهاب ضد إسرائيل، سيدفع الثمن كاملا، إننا نواجه موجة من الإرهاب من الداخل والخارج، هذه ليست أياما سهلة، أيام مليئة بالتحديات، يجب أن نوحد قوانا ضد الإرهاب، وضد التهديدات الداخلية والخارجية التي تنظمها إلى حد كبير إيران من خلال وأذرعها سنقف معا وسنهزمهم."**

الشأن الإقليمي والدولي:

- **موقع والا :سوريا: "إسرائيل" قصفت فجر اليوم مطار حلب، ما أدى لخروجه عن الخدمة.**
- **قناة كان :محاولة التهريب التي تم إحباطها من الأردن الشهر الماضي، هي عبارة عن عبوات صنعت على ما يبدو في إيران، وكانت في طريقها إلى المنظمات لتنفيذ عمليات.**
- **قناة كان" :مسؤولون سياسيون إسرائيليون": "خلال التنسيق للقاء وزير الخارجية إيلي كوهين مع وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، تم الاتفاق على أن تفاصيل اللقاء ستخرج للإعلام، وهذا كان واضحا للطرفين."**
- **القناة 12 :لقاء سري، التقى وزير الخارجية "إيلي كوهين" الأسبوع الماضي بوزيرة الخارجية الليبية، ويعد هذا الاجتماع الأول على الإطلاق بين وزيري خارجية البلدين، بهدف بحث إمكانات التعاون بين البلدين والحفاظ على تراث اليهود.**
- **وزير خارجية العدو"إيلي كوهين" :"يشكل اللقاء التاريخي مع وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش الخطوة الأولى في العلاقة بين "إسرائيل" وليبيا، إن مكانة ليبيا وموقعها الاستراتيجي يمنحان العلاقات معها أهمية كبيرة وإمكانات هائلة لدولة إسرائيل، لقد تحدثت مع وزيرة الخارجية حول الإمكانات الكبيرة للبلدين من علاقتهما، وكذلك أهمية الحفاظ على تراث اليهود الليبيين، والذي يشمل تجديد الكُنس والمقابر اليهودية هناك، أشكر وزير الخارجية الإيطالي على استضافة هذا الاجتماع التاريخي في روما، نحن نعمل مع سلسلة من الدول في الشرق الأوسط و أفريقيا وآسيا بهدف توسيع دائرة السلام والتطبيع مع إسرائيل."**
- **موقع والا :بعد لقائها مع "الوزير كوهين": رئيس الوزراء الليبي يعلن عزل وزيرة الخارجية من منصبها**
- **قناة كان :الرئيس الأوكراني يشعر بالغضب من "الحكومة الإسرائيلية"، الحكومة الأوكرانية تقاطع "المسؤولين الإسرائيليين" ولا ترد على اتصالاتهم.**
- **القناة 12 :السلطات المصرية اعتقلت يوم الخميس "إسرائيلياً" من سكان "حولون" يدعى "دانييل حاييم"، يبلغ من العمر 24 عاماً عند معبر طابا الحدودي بعد العثور على 5 رصاصات مسدس في حقيبته، مددت المحكمة المصرية اعتقاله لمدة 4 أيام ثم 15 يومًا أخرى، "الخارجية الإسرائيلية" قالت إنها على علم بالقضية وتبذل جهوداً للإفراج عنه.**

الشأن الداخلي:

- المتحدث باسم جيش العدو" :مناورة عسكرية تبدأ غدا في منطقة جبل دوف عند الحدود الشمالية سيتخللها حركة نشطة للمركبات العسكرية وسيسمع دوي انفجارات وإطلاق نار."
- موقع والا :نتنياهو للجمهور العربي: "قفوا معنا في الحرب ضد المنظمات الإجرامية."
- القناة 12 :بعد اللقاء مع رئيس الشاباك ومفوض الشرطة: تراجع وزير المالية "سموتريتش" عن قراره السابق، وو افق على صرف ملايين الشواكل لصالح السلطات العربية.
- "إسرائيل اليوم :"تظهر بيانات دراسة جديدة أن الأماكن التي ترتكب فيها أكبر حصة من الجرائم في "إسرائيل" هي القدس ثم عسقلان وجنوب تل أبيب وبات يام ويافا و"حولون" و"إيلات" واللد وبئر السبع، كما أن المنطقة التي بها أكبر نسبة جريمة للفرد هي جنوب تل أبيب.
- موقع القناة 7 :إثر نشاط للمنظومة الأمنية، سيتم إغلاق جزئي للطريق 40 من منطقة "شدما" قرب أسدود إلى تقاطع "تسيحورط بين "أسدود" وتل أبيب أمام حركة المرور اليوم بين الساعة 06:00 والساعة 10:00.
- مسؤول كبير في وزارة الصحة :نحن في بداية موجة من الإصابة بكورونا، أُوصي بارتداء الكمامات.
- يديعوت أحرونوت :لم يأمر ضابط الكنيست بعد بتعزيز الإجراءات الأمنية حول عضو الكنيست أيمن عودة، رغم إبلاغه بتعزيز الأمن حوله لأن حياته في خطر بسبب تصريحاته ضد المنظمات الإجرامية في "المجتمع العربي."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- "يائير لابيد" :"دول العالم تتابع هذا الصباح التسريب غير المسؤول لاجتماع وزيري الخارجية الإسرائيلي والليبي، وتتساءل: هل هذه دولة يمكننا أن نقيم معها علاقات خارجية؟ هل هذه دولة يمكنك الوثوق بها؟ – هذا ما يحدث عندما تعين إيلي كوهين، وهو شخص لا خلفية له في هذا المجال، وزيرا للخارجية."
- "حاييم كاتس" :"نهدف إلى استقطاب 7 ملايين سائح إلى إسرائيل بحلول عام 2030، الأمر الذي سيوفر 220 ألف فرصة عمل في قطاع السياحة، وسيحقق دخلاً بنحو 75 مليار شيكل."
- سامي أبو شحادة" :إن أفراد الشاباك متورطون في الجريمة، والشاباك جزء من المشكلة وليس الحل."
- يوآف كيش يهاجم سموتريتش" :هذا القرار التعسفي يساهم في الاضطرابات، وأريد افتتاح العام الدراسي كالمعتاد، ومن المهم اتخاذ قرارات سريعة"، ورد عليه "سموتريتش" بأنه لا يمكن تحويل الميزانيات دون رقابة.

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: محامي عربي يترشح لرئاسة بلدية القدس في محاولة لإنهاء مقاطعة سكان المدينة العرب للسياسة المحلية

بقلم جيانلوكا باكياني

جلس وليد أبو تايه لمناقشة حملته الانتخابية لرئاسة بلدية القدس في فندق "سانت جورج"، على بعد أمتار من الخط الأخضر الذي يفصل بين القدس الشرقية والغربية – وهو موقع مناسب لمرشح يريد أن يكون بمثابة جسر بين سكان القدس الفلسطينيين والسلطات الإسرائيلية التي يرفضون الاعتراف بها. اليوم، يرسم الخط الأخضر حدودا غير مرئية ولكنها واضحة بين الأحياء اليهودية والعربية في المدينة، حيث تعيش الأخيرة في حالة واضحة من الإهمال ونقص التمويل.

من المقرر إجراء الانتخابات للسلطات المحلية في 31 أكتوبر، ويأمل أبو تايه في صنع التاريخ بأن يصبح أول رئيس بلدية عربي منذ سيطرة إسرائيل على القدس الشرقية في عام 1967. ويشكل الفلسطينيون 40% من سكان القدس، لكن المقاطعة كانت النهج السياسي المفضل لديهم في تحدي ضم إسرائيل لأحيائهم. وكانت نسبة مشاركة سكان القدس الشرقية في انتخابات البلدية قريبة من الصفر في كل حملة انتخابات منذ عام 1967، ويقول المحللون إن فرص أبو تايه في الإطاحة بالرئيس الحالي موشيه ليون تحوم حول هذا الرقم.

لكن هذا لا يردعه.

المحامي البالغ من العمر 69 عاما والمحاسب السابق هو في الأصل من مدينة الناصرة وانتقل إلى القدس للدراسة في الجامعة العبرية في عام 1979 ويعيش اليوم في حي بيت صفافا جنوب القدس. أعلن نيته الترشح لمنصب رئيس البلدية مطلع العام الماضي. واستذكر أبو تايه في مقابلة أجريت معه مؤخرا: "قال لي الجميع إنني أسير ضد الاجماع الوطني [الفلسطيني] المناهض للتطبيع المتبع منذ 1967. قالوا إن التصويت في الانتخابات البلدية في القدس يوزاي الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي." كان جوابي لهؤلاء المنتقدين 'صحيح، هناك اجماع وطني، ولكن الأهم هو مصلحتنا الوطنية'. هناك ميثاق للأمم المتحدة ينص على أنه حتى الشعب الخاضع للاحتلال له الحق في المشاركة في الانتخابات المحلية والحصول على الاعتراف بحقوقه المدنية، وإسرائيل من الدول الموقعة على هذا الميثاق"، كما قال.

منذ 1973، يتم اختيار 31 عضوا في مجلس المدينة بشكل منفصل عن انتخاب رئيس البلدية، الذي يتم انتخابه في نظام من جولتين. إذا لم يحصل أي مرشح على 40% على الأقل من الأصوات في الجولة الأولى، فسيتم إجراء جولة ثانية من الانتخابات بين الفائزين بالمركزين الأول والثاني. وأبو تايه ليس أول عربي يرأس قائمة في الانتخابات البلدية في القدس، لكنه سيكون أول من يفعل ذلك كمرشح لمنصب رئيس البلدية. ويرأس المرشح لمنصب رئاسة البلدية قائمة تضم 15 مرشحا عربيا لمجلس المدينة، تسمى "كل توشفيها" (جميع سكانها).

في عام 1998، ترشح رجل أعمال محلي يدعى موسى عليان لعضوية مجلس المدينة وحصل على بضعة آلاف من الأصوات، ولكن لم يكن ذلك كافيا له لتجاوز نسبة الحسم. وجرت محاولة أخرى قبل انتخابات 2018 للناشط عزيز أبو سارة، لكنه انسحب قبل الانتخابات بعد أن تلقى زملاؤه في القائمة تهديدات متكررة من عناصر قومية فلسطينية.

وقد ساهم غياب النفوذ السياسي لسكان القدس الشرقية في مجلس المدينة في إهمال البلدية الشديد للأحياء العربية، مع نقص واضح في الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات. لكن الشكوى الرئيسية، كما يتفق الخبراء والسكان، هي مساحة المعيشة المحدودة، حيث تقوم السلطات المحلية بمصادرة الأراضي العربية ومنح تصاريح بناء غير كافية لاستيعاب النمو

الديموغرافي. وكثيرا ما يضطر السكان الفلسطينيون إلى اللجوء إلى البناء دون ترخيص ويضطرون في كثير من الأحيان إلى رؤية منازلهم تهدم نتيجة لذلك. وقال أبو تايه: "لقد بدأت بكتابة بعض المقالات في إحدى الصحف الفلسطينية، حيث وضحت أنه إذا أردنا الدفاع عن حقوقنا، فنحن بحاجة إلى المشاركة السياسية. حتى لو لم نعترف بالسيادة الإسرائيلية على مدينتنا، فإن الغاية تبرر الوسيلة"، وأضاف: "في مرحلة معينة، قررت أنه بدلا من الاكتفاء بدعوة الآخرين إلى الترشح، ينبغي علي ترشيح نفسي."

إدراكا منه بقدرة السلطة الفلسطينية على التأثير على نسبة إقبال الناخبين في القدس، أراد أبو تايه إقناع رام الله بالانضمام إلى حملته أولا. وقال: "كتبت رسالة إلى [رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس] في أبريل أطلب فيها مباركته لترشيحي. فأجابني أنني إذا أردت الترشح لمنصب الرئاسة فلن يقف في طريقي، لكنه حثني على الابتعاد عن السياسة والتركيز فقط على الحقوق المدنية. وقال لي إن الأمر متروك لنا نحن سكان القدس الشرقية لنقرر ماهية أفضل السبل للاعتراف بحقوقنا."إلا أن مفتي السلطة الفلسطينية أصدر فتوى ضدي وضد [الفلسطينيين] الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات [لبلدية القدس]. قلت له إن له الحق في إبداء رأيه، لكنني ذكّرته بأن السلطة الفلسطينية لديها تعاون أمني مستمر مع إسرائيل، وفي أمور أخرى أيضا. هل أصدر فتوى ضد ذلك؟." وأضاف: "جميع الفلسطينيين في القدس، وخاصة الشباب منهم، يريدون التصويت في الانتخابات المحلية. لكنهم يخشون السلطة الفلسطينية، ولديهم حاجز ذهني يمنعهم من المشاركة"."من جهة أخرى، تزعم إسرائيل أنها دولة ديمقراطية في حين أنها ديمقراطية لليهود فقط. فهي ليست على استعداد لتقاسم الكعكة معنا نحن العرب. نحن لا نحصل على حصتنا من الموارد."

يقدّر أبو تايه إن سكان المدينة العرب يدفعون حوالي 2 مليار شيكل (530 مليون دولار) سنويا كضرائب وغرامات محلية، بما في ذلك غرامات البناء غير القانوني ومبالغ ضخمة في مخالفات وقوف السيارات – ويرجع ذلك جزئيا إلى حقيقة أنه لا يوجد أي أماكن لركن السيارات في شوارع القدس الشرقية. وقال إن "مساحة القدس الشرقية تبلغ نحو 80 كيلومترا مربعا. يعيش سكانها العرب البالغ عددهم 400 ألف نسمة على مساحة 20 كيلومترا مربعا فقط، في حين أن سكانها اليهود يعيشون على مساحة 60 كيلومترا مربعا. في القدس الشرقية، عدد العرب ضعف عدد اليهود، لكنهم يعيشون في ثلث المساحة." وأضاف: "نريد أيضا تمثيلا متساويا في هيئات صنع القرار البلدية. هناك 12 ألف عامل بلدية – على الأقل 4000 يجب أن يكونوا من العرب، وينبغي أن يكونوا في مناصب ذات مسؤوليات حقيقية، وليس عمال نظافة فقط." وتابع حديثه قائلا: "كتبت مرتين لـ[رئيس البلدية] موشيه ليون بهذا الشأن، [لكنه] لم يعد إلي برد"، وقال أبو تايه إنه ينظم مظاهرة من أمام مكتب ليون في 29 أغسطس.

كما سيعقد أبو تايه مؤتمرا صحفيا في 6 سبتمبر المقبل لإطلاق حملته الانتخابية رسميا. وقال إن بعض المرشحين في القائمة تلقوا تهديدات من أفراد لهم علاقات بالسلطة الفلسطينية، "لكننا لسنا خائفين". ردا على ذلك، قال معروف الرفاعي، مستشار محافظ القدس التابع للسلطة الفلسطينية، لتايمز أوف إسرائيل إن ادعاءات المرشح "مبالغ فيها للغاية"، وإن أبو تايه والأشخاص الموجودين في قائمته لم يتلقوا تهديدات من أي شخص مقرب من السلطة الفلسطينية. وأضاف أبو تايه بلا مبالاة: "لم أتلق تهديدات من اليمين اليهودي المتطرف، لكنني لن أتفاجأ إذا حاولوا قتلي في وقت ما."

وقد نجح أبو تايه في بناء حضور محدود على وسائل التواصل الاجتماعي منذ الإعلان عن تطلعاته السياسية، وهو يجري اجتماعات مع قادة المجتمع من أجل وضع الأساس لحملته الانتخابية. بعض السكان انتقدوا انفصاله عن سكان القدس الشرقية المحليين كونه يحمل الجنسية الإسرائيلية، على عكس معظمهم، ولأنه ولد في مدينة الناصرة. أبو تايه يؤكد على أن لديه علاقات عميقة بالمدينة. "أعيش هنا منذ 44 عاما، وأنا متزوج من امرأة مقدسية وأولادي الثلاثة وُلدوا هنا. أنا مقدسي في كل شيء."

عضو مجلس البلدي لورا فارتون، التي تم انتخابها عن حزب اليسار "ميرتس" ومرشحة مع قائمة مستقلة في الانتخابات المقبلة، أشادت بـ"النوايا الطيبة" لأبو تايه وجهوده لتعزيز انخراط سكان القدس الشرقية في الانتخابات المحلية، لكنها قالت لتايمز أوف إسرائيل إنه "غير معروف نسبيا، وبصفته مواطن إسرائيلي فهو أقل عرضة أو اختبارا للمشاكل والمظالم اليومية التي يعاني منها سكان القدس الشرقية."

يشيد حسام موسى (34 عاما)، وهو من سكان سلوان ومرشد سياحي مرخص يقدم جولات في القدس الشرقية للإسرائيلين، هو أيضا بـ"شجاعة ورؤية" أبو تايه لتحسين ظروف المعيشة في القدس الشرقية. وقال موسى إنه يرى أن هدف أبو تايه في الحصول على 100 ألف صوت ليس مستحيلا لكنه يتطلب الكثير من العمل التمهيدي مع اقتراب موعد الانتخابات بعد شهرين فقط. وأضاف موسى: "لقد أجرى [أبو تايه] اتصالات مع بعض الأشخاص ذوي النفوذ في المدينة الذين قد يتمكنون من التصويت لصالحه."

يرفض أبو تايه اعتبار أصوله النصراوية عائقا: "من عاشر قوما أربعين يوما صار منهم. إن العائق الرئيسي هو أن فلسطيني القدس لا يصوتون في الانتخابات البلدية لأنهم لا يثقون بالسلطات الإسرائيلية، السلطات ذاتها التي تصدر أوامر هدم لمنازلهم وتفرض الغرامات عليهم." وقال إن "هناك أيضا سوء فهم أساسي من جانب سكان القدس الشرقية فيما يتعلق بكيفية عمل نظام التأثير الديمقراطي الإسرائيلي. يشعر الناس هنا بأن الحكومة لا يهمها سوى طردهم، وأن المشاركة في آليات صنع القرار فيها تعني التطبيع. سيستغرق الأمر وقتا للعمل على استعادة ثقة الجمهور بالسلطات."

ومع ذلك، يقول موسى إن "هناك تغيير واضح في السنوات القليلة الأخيرة. يتعلم الجيل الشاب اللغة العبرية ويعملون في سوق العمل الإسرائيلية بشكل متزايد. السؤال هو: هل يقبلهم الجانب الإسرائيلي؟ وهل هو على استعداد لمعاملة القدس الشرقية كما يعامل [القدس] الغربية؟ ووضع حد للتمييز؟"

يبدي أبو تايه تفاؤلا ويقول: "في يوم الانتخابات، أقدّر أنه يمكننا الحصول على ما يصل إلى 80 الف أو حتى 100 ألف صوت، بما في ذلك بضعة آلاف من الأصوات اليهودية."أعلم أنني لن أتمكن من تحرير القدس الشرقية. في الوضع المثالي، كنت أود أن تصبح عاصمة لدولة واحدة [ثنائية القومية] أو أن يتم تقسيمها لعاصمتين لدولتين. ولكن بداية، أريد كسر الجدران في أذهان الناس بشأن التصويت. ينبغي على سكان القدس الشرقية إدراك أنه لا توجد لنا عدالة حقيقية هنا، ولا قانون دولي يدافع عنا. هذه لعبة قوة، وعلينا أن نلعبها بما يصب في مصلحتنا."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: "وزير يكره العرب سيقوم بحماية الأطفال العرب؟": 100 ألف شخص يشاركون في المظاهرة بتل أبيب

تظاهر محتجون مساء السبت في تل أبيب وفي جميع أنحاء إسرائيل للأسبوع الرابع والثلاثين على التوالي ضد خطط الحكومة لإصلاح النظام القضائي. مع تجميد الحزمة التشريعية لإضعاف نظام القضاء وسط العطلة الصيفية للكنيست، سلط المتظاهرون المناهضون للحكومة الضوء بشكل متزايد على قضايا أخرى خلال الاحتجاجات الأخيرة، بما في ذلك حوادث التمييز الأخيرة ضد المرأة وتأثير الأحزاب المتدينة على الائتلاف الحاكم.

وركز المتظاهرون هذا الأسبوع أيضا على ارتفاع جرائم العنف في البلدات العربية، في الوقت الذي تواجه في الحكومة انتقادات متزايدة بشأن ردها على جرائم القتل التي حطمت أرقاما قياسية. وشارك حوالي 100 ألف شخص في المظاهرة في تل أبيب، وفقا لتقييمات وسائل الإعلام وشركة CrowdSolutions التي استشهدت بها القناة 13. وضم الاحتجاج الرئيسي في شارع كابلان في تل أبيب متحدث عربي رئيسي، وهو رئيس بلدية الطيرة مأمون عبد الحي. ويأتي خطاب رئيس البلدية بعد أيام من مقتل المدير العام لبلدية الطيرة عبد الرحمن قشوع بالرصاص في وسط المدينة. وأعقب مقتل قشوع في اليوم التالي جريمة قتل رباعية في بلدة أبو سنان بشمال البلاد في واحد من أكثر أعمال العنف الجنائي دموية هذا العام.

وقال عبد الحي في خطابه: "الدماء تتدفق في شوارعنا، وما الذي تفعله حكومات إسرائيل؟ تقوم بتفكيك الشرطة، وتوقف الميزانيات التي من المفترض أن تذهب للتربية والتعليم"، في إشارة إلى الأموال للسلطات المحلية العربية التي قام وزير المالية بتسلئيل سموتريتش بتجميدها.أنا أشغل منصب رئيس البلدية منذ 15 عاما، والمجتمع العربي يعاني من التمييز والإهمال منذ فترة طويلة، ومع ذلك فهذه أسوأ حكومة على الإطلاق." وأضاف: "صدر قرار بتركنا نتعامل مع الدماء. من يعين [وزير الأمن القومي ايتمار] بن غفير للحفاظ على سلامتنا، لا يريد الحفاظ على سلامتنا. هل سيقوم الوزير الذي لا يريدنا في البلاد بحمايتنا؟ وزير يكره العرب سيقوم بحماية الأطفال العرب؟"

في المظاهرة التي أقيمت من أمام مقر إقامة رئيس الدولة، قالت وردة سعدة، وهي مربية وناشطة عربية بارزة: "لا أستطيع التوقف عن سؤال نفسي، أين ومتى غفونا على عجلة القيادة؟ كيف وصلنا إلى هذا الوضع الصعب؟" وتابعت قائلة: "وصلنا إلى وضع في دولة إسرائيل تسيطر فيه مجموعة من العنصريين على الحكومة بأكملها... ولكن لا يمكنها السيطرة على عصابات الجريمة المنظمة تحت أنف الشرطة مباشرة."

متحدثا في المظاهرة عند مفترق كركور بشمال إسرائيل، وصف زعيم المعارضة يائير لبيد بن غفير بأنه "عنصري بغيض وفاشل تماما"، في إشارة إلى تصريحات الأخير هذا الأسبوع، التي قال فيها إن حق اليهود في السفر والعيش بأمان في الضفة الغربية أكثر أهمية من حق العرب في التنقل بحرية. وقال لبيد: "لقد شاهدتم بن غفير على شاشة التلفزيون هذا الأسبوع. عنصري بغيض وفاشل تماما... حركة المقاطعة (BDS) لم تحصل على هدية كهذه من قبل. هذا الرجل هو هدية لمعادي السامية وكارهي إسرائيل. إنه يتسبب في ضرر بالعلاقات العامة، وضرر قانوني وأخلاقي، ورئيس الوزراء لا يدين ذلك لأنه يعتمد عليه."

وغنت المشاركة السابقة في مسابقة الأغنية الأوروبية "يوروفيجن"، عيدن ألينا، وهي من أصول إثيوبية، النشيد الوطني الإسرائيلي في بداية المظاهرة في تل أبيب، بينما لفتت الانتباه إلى القضية المثيرة للجدل لصبي إثيوبي إسرائيلي قُتل في حادث صدم وهرب وطالبت بالعدالة لعائلته.

في وقت سابق يوم السبت، هاجم رئيس حزب "يسرائيل بيتنو"، أفيغدور ليبرمان، ووزير الدفاع الأسبق، موشيه يعالون، الحكومة على تعاملها مع تصاعد موجة العنف في الوسط العربي والتصعيد في الهجمات الفلسطينية. وقال ليبرمان في حدث ثقافي أقيم في بئر السبع عندما سُئل عن الهجمات الفلسطينية: "هناك فقدان للسيطرة. كل يوم يحدث شيء ما." وزعم ليبرمان أن حركة "حماس" الحاكمة لقطاع غزة تقف وراء الهجمات وقال إن "[رئيس الوزراء بنيامين] نتنياهو يمنحهم الحصانة. هم يعلمون أنه لن يحدث لهم شيء." وأضاف ليبرمان "أتذكر خطاب نتنياهو الذي تحدث عن إيران والحوكمة ولا شيء عن الانقلاب القضائي. الآن ارى العكس، فشل في الأمن، وفشل في الحوكمة، أنظروا إلى ما يحدث في المجتمع العربي."

وقال يعالون، الذي تحدث في نفس الحدث في بئر السبع، "طالما أن هذه الحكومة قائمة فإن الإرهاب سيزداد." وقال إن أيديولوجية الوزيرين اليمينيين المتطرفين بتسلئيل سموتريش وبن غفير "ستكون سيئة للعرب." وأضاف: "إنهما يريدان طرد العرب والتفوق اليهودي... هذان شخصان موهومان يقودانا إلى دكتاتورية مسيحانية فاشية وفاسدة."

بحسب استطلاع للرأي أجرته القناة 12 فإن 42٪ من الجمهور الإسرائيلي يرى أن الحكومة السابقة، بقيادة يائير لبيد ونفتالي بينيت، تمكنت من التعامل بشكل أفضل مع جرائم العنف في المجتمع العربي، مقارنة بـ 23% الذين يعتقدون أن حكومة نتنياهو تمكنت من التعامل مع الظاهرة بشكل أفضل.

وبحسب الاستطلاع أيضا، يرى 42٪ من الإسرائيليين أن حكومة لابيد-بينيت تمكنت من التعامل مع الهجمات الفلسطينية بشكل أفضل، مقارنة بـ 33% الذين يعتقدون أن حكومة نتنياهو تتعامل مع العنف الفلسطيني بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، أعربت أغلبية المشاركين في الاستطلاع (69%) عن عدم رضاهم عن وزير الأمن القومي بن غفير، في حين أعرب 25% فقط عن تأييدهم له، وفقا لاستطلاع القناة 12.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مسؤول إسرائيلي: بابوا غينيا الجديدة ستفتتح سفارة لها في القدس الأسبوع المقبل

بقلم لازار بيرمان

من المقرر أن تفتتح بابوا غينيا الجديدة سفارة لها في القدس الأسبوع المقبل خلال زيارة رئيس الوزراء جيمس مارابي لإسرائيل، بحسب مسؤول إسرائيلي. وسيتم افتتاح السفارة في 5 سبتمبر، بحسب القناة 14، التي كانت أول من تحدث عن التطورات، دون ذكر مصادر. ورفضت وزارة الخارجية التعليق على التقرير، لكن مسؤولا إسرائيليا قال لـ"تايمز أوف إسرائيل" إن "التفاصيل ليست خاطئة." وفي فبراير، أعلنت وزارة الخارجية أن بورت مورسبي ستتخذ هذه الخطوة، بعد أن تحدث وزير الخارجية إيلي كوهين مع نظيره في بابوا غينيا الجديدة جاستن تكاتشينكو. وتأتي أنباء افتتاح سفارة بابوا غينيا الجديدة في

أعقاب إعلانين مماثلين من دول أخرى. يوم الجمعة، أعلنت سيراليون عن نيتها افتتاح سفارة لها في القدس. وأعلنت باراغواي في الأسبوع السابق أنها ستعيد فتح سفارتها في القدس أيضا.

في الوقت الحالي، لدى الولايات المتحدة وغواتيمالا وهندوراس وكوسوفو سفارات في القدس. وترى إسرائيل أن هذه التحركات تعزز مطالبتها بالمدينة كعاصمة لها، على الرغم من أن معظم الدول الأجنبية تضع سفاراتها في تل أبيب أو بالقرب منها. ومن المتوقع أن تعلن المجر وفيجي عن نقل سفارتيهما في الأشهر المقبلة أيضا.

ولا يوجد لبابوا غينيا الجديدة حاليا سفارة في إسرائيل، لكن لديها قنصلية بالقرب من تل أبيب. ويتم التعامل مع علاقات إسرائيل مع الدولة الجزرية من خلال سفارتها في أستراليا. وأقامت الدولتان العلاقات بينهما في عام 1978.

بابوا غينيا الجديدة هي إحدى دول المحيط الهادئ التي تصوت بانتظام إلى جانب إسرائيل في الأمم المتحدة، وقال تكاتشينكو لكوهين خلال مكالمتهما إن بلاده ستواصل القيام بذلك. في ديسمبر، كانت بابوا غينيا الجديدة واحدة من 25 دولة انضمت إلى إسرائيل في معارضة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يطالب محكمة العدل الدولية بالنظر في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. ومع ذلك، صوتت بابوا غينيا الجديدة في عام 2018 لصالح إدانة اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، بينما رفضت خمس دول أخرى في المحيط الهادئ إدانة القرار. وتتزايد الأهمية الجيوسياسية للدولة الجزرية مع تنافس الصين والولايات المتحدة على النفوذ في البلاد والدول المجاورة في المحيط الهادئ. وألغى الرئيس الأميركي جو بايدن رحلة طال انتظارها إلى هناك في مايو، وأرسل وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بدلا منه.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: المجلس الثوري لحركة فتح يدعو إلى "تصعيد المقاومة غير المسلحة" ضد إسرائيل

بقلم جيانلوكا باكياني

بعد ثلاثة أيام من الاجتماعات، اختتم المجلس الثوري لحركة فتح جلسته الأخيرة يوم السبت بالدعوة إلى "تصعيد المقاومة غير المسلحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي"، ودعوة كافة الفصائل الفلسطينية للانضمام إلى النضال. ويُعتبر المجلس الثوري الهيئة البرلمانية الداخلية لحركة فتح، وثاني أبرز مؤسساتها بعد اللجنة المركزية، ويتكون من حوالي 80 عضوا تم انتخابهم في ديسمبر 2016. ودعا المجلس في جلسته نهاية الأسبوع الماضي إلى تشكيل "لجان مقاومة شعبية لمواجهة عدوان المستوطنين [الإسرائيليين]"، وشدد على أهمية القدس للإسلام وللمسيحية وللمشروع الوطني الفلسطيني، واصفا المدينة المقدسة بأنها عاصمة فلسطين الأبدية. وتتناقض سياسة فتح المعلنة للمقاومة السلمية بشكل صارخ مع النهج العنيف الذي تتبناه منافستها الرئيسية حركة حماس، التي هددت إسرائيل يوم الأحد بـ"حرب إقليمية شاملة."

وأكد معروف الرفاعي، أحد قادة حركة فتح في القدس، لـ"تايمز أوف إسرائيل" أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس "يدعو دائما إلى مقاومة شعبية سلمية خالية من العنف واستخدام السلاح"، على الرغم من أنه وفقا للمواثيق الدولية يوجد للفلسطينيين، كشعب تحت الاحتلال، "الحق في المقاومة بكافة أشكالها."

وكثيرا ما يتهم العديد من الفلسطينيين الحركة الحاكمة في السلطة الفلسطينية بالقيام "بالعمل القذر" نيابة عن إسرائيل للحفاظ على الأمن في الضفة الغربية، وعدم القيام بما يكفي لمكافحة الاحتلال وتوسيع المستوطنات. وحتى داخل فتح هناك أصوات معارضة. وبحسب ما ورد انضم الجناح المسلح للحركة، "كتائب شهداء الأقصى"، إلى جهود الخلايا التابعة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني في جنين ونابلس، وهي المناطق التي فقدت السلطة الفلسطينية سيطرتها عليها تدريجيا. كما أعلن مسؤوليته عن الهجوم الأخير الذي وقع بالقرب من الخليل، وهي منطقة خاضعة لسيطرة فتح القوية، والذي قُتلت فيه امرأة إسرائيلية.

غريشا يعكوبوفيتش، وهو عقيد سابق في الجيش الإسرائيلي ومنسق أعمال الحكومة في المناطق سابقا، قال في مقابلة أجرتها معه قناة i24News باللغة العربية مؤخرا إن الهجوم كان بمثابة رسالة موجهة لعباس لوقف التعاون الأمني مع إسرائيل، أو المخاطرة برؤية توسع عدم الاستقرار الحالي في نابلس وجنين إلى بقية الضفة الغربية.

في نهاية الاجتماع، كرر المجلس الثوري دعواته لمقاطعة الانتخابات البلدية في القدس، والتي ستجرى إلى جانب انتخابات في مدن أخرى في إسرائيل في 30 أكتوبر. منذ أن استولت إسرائيل على القدس الشرقية في عام 1967، امتنع سكانها العرب مرارا عن التصويت في الانتخابات البلدية لتجنب "التطبيع" مع السيادة الإسرائيلية. وقد ساهم الافتقار إلى النفوذ السياسي لسكان القدس الشرقية – الذين يشكلون 40% من سكان المدينة – في مجلس المدينة على مر العقود في إهمال البلدية الشديد للأحياء العربية، مع نقص واضح في الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات. وهذا العام، ولأول مرة منذ عام 1967، سوف يترشح مرشح عربي لمنصب رئيس البلدية، وهي خطوة تعارضها السلطة الفلسطينية بشدة.

وشدد المجلس الثوري لحركة فتح في بيانه على جهوده المتواصلة لدعم الأسرى الأمنيين في إسرائيل، وكذلك عائلات "الشهداء" الفلسطينيين، وأدان إسرائيل لحجبها ملايين الدولارات التي تجمعها من الضرائب نيابة عن السلطة الفلسطينية لمنع وصولها إلى الأسرى وعائلات منفذي الهجمات. وأعلن المجلس أنه سيعقد مؤتمره المقبل في 17 ديسمبر. وسيكون الحوار الوطني بين الفصائل الفلسطينية على رأس جدول الأعمال.

وقال الرفاعي: "رغم أنه لم تتم دعوة حماس والجهاد الإسلامي رسميا – لأنه سيكون حدثا داخليا لمنظمة التحرير الفلسطينية – إلا أنهما قد يشاركان في حوارات أو مناقشات غير رسمية، كما حدث مؤخرا في القاهرة". وشهد حدث القاهرة الذي عقد أواخر يوليو مشاركة معظم الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركة حماس، في محاولة لتحقيق المصالحة وتنظيم انتخابات لأول مرة منذ عام 2006 لتعزيز شرعية السلطة بين الفلسطينيين، وقاطعته حركة الجهاد الإسلامي احتجاجا على اعتقال السلطة الفلسطينية لأعضاء في الحركة مؤخرا.

* * *

هآرتس: للسيسي ونصرالله مصلحة مشتركة: عدم توسيع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ينشغل مؤخراً بعملية غزل معقدة، أكثر من السياسيين الذين يصرخون في إسرائيل ويطالبون بشن عملية "واحدة وإلى الأبد" ضد "بنى الإرهاب التحتية" و/أو إنهاء السلطة الفلسطينية. يعرف السيسي جيداً ما معنى عملية واسعة في الضفة، ويعرف الجدول الزمني البيولوجي للرئيس الفلسطيني محمود عباس، ويدرك العداء الكبير داخل صفوف فتح حول شخصية الوريث، والتداعيات التي ستلحق بمصر إذا اندلعت حرب جديدة في الضفة، التي ستنزلق برمشة عين إلى غزة وتقضي على الجهود المصرية في الساحة الفلسطينية من حيث خلق وحدة فلسطينية سياسية بين الفصائل الفلسطينية لوضع أساس لتهدئة بعيدة المدى بين إسرائيل والفلسطينيين.

في 29 تموز، اجتمع في مصر الأمناء العامون لـ 14 تنظيماً فلسطينياً، باستثناء "الجهاد الإسلامي" الذي طلب إطلاق سراح سجنائه الموجودين في سجون السلطة الفلسطينية شرطاً لمشاركته. ومثل لقاءات كثيرة في السابق، لم يثمر هذا اللقاء حتى الآن أي نتائج ملموسة، لكن الشعور بالحاجة إلى هذه العملية أدى إلى ضرورة انعقاد لقاء فلسطيني واسع في مصر الأسبوع القادم، في محاولة للمضي بخطة مصر.

قبل ثلاثة أيام من اللقاء في مصر، التقى محمود عباس وإسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحماس، مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي أصبح شريكاً مقبولاً في إدارة المفاوضات الفلسطينية الداخلية بعد استئناف العلاقات مع مصر وإسرائيل، بل وحصل هذا على تشجيع من إسرائيل.

الوقت ينفد، ويعمل في هذه الساحة السياسية عدد من الشركاء، الذين لا يرون جميعهم جهود مصر بنفس المنظار. مثلاً، قرار السعودية تعيين قنصلها العام في الأردن في منصب القنصل العام في الضفة وفي القدس، أدى إلى هزة ليس فقط في إسرائيل، التي لم تفهم بعد سبب هذه الخطوة، بل أيضاً في الأردن والقاهرة ورام الله. الأردن الذي يخشى من إبعاده بكونه المسؤول عن الأماكن المقدسة، وهي المكانة التي تم تثبيتها في ملحق اتفاق السلام الذي وقع بينها وبين إسرائيل، يعتبر خطوة السعودية نية لوضع حقائق على الأرض من خلال استغلال توق إسرائيل للتطبيع مع السعودية.

هذه ليست المرة الأولى التي تعبر فيها السعودية عن رغبة في أن تكون المسؤولة عن جميع الأماكن الإسلامية المقدسة. يفسر الأردن التقارب بين السعودية وحماس، الذي تم التعبير عنه بإطلاق عدد من نشطاء حماس من السجن وإعطاء إذن لقيادة حماس بأداء فريضة الحج في مكة، على أنه جزء من هذا الجهد كي تحصل لنفسها على الدعم من المنظمة الفلسطينية للمكانة التي تسعى الرياض إليها.

في الأسبوع الماضي، التقى ملك الأردن والرئيس الفلسطيني بشكل مستعجل مع الرئيس المصري لمناقشة "المواضيع المتعلقة بالقضية الفلسطينية". والثلاثاء الماضي، التقى وزير خارجية الأردن أيمن الصفدي، مع السيسي لمناقشة "تعزيز التعاون بين مصر والأردن"، ووراء هذه البيانات الرسمية القصيرة يبدو الهدف واضحاً جداً: إظهار التضامن مع "أصحاب الشأن المباشرين" أمام نوايا السعودية.

للسيسي، مثلما لملك الأردن والرئيس الفلسطيني، سبب لمراقبة خطوات السعودية، لا سيما في الساحة الفلسطينية، لكن ليس فيها فحسب؛ فمصر التي بنت لنفسها مكانة مؤثرة بفضل قدرتها على التوسط بين إسرائيل وحماس في كل مرة، تريد أن تمنع انتقال هذه المكانة إلى يد محمد بن سلمان.

للزعماء الثلاثة مشكلة مشتركة صعبة مع الحكومة الإسرائيلية، التي لم تكن من قبل. حسب مصادر في مصر، ليس للسيسي ورئيس المخابرات المصرية عباس كامل ثقة برئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. رجال السيسي يفضلون إدارة اتصالات مع نظرائهم العسكريين وممثلي "الشاباك"، لكن هذه النقاشات تجري بشكل عام حول مواضيع تكتيكية تتعلق بمنع مواجهات عنيفة بين غزة وإسرائيل. ليس لمصر شريك إسرائيلي في ما يتعلق بالتخطيط السياسي، وإلى جانب ذلك: هناك وزراء في حكومة إسرائيل الحالية يعتبرون مصر عاملاً يقيد حرية عمل الجيش الإسرائيلي. أما مع الأردن، فالتعاون الاستخباري والعسكري يجري على مستوى جيد، وحتى عال، لكن انقضت تلك الأيام التي فيها كان رئيس الحكومة يتصل مع القصر في الأردن لإجراء محادثة ودية.

ذريعة إضافية

ظروف العمل لنشاط دبلوماسي إسرائيلي أردني ومصري، وبالأحرى إسرائيلي – فلسطيني، آخذة في التفاقم إزاء سيطرة وزراء اليمين المتطرف على تحديد جدول الأعمال في الضفة. تنظر مصر بجدية إلى طلبات وزراء في إسرائيل للعودة إلى تصفية قادة حماس و"الجهاد"، هذه المرة ليس في "المناطق" [الضفة الغربية] فقط، بل أيضاً في لبنان وسوريا. وهناك رسائل من مصر أرسلت مؤخراً لإسرائيل تحذرها فيها من تكرار أخطاء الماضي التي أدت إلى عمليات عسكرية عديمة الجدوى.

تهديدات إسرائيل تسمع جيداً أيضاً في لبنان، فهناك يعيش بعض رؤساء التنظيمات الذين هم على لوحة الأهداف. التقدير السائد هو أن عملية عسكرية ضد أهداف فلسطينية في لبنان قد تستدعي ليس فقط رداً عنيفاً من غزة، بل من "حزب الله" أيضاً. يجدر التعامل مع هذا التقدير بدرجة من الشك، حيث إنه رغم التشجيع والمساعدة التي يوفرها "حزب الله" لبعض التنظيمات الفلسطينية، فإنه يبعد نفسه عن التدخل العسكري المباشر ضد إسرائيل لصالح "القضية الفلسطينية" من أجل الحفاظ على مكانته كمدافع عن لبنان، وكمن يعمل فقط من خلال مصالح لبنانية. على سبيل المثال، بعد أن هاجمت إسرائيل أهدافاً لحماس في جنوب لبنان عقب إطلاق عشرات الصواريخ من لبنان نحو إسرائيل في نيسان الماضي، فـ"حزب الله" لم يتحمل المسؤولية عن إطلاق الصواريخ، بل وسمح لهذه المواجهة بأن تمر من فوق رأسه.

لقد ولدت لـ"حزب الله" في هذا الأسبوع ذريعة أخرى لتجنب فتح جبهة عنيفة مع إسرائيل. الخميس، بدأ التنقيب الأول في حقل الغاز اللبناني "بلوك 9"، الذي من شأن نتائجه أن يحدد إذا سيصبح للبنان مصدر طاقة وتمويل ينقذه من أزمته الاقتصادية. "حزب الله" الذي بارك اتفاق ترسيم الحدود مع إسرائيل واعتبره إنجازاً تاريخياً، لن يرغب الآن في أن يكون العامل الذي يحطم هذا الإنجاز فقط لخدمة المقاومة الفلسطينية من داخل لبنان، أو حتى كضريبة كلامية يدفعها لـ"وحدة الساحات" التي تدفعها قدماً حماس والجهاد الإسلامي، حيث القصد مواجهة مشتركة ومدمجة في غزة والضفة إضافة إلى تجنيد "حزب الله."

هذه الفكرة التي تبدو مهددة وصعبة على التنفيذ لأن أمام "حزب الله" اعتبارات لا تتساوق مع اعتبارات التنظيمات الفلسطينية. على سبيل المثال، قبل ثلاثة أسابيع، حدث في مخيم عين الحلوة الفلسطينية في جنوب لبنان مواجهة صعبة ودموية بين رجال فتح وأحد التنظيمات الإسلامية، "الشباب المسلم". أربعة من أعضاء فتح، أحدهم من القادة الكبار، أشرف العرموشي، قتلوا بداية المواجهة. وهذا عدد ارتفع خلال يومين إلى 11 شخصاً. قادة حماس، من بينهم إسماعيل هنية ونائبه صالح العاروري ورئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، وممثلون فلسطينيون كبار في لبنان، توجهوا إلى حسن نصر الله وللحكومة اللبنانية للمساعدة في وقف المواجهات وتهدئة النفوس في المخيم.

هذه المواجهات ليست جديدة؛ فقد حدث مثلها وأصعب منها خلال السنين في مخيمات اللاجئين الفلسطينية بين الفصائل المختلفة حول السيطرة على المخيمات. الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني لا يعملان في المخيمات، هم يتموضعون على مداخلها فقط. مع ذلك، يسمح لأعضاء التنظيمات حمل السلاح داخل المخيمات حتى يتمكن السكان هناك من الدفاع عن أنفسهم. المشكلة أن أي مواجهة في المخيمات تثير من جديد مسألة السلاح الفلسطيني وتطرح طلب نزعه منهم. وفي كل مرة يطرح فيها هذا الطلب، يقف "حزب الله" الذي يدير معركة طويلة ضد خصومه الذي يطالبون بتجريده من سلاحه، كدرع واق صلب، ولا توجد قوة في لبنان يمكنها نزع السلاح.

النتيجة أن "حزب الله" ليس راضياً عن الوضع الذي تستخدم فيه التنظيمات الفلسطينية السلاح داخل المخيمات وحتى ضد إسرائيل، عندما تخلو هذه النشاطات من التنسيق معه أو قد تضر بمصالحه. من هنا، ورغم تأييده لفكرة "وحدة الساحات"، فإنه يحرص على أن يكون هو من يرسم حدود هذه الوحدة. وعلى هذه الخلفية، فأي مواجهة بين إسرائيل وحماس والجهاد الإسلامي على الأراضي اللبنانية ربما تخرق استراتيجية "حزب الله" التي تقول بأنه مستعد لمساعدة وتدريب وتسليح "المقاومة" الفلسطينية في حربها ضد إسرائيل ما دامت تحدث على الأراضي الفلسطينية ولا تجره أو تملي عليه قواعد المواجهة.

حتى الآن، أدركت إسرائيل قواعد اللعب هذه، ولم تخرقها. ولكن حتى الآن، لا تعرف الحكومة الإسرائيلية نفسها كيف تتصرف، وتبحث عن حلول سريعة، بالأساس استعراضية وغير متوقعة، ربما تقود إلى توسيع ساحة المواجهة بدلاً من تقييدها في المناطق التي تسيطر عليها، وربما تقود أيضاً إلى هز منظومة علاقاتها الحيوية مع الدول التي تبقي المواجهة على نار هادئة نسبياً بمساعدتها.

* * *

معاريف: يجب ألا يُمنح السعوديون صلاحيات في المسجد الاقصى

بقلم مردخاي كيدار

بدأت، مؤخراً، أحاديث في إسرائيل عن إعطاء مكانة للسعودية في الحرم، إضافة او كبديل للمملكة الهاشمية الأردنية. وسبب ذلك هو الشائعة بأننا قريباً سنتمتع باتفاق سلام وتطبيع مع السعودية، وإعطاء مكانة خاصة للمملكة سيكون ثمنا

مناسبا لقاء السلام المنشود. من نظرة واقعية للعالم الإسلامي اليوم، على إسرائيل ان ترد رداً قاطعاً كل محاولة من السعودية لنيل مكانة في القدس لعدة أسباب:

1 .القدس عاصمة إسرائيل منذ اكثر من 3 آلاف سنة. ومكان الهيكل هو لب لباب الشعب اليهودي منذ عهد داود وسليمان، قبل 1600 سنة من الإسلام. كل تنازل عن سيادة يهودية على مكان الهيكل يفسر في العالم الإسلامي كتنازل عن اليهودية ويقوض سبب وجود إسرائيل. فهل يخطر على بال المسلمين ان يتنازلوا عن سيادتهم على مجال الكعبة في مكة؟

2 .ارتكبت إسرائيل أخطاء عديدة بالنسبة للحرم: أول مرة عندما سلم موشيه دايان ادارته الى الأوقاف في 1967 انطلاقا من تفاهم معهم الا يعترضوا على حفريات اثرية غير قانونية ينفذها في الليل، والثانية عندما أعطوا مكانة للأردن في الحرم في 1994، بافتراض انها ستبعد م.ت.ف و"حماس". لاحقا حصل العكس، منحت السلطة الفلسطينية مكانة في الحرم في نظر العالم العربي والإسلامي. لم تفعل إسرائيل شيئا، واليوم السلطة الفلسطينية أيضا مشاركة في الحرم وفي القدس.

3 .الحرم هو مركز نشاط تركي تآمري مناهض لإسرائيل. وتواجد السعودية سيتسبب بنزاعات بين تركيا والسعودية، وسيؤثر سلبا على علاقات إسرائيل – تركيا. إسرائيل ملزمة بان تبعد عن الحرم كل نفوذ تركي.

4 .يجتذب الحرم اليه منظمات "متطرفة" مثل "حزب التحرير"، "حماس"، الجناح الشمالي والجنوبي للحركة الإسلامية وغيرها. كلهم يكرهون الاسرة المالكة السعودية. كل صدام بينهم وبين السعودية سيشعل نارا كبرى، وستقع التهمة على إسرائيل.

5 .يحتمل أن تكون توجد اليوم تفاهمات مع ولي العهد السعودي لكن لا يوجد أي ضمانة ان تبقى على مدى الأيام. سيفاقم التواجد السعودي في الحرم الوضع فقط.

6 .اذا تلقت السعودية مكانة في الحرم فقد تبتزها ايران كي تسمح لنشاط شيعي في القدس تحت رعايتها. حتى لو كان في الاتفاق بين السعودية وإسرائيل بند يمنع هذا، فإسرائيل لن تخرقه حتى لو اضطر السعوديون لخرق هذا البند بضغط إيراني.

7 .السعودية الوهابية من شأنها أن تحاول انزال مركزية القدس في الخطاب الإسلامي، إذ انه حسب المصادر الإسلامية بان المسجد الأقصى الاصلي، يوجد في السعودية قرب قرية جعرانة على مسافة 30كم من مكة. كل محاولة كهذه ستثير عليهم غضبا من الجهات المذكورة أعلاه وستلقى التهمة عن ادخالهم الى الحرم على إسرائيل.

لكل هذه الأسباب من المحظور ادخال السعودية الى الحرم. العكس هو المطلوب: العمل على طرد كل الجهات الإسلامية من النطاق واستئناف السيادة اليهودية على المكان الأكثر قدسية لليهود. لا مانع من أن يواصل المسلمون الصلاة في الحرم، لكن السيادة والإدارة يجب أن تكونا في يد إسرائيل. كل وضع آخر يبعث أملا في قلوب المسلمين بانه قريبا سيطير اليهود من هنا الى الجحيم، إذ انهم اذا كانوا يتنازلون عن مكان هيكلهم فانهم حقا لا يؤمنون بارتباطهم بالقدس وبالبلاد. ان ادخال السعودية الى الحرم سيعزز هذا الإحساس الذي يقبع في أساس الجهاد ضد وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي.

* * *

إسرائيل اليوم: أزمة مشروع قانون التجنيد: غالانت ليس مستعداً لأن يكون ضحية الحكومة

بقلم امير اتينغر

يعيش وزير الدفاع غالنت في ورطة وضائقة جماهيرية وسياسية قاسية. في اللغة العسكرية توجد حفرتان كبيرتان أمامه: استمرار الإصلاح القضائي والاضطرار الائتلافي للعمل على قانون الإعفاء من التجنيد لأبناء المدارس الدينية. يبدو أنه لا يوجد شخص معني بأن يؤجل مدى "بعد الأعياد" أكثر من وزير الدفاع. فهو يعرف ان هذين القانونين من شأنهما ان يكونا ضربة واحدة اكثر مما ينبغي للجيش، الجهاز الذي هو مسؤول عنه، والذي على أي حال يعيش في فترة مركبة لا مثيل لها. في ضوء هذا الفهم، أوضح غالنت للحريديين بانه لا يمكنه أن يسمح بقانون تجنيد مع إعفاء جارف للحريديين ولا حتى مع شيء اكثر رقة. عمليا هو لا يريد أن يسن أي قانون، بل ان يؤجل الحسم المرة تلو الأخرى.

وحدة الائتلاف

مع ذلك، هو أيضا يفهم بان الخليط الرابط بين طلب الحريديين وحسم العليا يشكل خطرا على وحدة الائتلاف. صحيح أن غالنت لا يشترط بشكل صريح تشريع قانون التجنيد باستمرار العمل على الإصلاح القضائي، لكنه اتخذ خطوة سياسية أدت نتائجها الى هذا الاتجاه. هذا التداخل، بين قانون التجنيد واستمرار الإصلاح الذي يستحق لقب غالنت زاوية درعي، ايقظ محورا سياسيا بين الرجلين يؤثر كثيرا على تقدم القوانين.

فهم درعي الرسالة بأن قانون التجنيد من شأنه ان يكون مضحى به على مذبح الإصلاح، وبدأ يطلق أصواتاً معارضة لمواصلة تغيير تركيبة لجنة انتخاب القضاة دون إجماع واسع. يقول مسؤولون في الحكومة انه رغم أن درعي لا يقول هذا صراحة، فانه يؤيد الإصلاح في الغرف المغلقة، وفي الخارج يتحدث للصحافيين ضده. ومنفعة القناة بين الاثنين واضحة – درعي يدفع لتكون خطط لفين بالتوافق وهكذا يتقلص حجم الضرر للجيش، وغالنت يمكنه أن يوفر للحريديين قانون تجنيد. هذا ليس محورا جديدا – فدرعي يعتبر الدرع الأكبر لوزير الدفاع، وعندما أراد نتنياهو أن يقيل غالنت كان درعي هو الذي قاتل كي لا يخرج هذا الى حيز التنفيذ.

ان القانون الوحيد الذي كان يمكن لغالنت ان يكون مستعدا لأن يعمل عليه في المرحلة الحالية هو الاقتراح الذي سيكون من الصعب على غانتس أن يعترض عليه. يدور الحديث عن "مخطط اتياس"، الذي كان غالنت موقعا عليه في الاتفاق الائتلافي مع "الليكود" في حكومة الوحدة في 2020. ويدور الحديث عن قانون يعطي تأجيلا لتلاميذ المدارس الدينية لكن يلزم الحريديين، الذين لا يتعلمون، بالالتزام بأهداف تجنيد سنوية تقررها الحكومة وليس القانون، دون عقوبات. ليس مؤكدا ان ينجح الأمر سياسياً حقاً. فغانتس كمعارضة لن يؤيد فجأة الاقتراح، بل سيدعي بان موافقته جاءت من اجل حكومة طوارئ في زمن "كورونا." وبخلاف الإصلاح، في هذا الموضوع يتفق نتنياهو ولفين مع غالنت لكن قالا للحريديين انهما معنيان بقانون مع اهداف تجنيد لا تعطي اعفاء جارفا للحريديين.

في "شاس" و"ديغل هتوراه" يفهمون منذ الآن بأن إعفاء جارفاً هو امر لن يحصلوا عليه. بزعمهم لم يكونوا هم من طالبوا بإعفاء جارف مسبقا. الاقتراح لأهداف تجنيد كان مقبولاً عليهم في 2020 ويحتمل أن يكون مقبولاً عليهم الآن أيضاً. الحسيديون من "أغودات يسرائيل" هم الجوزة القاسية. وفي اعقاب الوزير باروش يتطرفون في موقفهم المرة تلو الأخرى ويعارضون اهداف التجنيد. المالية هي التي اقترحت اعفاء في سن 21 لكل الحريديين لاجل دمجهم في سوق العمل، لكن من الواضح للجميع ان هذا لن يحصل. من غير المستبعد أن يكون في النهاية دمج بين النهجين – اهداف تجنيد للحريديين غير المتعلمين للتوراة وكذا تخفيض سن الإعفاء الى 22 بحيث ان من لم يتعلم حتى هذا السن يخرج الى العمل.

يجب أن يقال باستقامة: حتى الإعفاء لكل من يتعلم توراة، حين تكون أهداف تجنيد صغيرة لمن لا يتعلم، هو فعل غير متساو وغير قيمي سيمس بالجيش كجيش الشعب وبوحدة المجتمع الإسرائيلي. فمئات الأشخاص يعدون منذ الآن التماسات ضد الإعفاء من التجنيد لتلاميذ المدارس الدينية بدعوى انعدام المساواة. فما الفرق بين ولد علماني أو صهيوني ديني وبين حريدي؟ حتى اليوم لم افهم.

في هذه الأثناء، وجه سكرتير الحكومة، يوسي فوكس، تعليماته لفريق بلورة القانون من جهة الحكومة ليعد مسودة قانون او

ورقة موقف كي يكون ممكنا التقدم في المداولات حتى نهاية الأسبوع القادم. أغلب الظن لن تكون أي مسودة؛ إذ ان من ينبغي ان يتقدم بها هي وزارة الدفاع. غالنت غير مستعد لان يكون كبش فداء الحكومة في قانون التجنيد. من ناحيته هذا حدث حكومي وليس حدثه الشخصي. هو يعرف انه اذا تقدم الآن بمسودة، فقد تتسرب وهو الذي سيتلقى كل النار الجماهيرية دون ان يكون هناك توافق على ما يقر في النهاية في الكنيست. وشرط غالنت الثاني للدفع قدما باي قانون تجنيد للحريديين هو الدفع قدما بقانون مكانة الخدمة، الذي يوجد حوله خلاف مع المالية على المبالغ التي هم مستعدون لأن يعطوها. اذا لم يجلب غالنت بشرى لمن يخدمون، فانه لن يوقع على أي قانون يمنح إعفاء من التجنيد.

* * *

هآرتس: بين جريمة قتل وأخرى في المجتمع العربي، أصبح من الواضح أن العنف يخدم أطراف الائتلاف

بقلم عاموس هرئيلِ

توطئة عندما يتحدث المستوطنون عن عملية سور واقي 2، فإن هدفهم هو أكثر من مجرد الانتقام. الجدوى الاقتصادية للسعودية فيما يتعلق بالطاقة النووية المدنية تثير تساؤلات. وما هو الثمن الإضافي الذي يدفعه الفلسطينيون مقابل الانقلاب. في الأزمة السياسية المتفاقمة، والتي سوف تتطور قريباً أيضاً إلى صراع دستوري، يتم الآن دمج أزمتين أخريين: أعمال القتل المتفشية في صفوف الجمهور العربي وتزايد الإرهاب في الضفة الغربية. هناك علاقة مباشرة بين الأشياء. إن الحكومة التي شكلها بنيامين نتنياهو، في محاولاته للإفلات من العدالة، تبين كما هو متوقع أنها مقصرة تماما في التعامل مع التحديات غير العادية. وفي كلتا الحالتين، هناك سبب للخوف من أن الحزبين اليمينيين المتطرفين الأعضاء في الحكومة يستفيدان بالفعل من الوضع، ومهتمان بمواصلة العنف من أجل تحقيق أهدافهما – انهيار الدولة. السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وجعل حياة المواطنين العرب في مناطق الخط الأخضر لا تطاق.

تصف المؤسسة الأمنية أحداث الأشهر الأخيرة في الضفة الغربية بأنها تطور دراماتيكي، ولا يزال غالبية الجمهور في إسرائيل غير مدركين لأهميته. بدأ تصاعد العنف في المناطق في شهر مارس من العام الماضي، في أيام حكومة بينيت لبيد. لكن نطاق وشدة الأحداث اكتسب زخما منذ يناير من هذا العام، مباشرة بعد أداء حكومة نتنياهو اليمين الدستورية.

الحكومة الحالية، في استمرار مباشر لسياسة الحكومة السابقة، تمسكت بوقف إطلاق النار مع حماس في قطاع غزة، والذي كان له فوائد اقتصادية للقطاع، حتى على حساب تجاهل المساعدات والتشجيع الذي تقدمه حماس للإرهاب. في الضفة الغربية. وفي الآونة الأخيرة، وصل هذا الإرهاب إلى أبعاد مثيرة للقلق. وفي الاسبوع الماضي ظهرت علامات تغيير في قطاع غزة ايضا: إطلاق طائرات بدون طيار بالقرب من الاراضي الإسرائيلية وحتى مظاهرة عنيفة بالقرب من السياج الحدودي، لأول مرة منذ عدة أشهر.

الرجل الذي يوجه سياسة حماس عن بعد في المناطق هو صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، الذي نفي من الضفة الغربية قبل أكثر من عقد من الزمان وأقام مؤخرا بشكل رئيسي في لبنان، بعد أن ألمح له الأتراك بأن فهو غير مرحب به معهم. ويحاول العاروري، بتمويل من إيران، اشعال الضفة الغربية من أجل زيادة الهجمات وتقويض حكم السلطة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، فهو يسعى إلى فكرة "وحدة الساحات" – ففي كل مرة يكون هناك اشتعال في الضفة الغربية أو في القدس، ستواجه إسرائيل ردود فعل أكثر حدة على جبهات أخرى. حدث هذا للمرة الأولى في عملية "حارس الاسوار" في قطاع غزة في مايو 2021، والتي بدأت في أعقاب التصعيد في الحرم القدسي وامتدت أيضًا إلى أعمال عنف غير عادية في المدن الواقعة في مناطق الخط الأخضر. وفي نيسان/أبريل من هذا العام أيضاً، عندما تم تسجيل قيام ضباط الشرطة الإسرائيلية بغارة عنيفة على المسجد الأقصى، تم إطلاق الصواريخ رداً على ذلك من جنوب لبنان وغزة والحدود السورية.

إن النهج الذي يتبناه عاروري، والذي تحاول منظمات أخرى تجربته الآن، يسمح لإيران بإنتاج نوع من الصواريخ المضادة للطائرات (المعركة بين الحروب)، رداً على المعركة المطولة التي تشنها إسرائيل ضدها. والقلق الرئيسي هو أن استمرار إن التصعيد في المناطق، أو حدوث حدث لمرة واحدة في إحدى الساحات، سيجر المنطقة إلى حرب شاملة، حتى لو لم يكن هذا هو هدف الأطراف المعنية، ومن الواضح أن مصالح الخصوم يجب أن تكون مختلفة. يقوم الآن بعمل ممتاز في التدمير الذاتي؛ كل ما يتبقى لهم هو إشعال النار إربًا، بحركاتهم الخاصة، دون الانجرار إلى صراع شامل سيُفرض عليهم فيه أيضًا عقاب ثقيل الثمن، (والتي حوله يُجبر المجتمع الإسرائيلي على إعادة توحيده، على الأقل مؤقتًا).

إن الجهد الخارجي يقابل هذه المرة برد أكبر من الداخل، على خلفية الإحباط العميق من استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والفساد في السلطة الفلسطينية، وغياب أي عملية سياسية. إن إرهابيي الموجة الحالية في الضفة الغربية هم في الغالب أكبر سنا ومجهزون بأسلحة عادية، وهو ما افتقر إليه إرهابيو "انتفاضة الوحيدون" في 2015-2016 بشكل عام. تم استبدال المدفع الرشاش "كارلو" المؤقت، وهو السلاح المفضل لرجال الموجة السابقة، بمسدسات وبنادق M16 وبنادق كلاشينكوف. ويتم تهريب بعض البضائع من الأردن ولبنان بمشاركة إيرانية. وقد يصل سعر البندقية العادية في الضفة الغربية إلى نحو 30 ألف شيكل، لكن هناك من يسعد بتمويل شرائها. بالأمس، سُمح بنشر أنه في الشهر الماضي اعتقلت قوات الأمن مواطنين

إسرائيليين من كفر قاسم واللد بشبهة تهريب أسلحة غير قانونية، بعد أن تم القبض عليهم وبحوزتهم عبوتين ناسفتين مصنوعتين في إيران.

وتشعر المؤسسة الأمنية بالقلق من الاهتمام الذي تبديه المنظمات الإرهابية في الضفة الغربية بإطلاق الصواريخ (نماذج بدائية حاليا، قامت بتجميعها مجموعة من جنين) وبشن هجمات بطائرات بدون طيار (تم تسجيل محاولات اغتيال مماثلة في الأراضي الإسرائيلية، في معارك بين عصابات الجريمة المنظمة). إن العتبة التي لم يتم تجاوزها بعد تتضمن العودة إلى العمليات الانتحارية. ربما يكون قادة التنظيمات مترددين – وكان خيار الفلسطينيين في ذلك سبباً رئيسياً لفشلهم في الانتفاضة الثانية – لكن العبوات الناسفة التي استخدمت في الأشهر الأخيرة تشير إلى أن القدرة على تجميع العبوات القاتلة موجودة مرة أخرى في المنطقة.

برنامج الإشعال

بعد ظهر الثلاثاء، عقد نتنياهو اجتماعا عاجلا للحكومة، بعد مقتل ثلاثة مواطنين إسرائيليين في هجمات إطلاق نار في حوارة والخليل. نادراً ما يستدعي رئيس الوزراء الحكومة الحالية، ظاهرياً خوفاً من التسريبات، ولكن في الواقع لأنه لا يثق ببعض أعضائه ولا يهتم بنصائحهم. هذه المرة، لم يكن لديه خيار. الهجمات في شوارع الضفة الغربية تضر بالضعف الناعم لأحزاب اليمين المتطرف، وناخبيها في المستوطنات، وقادتها يطالبونه بالتحرك.

ورد أن الوزيرين يوآف غالانت وإيتمار بن جفير تشاجرا خلال الاجتماع. في النهاية، أصدرت الحكومة إعلانًا عامًا وواضحًا، وعدت فيه بـ"إيذاء الإرهابيين ومرسليهم" وتقديم "الدعم لقادة الجيش الإسرائيلي وجنوده في أنشطتهم ضد الإرهاب" (ولكن ليس في مهمتهم الإضافية، الحفاظ على القانون والنظام في الضفة الغربية).

وينشر الجيش الإسرائيلي حاليا 23 كتيبة في الضفة الغربية، أي ما يزيد بنحو 50% عن القوات التي كانت هناك حتى مارس/آذار 2022. ولا يزال هذا أقل من ثلث القوات المنتشرة في الضفة الغربية في عملية "الجدار الوقائي" في عام 2002. ولكن حتى لذلك، هناك تأثير شديد على التدريب في الجيش البري وعبء متزايد على كتائب الاحتياط. وينفق جزء كبير من الوحدات الخاصة في الضفة الغربية، في ملاحقة واعتقال المطلوبين. وعلى عكس الانتفاضة الثانية، فإنه لا يتعلق الأمر عادة بتسلسلات هرمية منظمة للإرهاب، فهذه لا تزال تنظيمات محلية، وليست جميعها على أساس أيديولوجي واضح، ومعظم أفرادها لم يكتسبوا بعد خبرة فعلية في نشاط الإرهاب.

الحديث في اليمين عن "عملية السور الواقي2" لا أساس له من الصحة. ولا يرى الجيش والشاباك أي ضرورة لذلك. في حين أن نتنياهو لديه مصلحة في الحفاظ على ضبط النفس في الأشهر المقبلة لسببين: رغبته في أن يتم قبوله للقاء الرئيس الأميركي جو بايدن الشهر المقبل (ويفضل أن يكون ذلك في البيت الأبيض)، لكن رئيس الوزراء سيكون مكتفيا أيضا بلقاء على هامش القمة) وآماله في تسريع المفاوضات بشأن اتفاقيات التطبيع مع السعودية.

وحين يتحدث المستوطنون عن "السور الواقي 2" فإنهم يقصدون أيضاً انهيار السلطة الفلسطينية. ويأمل أصحاب الرؤى البعيدة المدى بالمزيد، من الاحتكاك المتزايد والأبدي، الذي سينتهي بـ"نكبة" ثانية وتهجير جماعي للفلسطينيين من المنطقة

الواقعة بين نهر الأردن والبحر. لذلك، عندما يدعو أعضاء الكنيست من اليمين المتطرف إلى الانتقام، فإن ذلك لا يقتصر على إراقة الدماء، بل إن وراء هذه الأمور خطة أكبر، والطريق إليها هو إنارة المنطقة بشكل منهجي، إلى حد اندلاع انتفاضة ثالثة واسعة النطاق.

تشير المؤسسة الأمنية بجفاف إلى أن العملية التي جرت في مخيم اللاجئين في جنين في تموز (يوليو)، والتي كانت متواضعة نسبياً في أبعادها، هي التي أحدثت تغييراً معيناً. ولأول مرة منذ سنوات، انتعاش ملحوظ في نشاط السلطة. أرسل الرئيس محمود عباس قوات كبيرة من الأجهزة الأمنية لمحاولة إعادة النظام إلى مدينة جنين، رغم أنها لم تدخل في هذه الأثناء المخيم المجاور، وحتى في نابلس هناك مسعى ملموس من السلطة الفلسطينية لبسط سيطرتها.

وبينما يأمل الجيش الإسرائيلي في زيادة وتيرة عمليات الاعتقال، ولكن أيضًا في النجاح في منع دوائر أوسع من الجمهور الفلسطيني من دخول الصراع. "مهمتنا هي المزيد من الأمن، وعدم سقوط المزيد من القتلى الفلسطينيين وعدم الإطاحة بالسلطة الفلسطينية"، كما يقول أحد القادة. وقال مصدر عسكري: هذه الرسائل، التي تحظى بدعم الصمت من نتنياهو وغالانت، أحدثت بعض الارتباك بين أعضاء الكنيست من المقاعد الخلفية للائتلاف. هذا الأسبوع، في بث القناة 14 الرئيسية، كان من الممكن أن نشهد أزمة إيمان حقيقية، عندما أوضح عضو كنيست من الليكود للمذيعة أن الحكومة تعمل على تعزيز السلطة الفلسطينية، ونظرت إليه بصدمة تامة.

ومن علامات الحياة التي أظهرها عباس مؤخراً أيضاً الإقالة المفاجئة لـ 12 محافظاً الأسبوع الماضي. وربما كان الزعيم البالغ من العمر 87 عاماً يشعر بالفعل بزفير خلفائه المحتملين على مؤخرة رقبته. ومن المحتمل أنه كان يستعد أيضًا لمحاولة إقناع أخيرة ضد السعودية. ويخشى الفلسطينيون أن يتخلى عنهم وريث العرش السعودي محمد بن سلمان ويوقع اتفاقا مع إسرائيل بناء على طلب إدارة بايدن. وتشترك الأردن والإمارات العربية المتحدة أيضاً في هذا القلق. ويخشى الأردنيون أن تقوم إسرائيل والسعودية بإخراجهم من وضعهم الخاص في الحرم القدسي، وأن يقوم نتنياهو بتخفيض مستوى التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والاردن. وتشعر الإمارات بالقلق إزاء تعزيز مكانة السعودية الإقليمية، واحتمال العودة إلى المعاملة التفضيلية من قبل الولايات المتحدة تجاه الرياض.

السباق النووي

وحث يوم الثلاثاء الماضي مستشاري الأمن القومي للرئيس جو بايدن على خفض التوقعات. وقال جيك سوليفان إنه من غير المتوقع صدور إعلان وشيك بشأن الاتفاق الإسرائيلي السعودي، وأنه "لا يزال هناك طريق يجب قطعه". والوضع واضح أيضاً في القدس، لكنه لا يقلل من آمال نتنياهو. وبعد كل التقلبات في حياته المهنية، يتطلع رئيس الوزراء إلى حبل النجاة الأخير. ومن وجهة نظره، فإن تحقيق انفراجه مع المملكة العربية السعودية يمكن أن يكبح الاحتجاجات الطويلة والواسعة النطاق ضده. فأموال النفط القادمة من الخليج ستمحو الأضرار الجسيمة التي لحقت بالاقتصاد بسبب الانقلاب، وربما تعيد إليه بعض ناخبيه.

وكما نُشر هنا في هآرتس للمرة الأولى في ديسمبر الماضي، لدى السعوديين ثلاثة مطالب رئيسية تستهدف جميعها الولايات المتحدة: التوقيع على تحالف دفاعي على طراز الناتو، وتزويد الأسلحة الأمريكية المتقدمة، والسماح بمشروع نووي مدني في منطقتهم. ومن بين هذه المطالب، الأكثر تعقيداً وإثارة للقلق من وجهة النظر الإسرائيلية، يتعلق بالبرنامج النووي.

واستؤنف الجدل النووي السعودي منتصف الأسبوع، على خلفية تلميح أرسله مساعد نتنياهو، الوزير رون ديرمر، في مقابلة مع شبكة التلفزيون الأمريكية .PBS وقال إن إسرائيل لن تعارض بالضرورة برنامج التخصيب المدني في المملكة العربية السعودية. وأعرب العديد من الخبراء النوويين الإسرائيليين والأميركيين، الذين التقتهم "هآرتس"، عن قلقهم البالغ إزاء تخصيب اليورانيوم على أراضي المملكة، وزعموا أن ذلك يمكن أن ينطوي على مخاطر كبيرة، بما في ذلك فتح سباق تسلح نووي إقليمي. والآن ينضم إليهم شخص يعتبر من أفضل الخبراء في العالم في هذا المجال، وهو ديفيد أولبرايت.

وكان أولبرايت، رئيس معهد دراسات العلوم والأمن القومي في واشنطن، قد انتقد بشدة في السابق الاتفاق النووي الذي أبرمته إدارة أوباما مع إيران. وكثيرا ما كان نتنياهو يقتبس منه حينها. ومن المشكوك فيه أن يفعل ذلك هذه المرة. وقال أولبرايت لصحيفة "هآرتس" هذا الأسبوع: "أنا أؤيد من حيث المبدأ أن المملكة العربية السعودية سيكون لديها برنامج نووي مدني بدعم من الولايات المتحدة، وأنا على استعداد للتحلي ببعض المرونة فيما يتعلق بالقواعد الخاصة بذلك". "لكن هناك فرق بين أن تكون مرناً قليلاً أو كثيراً. إعطاء السعوديين الضوء الأخضر لتخصيب اليورانيوم على أراضيهم هو أمر كثير."

ووفقا له، "يقول السعوديون إن لديهم رواسب كبيرة من اليورانيوم. قد يكون هذا صحيحا، ولكن من أجل استخراج اليورانيوم من الأرض، سيتعين عليهم القيام باستثمار مالي كبير، وهو أمر غير منطقي عند مقارنة الأسعار". من اليورانيوم الذي تبيعه روسيا. بالنسبة لي، أحد أهم الأسئلة التي يجب طرحها عندما تريد دولة ما إنشاء برنامج نووي مدني، وخاصة البرنامج الذي يتضمن تخصيب اليورانيوم على أراضيها، هو السؤال – هل هناك منطق اقتصادي وراء تلك الخطوة؟ إذا كان الجواب سلبيا فهذا يعزز الشكوك بأن هناك نية أخرى هنا."

يستشهد أولبرايت بالحالة الإيرانية كمثال. "في إيران، لا يحاولون حتى التظاهر بأن هناك دافعًا اقتصاديًا وراء خطتهم. ومن الواضح أنه لا يوجد أي منطق اقتصادي فيها، وما يريدونه حقًا هو أن تكون دولة على عتبة امتلاك أسلحة نووية. ويمكن للمملكة العربية السعودية أن تفعل ذلك". من المؤكد أنهم يتبعون مسارًا مشابهًا – الإعلان عن إنشاء برنامج مدني، ولكن في الواقع يمهدون الطريق لليوم الذي يريدون فيه التحول سريعًا نسبيًا إلى خطة عسكرية. وفي هذا السياق، ذكر أولبرايت كلام محمد بن سلمان قبل سنوات، بأن السعودية ستطالب بمقارنة قدراتها النووية مع قدرات إيران. يعارض أولبرايت أيضًا أطروحة ديرمر، والتي بموجبها إذا لم تقبل الولايات المتحدة المطالب السعودية، فإن المملكة ستدير ظهرها لها وتذهب للحصول على ما يطلب من دولة أخرى، مثل الصين أو فرنسا، وتحديداً مع دولة لها تاريخ طويل من الاستخبارات والعسكرية. ويقول: "إن التعاون مع الولايات المتحدة هو بالتأكيد احتمال قائم، ولكنه ينطوي على مخاطر كبيرة لكلا الجانبين. بالنسبة للمملكة العربية السعودية، قد يكون رد فعل الكونجرس الأمريكي على مثل هذه الخطوة صعبًا للغاية. يحاول ولي العهد استعادة مكانته في واشنطن، ومثل هذه الخطوة ستؤدي إلى العكس تماما."

المطالب السعودية، ستدير المملكة ظهرها لها وتذهب للحصول على ما يطلب من دولة أخرى، مثل الصين أو فرنسا. وقال "إن الصينيين لم يتعجلوا حتى الآن في تصدير التكنولوجيات المتوفرة لديهم في مجال التخصيب، ويقول: "لا أعرف ما إذا كانوا يريدون القيام بذلك على وجه التحديد مع دولة لها تاريخ طويل من التعاون الاستخباراتي والعسكري مع الولايات المتحدة. من المؤكد أن هذا الاحتمال موجود، لكنه ينطوي على مخاطر كبيرة". لكلا الجانبين. بالنسبة للمملكة العربية السعودية، قد يكون رد فعل الكونجرس الأمريكي على مثل هذه الخطوة صعبًا للغاية. يحاول ولي العهد استعادة مكانته في واشنطن، ومثل هذه الخطوة ستؤدي إلى العكس تماما."

وفيما يتعلق بفرنسا، يقول أولبرايت إن مطالبها، باعتبارها ديمقراطية أوروبية وليبرالية، "لن تختلف عن مطالب الولايات المتحدة. وأود أن أضع هذين البلدين في نفس الفئة. وسوف تطالب فرنسا بأن ترى أن هناك مبررا اقتصاديا". لمثل هذا البرنامج، هناك رقابة صارمة وأن هناك أدلة على أنه سيكون بالفعل برنامجًا للاستخدام المدني فقط."

والاحتمالات الأكثر إثارة للقلق في نظره هي أن المملكة العربية السعودية ستحاول الحصول على تكنولوجيا التخصيب من باكستان أو روسيا، وهما دولتان لهما تاريخ في تصدير القدرات في هذا المجال. لكنه يشير إلى أن جودة تقنياتهم سيئة، مستشهدا على سبيل المثال بالمفاعل الإيراني في بوشهر، الذي يعتمد على التكنولوجيا الروسية ويعاني من قصور خطير في السلامة. أعرب أولبرايت عن شكوكه فيما إذا كان ابن سلمان يريد الرهان على السلامة النووية للمملكة لمجرد وضع إصبعه في عين الولايات المتحدة، ويضيف أنه ينبغي على إسرائيل أن تأخذ في الاعتبار الاحتمال المحتمل لوجود أي منشأة نووية سعودية مستقبلية. على طول شواطئ البحر الأحمر، في منطقة يمكن أن يعرض فيها حادث مستقبلي مدينة إيلات للخطر والوصول إلى أهم ميناء للشحن فيها.

إن الطريق للمضي قدماً، في نظره، هو أن نوضح للسعوديين أن الولايات المتحدة مهتمة بالتعاون معهم في المجال النووي، ولكن أيضاً في وضع خطوط حمراء واضحة. يمكنك العثور على حلول أخرى إذا كنت تريد. والسؤال هو ما الذي يريده بن سلمان حقًا."

لقد أصبح هذا السؤال حاسما بالنسبة لإسرائيل أيضا. إذا كان السؤال الأهم في السياسة الإسرائيلية في الماضي هو "ماذا يريد نتنياهو"، فإن نواياه اليوم شفافة تماما: فهو يريد إضعاف النظام القضائي، وإزالة التهديد القانوني الذي يواجهه والإضرار بحركة الاحتجاج. والاتفاق مع السعودية سيساعده على تحقيق هذه الأهداف، لذا يبدو أنه سيكون على استعداد لدفع أي ثمن، ربما باستثناء خطوات على الساحة الفلسطينية من شأنها أن تشكل تهديدا لسلامة ائتلافه.

وفي حالة بن سلمان، لا يزال الضباب كثيفا. اعترف مسؤولون إسرائيليون كبار في الأسابيع الأخيرة أنه ليس من الواضح لهم ما الذي يحاول ولي العهد السعودي تحقيقه حقًا من خلال التحركات المختلفة التي يقوم بها. فمن جهة يواصل حواراً وثيقاً مع كبار المسؤولين في إدارة بايدن حول اتفاق سعودي أميركي إسرائيلي يشمل التطبيع مع الحكومة في اسرائيل. ومن ناحية أخرى، التقى علناً بوزير الخارجية الإيراني وأعلن تعيين قنصل لدى السلطة الفلسطينية والقدس الشرقية.

أحد التفسيرات في النظام الإسرائيلي هو أن بن سلمان ليس متحمساً جداً للاتفاق، على الأقل ليس مثل نتنياهو ومثل بايدن المهتم بإنجاز سياسي قبل الانتخابات الرئاسية العام المقبل. يقول أحد كبار المحللين الإسرائيليين المشاركين في المفاوضات: «يقول ابن سلمان لنفسه: سأطرح مطالب عالية جدًا، تكاد تكون مستحيلة». "إذا وافق الأميركيون والإسرائيليون، فهذا عظيم. وإذا لم يتفقوا، فإن مسؤولية الفشل ستكون عليهم."

لا أوهام

ومع تعمق الأزمة المحيطة بالانقلاب، يصبح الارتباط واضحا بينه وبين ما يجري في الضفة الغربية. من المشكوك فيه أن يكون هذا الأمر على رأس قائمة أولويات نتنياهو، لكن بالنسبة لشركائه من اليمين المتطرف فإن الإمكانية واضحة: تشكيل الحكومة المتطرفة، وإضعاف النظام القضائي، سيخدمان خططهم لتوسيع المستوطنات. لزيادة الاحتكاك مع الفلسطينيين وإضعاف آليات الضبط الخارجية لممارسة القوة في الضفة الغربية.

في ورقة موقف جديدة كتبتها المحامية تمار فيلدمان من معهد زولت للمساواة وحقوق الإنسان، والتي نُشرت هذا الأسبوع، جاء فيها أن الحكومة "عززت خطوتين نظاميتين رئيسيتين منذ تأسيسها – تغيير النظام وإنشاء حكومة جديدة". السيادة في الضفة الغربية. إن الحركتين مرتبطتان ببعضهما البعض ارتباطاً غورديا، وتنطلقان من نفس الفرضيات الأساسية وتهتديان بالأساس المنطقي نفسه، وهو التطلع إلى إقامة حكومة بلا حدود ومتحررة من القيود.

وبحسب فيلدمان، فإن الانقلاب "لا يعكس فقط امتداد المفاهيم والممارسات الاستبدادية من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل نفسها، بل هو بمثابة أداة لتخفيف زمام الحكم الاستبدادي في الأراضي نفسها ويجعل من الممكن إطلاق سراح العسكريين". القائد العام وقوات الأمن وحكومة إسرائيل من المسؤولية عن مصير سكانها وحقوقهم الأساسية، الذين يتم تعريفهم على أنهم سكان "محميون" بموجب القانون الدولي.

"إن التغييرات في هيكل الحكومة وحدود ممارسة السلطة في الضفة الغربية تثبت السيطرة على الأراضي وتغير وضعها القانوني. وفي الوقت نفسه، فإن تحييد المراجعة القضائية، والإضرار بالاستقلال إن النظام القضائي وإمكانية الوصول إليه يسمحان عمليا بتثبيت وضع السكان الفلسطينيين باعتبارهم رعايا بلا حقوق. إن الجمع بين السيطرة على الأراضي إلى جانب انتهاك سلطة المراجعة القضائية، يسمح لإسرائيل بالحكم دون معايير في الأراضي دون مسؤولية تجاه سكانها، وبسط السيادة على الفضاء دون الاهتمام بحقوق مواطنيها، وممارسة أقصى قدر من السلطة مع الحد الأدنى من المسؤولية، هذه المرة سواء في القانون أو في الممارسة."

بالنسبة للحركة الاحتجاجية، كان أسبوعًا ميتًا، وقت القمامة بلغة كرة السلة. ولم تكشف عن أي نوايا خبيثة للائتلاف فيما يتعلق بالتشريعات المستقبلية. ولم يتم إطلاق حتى التصريح المتفجر المعتاد لنتنياهو أو أي من رجاله في الهواء، بطريقة تضمن مشاركة عالية في كابلان يوم السبت. في المقابل، وعلى عكس النصر المؤقت الذي سجله الاحتجاج مع توقف تسريح غالانت نهاية آذار (مارس) الماضي، لا توجد أوهام هذه المرة. وإذا أتيحت للحكومة الفرصة، فسيتم تجديد التشريع. على رأس جدول الأعمال سلسلة من الالتماسات المقدمة إلى المحكمة العليا ضد قوانين الانقلاب، والتي ستتم مناقشتها في الشهر

المقبل. ومن المحتمل أن يواصل نتنياهو وشركاؤه في أكتوبر/تشرين الأول هجومهم على النظام القضائي، إلى جانب الرد على الانقلابات. ضغوط الأحزاب الحريدية ومحاولات سن قوانين تعفيهم من التجنيد وتساوي شروط المجندين.

ولكن حتى في أسبوع مثل هذا، يعد الاستماع إلى الأخبار على الراديو تجربة مذهلة جدًا. ولم يكن ليخطر على بالنا أي شيء تقريبًا مما ورد فيها، قبل عام واحد فقط.\ إليكم مجموعة عشوائية من العناوين من الثلاثاء إلى الأربعاء: مقتل مدير بلدية الطيرة وأربعة دروز من سكان قرية أبو سنان. الجمهور العربي يشكك في قدرة الشرطة على القبض على القتلة، والحكومة تتحدث عن تأجيل انتخابات السلطات المحلية العربية بسبب أعمال العنف؛ مئات اللاجئين الإثيوبيين يتظاهرون في تل أبيب ضد الشرطة والنيابة العامة، في احتجاج أججه أنصار نتنياهو لأسبابهم الخاصة؛ وزير في الحكومة يوضح ذلك وأن حقه في التنقل على طرقات الضفة الغربية يفوق حق الفلسطينيين.

ويتابع: وزير الأمن سيذهب إلى الولايات المتحدة، لكنه سيكتفي بلقاءات حول مركز الأمم المتحدة في نيويورك، لأن نتنياهو يمنع وزراءه (باستثناء ديرمر) من زيارة واشنطن، حتى تتم دعوته إلى هناك بنفسه؛ ومن المتوقع حدوث تأخير كبير في بدء العام الدراسي بالمدارس الثانوية، لكن وزير التعليم لم يلغي الإجازة العائلية في المالديف نهاية أغسطس/آب؛ وحدها تدخل محكمة العدل العليا حال دون اختصار الدراسة لطلبة التربية الخاصة، بعد أن ادعت وزارة التربية والتعليم أن ليس لديها ميزانية كافية؛ فالدولة ستمول إقامة الزوجين نتنياهو في فندق "والدورف أستوريا" الفاخر. بينما ستتم أعمال الترميم "لأغراض أمنية" في منزلهم في القدس، رغم أنهم يملكون منزلاً كبيراً آخر في قيسارية. ولا شك أن هذه أيام محبطة للغاية.

* * *

معهد السياسات واستراتيجية: الأزمة الداخلية تهدد القوة الاستراتيجية للكيان

بقلم اللواء احتياط عاموس جلعاد

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

في الآونة الأخيرة ظهرت المزيد والمزيد من العلامات السلبية التي يمكن أن تؤدي إلى انحراف "التوازن الاستراتيجي الإسرائيلي" سلباً، والسبب الرئيسي لذلك هو أن "إسرائيل" تقف حالياً على مفترق طرق حيث سيتم اتخاذ قرارات مصيرية ستحدد مستقبل الكيان وطبيعته. الحقيقة أن "إسرائيل" قد تجد نفسها في مواجهة مباشرة بين السلطة القضائية والحكومة والكنيست حول الطابع الديمقراطي للكيان

إن تحقيق هذا السيناريو قد يؤدي إلى الإضرار بنقاط القوة الاستراتيجية في ظل الضعف المتوقع في المجالات كافة كما سيكون له تأثير سلبي على الاتفاق الجاري تشكيله مع السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

مؤشرات ضعف القوة الاستراتيجية

إيران هي التي تشكل التهديد الرئيسي لـ "إسرائيل" وهي في طور تعاظم متعدد الأبعاد، حيث يتعلق الأمر أولاً وقبل كل شيء بتشكيل الشفهية الاتفاقيات مع الولايات المتحدة والتي تتمحور حول الحد من البرنامج النووي العسكري الإيراني، مع التزام

إيران بعدم تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز مستوى 60%، وقد تم التوصل إلى هذه التفاهمات بشكل يتعارض مع سياسات "إسرائيل" المعلنة بما يعكس التأثير المحدود الحالي لـ "الحكومة الإسرائيلية" على الإدارة الأمريكية. والمغزى الرئيسي هو أن إيران تنجح في الحفاظ على قدراتها الشاملة في المجال النووي وترسيخ مكانتها كدولة عتبة.

وذلك على نحو قد يسمح لها باختراق التخصيب إلى مستوى 90% خلال مدة نحو أسبوعين في ظل قرار من المرشد، إضافة إلى ذلك تترك التفاهمات لإيران مجالاً للعمل على مواصلة عمليات مراكمة وتعزيز القوة العسكرية، ولا سيما في مجالات الصواريخ الباليستية والطائرات المسلحة بدون طيار، وتعميق التعاون المشترك مع عناصر **محور المقاومة** في المنطقة، وعلى رأسهم **حزب الله حماس والجهاد الإسلامي**. وتتمتع **إيران** أيضاً من تحسن مكانتها على الساحة الدولية والإقليمية نتيجة المحور الاستراتيجي الذي تشكل مع روسيا والصين وعمليات المصالحة مع المملكة العربية السعودية.

يتزايد التصعيد الأمني في الضفة الغربية حيث انعكس في مقتل ثلاثة "مستوطنين إسرائيليين" في الأيام الأخيرة (35 منذ بداية العام مقارنة بـ 31 في عام 2022 بأكمله) والزيادة الكبيرة في العمليات الفدائية (تم إحباط أكثر من 400 عملية منذ بداية العام) هذا إلى جانب المنحى التراجعي للسلطة الفلسطينية وحكمها في أجزاء من الضفة الغربية، وتدفع هذه الاتجاهات "الجيش الإسرائيلي" إلى انخراط أكثر كثافة في الميدان، بطريقة تزيد من حدة الاحتكاك مع السكان المحليين وتثير انتقادات على الساحة الدولية والإقليمية، وقد يكون لذلك آثار على الإجراءات المحتملة ضد "إسرائيل" في المحاكم الدولية في لاهاي، خاصة إذا ضعفت محكمة العدل العليا وفقدت هيبتها الدولية.

كما أن إيران تحرص على تفجير الوضع في الضفة الغربية بل وتنقل المساعدات إلى التنظيمات وذلك نظراً لتصورها بأن الضفة الغربية وقطاع غزة ساحة مناسبة للنشاط في معركة واسعة ضد "إسرائيل."

الأزمة الداخلية العميقة التي تعيشها "إسرائيل" بدأت تظهر نتائجها ويتجلى ذلك في تقويض التماسك الاجتماعي وفي التآكل المحتمل بالفعل في الفترة المقبلة في الكفاءة الشاملة لـ "الجيش الإسرائيلي" وفي الأضرار الاقتصادية والتصدعات في العلاقات مع الحكومة الأمريكية، علاوة على ذلك فإن الانتقادات والشتائم المنفلتة من قبل الوزراء وأعضاء الكنيست ضد قادة الجيش والمنظومة الأمنية، دون إدانة فورية وحادة من "رئيس الوزراء"، تضر بقيمة ورسمية هذه المنظمات وقدرتها على العمل في ظل إجماع واسع النطاق والمكانة العامة للقادة الذين يترأسونها، ولهذه التطورات يوجد آثار مباشرة على تآكل صورة القوة والطريقة التي تظهر فيها "إسرائيل" في أعين أعدائها اليوم.

العراقيل أمام اتفاق التطبيع

في ظاهر الأمر يبدو أن الاحتمال كبير للتوصل إلى اتفاق سلام مع **المملكة العربية السعودية** في ظل التقاء غير مسبوق للمصالح بين الولايات المتحدة والسعودية و"إسرائيل"، إلا أن هناك العديد من العقبات الداخلية والإقليمية التي تحول دون التوصل إلى اتفاق وقد تعيق فرص التوصل إلى اتفاق. ووفقاً للواقع المتطور على **الساحة الفلسطينية** يمكن تحديد مؤشرات على أن القضية ستحتل مكانة مركزية أكثر مما تم تصويره في صياغة الاتفاق الثلاثي، وأن المطالب المتوقعة من "إسرائيل" قد

تشكل عائقاً كبيراً أمام المفاوضات في الطريق إلى الاتفاق التاريخي، وذلك لا سيما فيما يتعلق برسم الأفق السياسي وتحديد مبادئ واضحة لاتفاق مستقبلي وفي مقدمتها القبول بمبدأ "الدولتين" ووقف سياسات التوسع الاستيطاني.

ومن الأمثلة على ذلك تعيين السفير السعودي في الأردن سفيراً غير مقيم لدى السلطة الفلسطينية وقنصلاً في القدس الشرقية، فضلاً عن إظهار التزام العالم العربي بدعم التطلعات الفلسطينية، وهو ما انعكس في اللقاء الثلاثي في مصر بمشاركة الرئيس السيسي والملك عبد الله الثاني وأبو مازن.

هناك ما هو أبعد من ذلك، فمن المرجح أن تعمل إيران وحلفاؤها في المنطقة على تشكيل جبهة موحدة من أجل تأخير توقيع الاتفاق بسبب انعكاساته على وضعهم الاستراتيجي "لعبة المحصلة الصفرية في مواجهة إيران تجاه إسرائيل"، وذلك من خلال الترويج لعمليات فدائية قاسية خاصة في **الضفة الغربية** بهدف التصعيد الذي من شأنه تعطيل عملية التطبيع.

إن الطلب السعودي بتطوير برنامج نووي مدني كامل، يتمحور حول تخصيب اليورانيوم على أراضي المملكة يكمن فيه إمكانية اختراق الحواجز والتسبب في سباق تسلح نووي إقليمي (مصر وتركيا ودول أخرى)، هذا إلى جانب الخوف من تضرر النوعي لـ "إسرائيل" نتيجة مطالبة السعودية بشراء منظومات أسلحة متطورة) مثل طائرات F35 المقاتلة.(

وأخيراً فإن المدة الزمنية للترويج للصفقة محدودة على ما يبدو حتى منتصف العام المقبل على الأكثر، بسبب دخول النظام السياسي الأميركي في المراحل الأخيرة من الإعداد للانتخابات الرئاسية والكونجرس.

المعاني والتوصيات

في الآونة الأخيرة تكثفت الخطوات التي تؤثر على مكونات القوة الشاملة لـ "إسرائيل"، والحقيقة أن العلاقة بدأت تظهر بين قوة "إسرائيل" المرتكزة على طابعها الديمقراطي وبين تقويض القاعدة الديمقراطية باعتبارها عاملاً رئيسياً في إضعاف القوة الاستراتيجية، وهذا يمكن أن يكون له آثار سلبية على فرص التوصل إلى اتفاق سلام مع السعودية ويؤدي إلى تفاقم وضع التوازن الاستراتيجي لـ "إسرائيل" ويعمق الضرر على "حرية العمل الإسرائيلية" في المنطقة بشكل عام وضد **إيران** بشكل خاص.

وفي ضوء ذلك فإن "حكومة إسرائيل" مطالبة أولا وقبل كل شيء بالعمل على لئم التصدعات والانقسامات في الشعب وترميم صورة الردع وتعزيز الاقتصاد، وإعادة العلاقات مع الإدارة الأمريكية إلى مسارها الطبيعي، كل هذه شروط ضرورية للحفاظ على نقاط القوة الاستراتيجية لـ "إسرائيل" والاستعداد لمواجهة متعددة الساحات مع عناصر المحور الراديكالي.

لتحقيق هذه الغاية يجب على الحكومة أن تتوقف فورًا عن الترويج للانقلاب القضائي بما في ذلك قانون الإعفاء من التجنيد في شكله الحالي، وفي الوقت نفسه يجب عليها أن تعلن بوضوح أنها ستقبل أي قرار من محكمة العدل العليا وتتعهد بعدم إجراء أي تغييرات تشريعية أخرى دون توافق واسع النطاق، هذا إلى جانب الوقف الفوري للانتقادات الموجهة إلى "قادة الجيش" والمنظومة الأمنية والتعبير عن الثقة الكاملة في أنشطتهم.

وفي مواجهة **النظام الفلسطيني** تحتاج الحكومة إلى تغيير سياستها وسلوكها، والعمل أولاً وقبل كل شيء على تحقيق الاستقرار في **السلطة الفلسطينية مع الاستمرار في الاغتيالات ضد عناصر المقاومة**، واتخاذ موقف صارم ضد اعتداءات المستوطنين،

وذلك من خلال كبح عمليات ضم الأراضي وتوسيع المستوطنات ومنح المنافع الاقتصادية وتعميق التعاون المشترك مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه وخاصة في إطار الاستعدادات **للأعياد اليهودية القادمة** "مثل عيد السوكوت والعرش ورأس السنة العبرية"، يجب على "الحكومة" أن تظهر الحساسية تجاه المسيرات الاستفزازية في الأماكن المقدسة في القدس والتي يمكن تصويرها على أنها محاولات لتغيير الوضع الراهن واستخدامها كذريعة من قبل حركات المقاومة، للتحريض على العنف وكغطاء لحرب دينية، وفي هذا السياق ينبغي على الحكومة أن تولي أهمية خاصة للحفاظ على منظومة العلاقات الاستراتيجية مع الأردن والتي تعتبر ضرورية لأمن الحدود الشرقية ومحاربة عناصر الإرهاب والمحور الراديكالي.

أما بالنسبة للصفقة مع السعودية فيجب على "الحكومة" إجراء دراسة شاملة مع جميع الجهات ذات الصلة لجميع التداعيات على الأمن القومي الناشئة عن مطالب ولي العهد السعودي، خاصة فيما يتعلق بوضع خطة لدورة وقود نووية كاملة بما في ذلك تخصيب اليورانيوم في أراضي المملكة.

* * *

معهد السياسات والاستراتيجية: جيش العدو كأساس للصمود!

بقلم ليئور أكرمان

لقد تدفقت كلمات لا حصر لها في الأشهر الأخيرة في محاولة لتحليل الوضع السياسي والاجتماعي والمدني والأمني الذي نشأ في "إسرائيل" على خلفية تشكيل الحكومة الجديدة، والانقلاب القضائي الذي تقوده في العام الماضي. لكن يبدو أن كل شيء يتضح في حدث رئيسي واحد يتصدر الخطاب في الأشهر الأخيرة، وهو ظاهرة وقف التطوع في خدمة الاحتياط ومدى تأثيرها على كفاءة "الجيش الإسرائيلي"، وجاهزيته للحرب، وقدرته على حماية "أمن إسرائيل"، هذا الحدث مهم للغاية لأن "الجيش الإسرائيلي" لديه لمسة ليس فقط على الجانب الأمني للدفاع عن الكيان، ولكن أيضًا على النسيج الاجتماعي والمدني الشامل بصفته "جيش الشعب."

كان "الجيش الإسرائيلي" دائمًا بمثابة بوتقة تنصهر فيها غالبية الطبقات السكانية في "إسرائيل"، فهو يمثل المساهمة الشخصية لكل مستوطني الكيان، وكان الهيئة التي تقف فوق أي نقاش أو جدل سياسي، وحصل على أعلى مستوى من الثقة. ولكن حدث شيء سيئ للغاية في الأشهر الأخيرة وهو واضح للجمهور بأكمله وتم التعبير عنه بكامل قوته من خلال عرض الخطة الرئيسية لأنشطة "الجيش الإسرائيلي" في السنوات القادمة من قبل رئيس الأركان "هرتسي هليفي"، الذي لا يشكك أحد في مهنيته وما يمثله من رسمية.

وفي خطة 2018 الجديدة، والتي سيتم إطلاقها عمليا في الأشهر المقبلة، البند الأول الذي يظهر هو "الشعب والجيش والمجتمع"، وبعده فقط، في المرتبة الثانية، "إيران وتعدد الساحات، في البندين الثالث والرابع يتم عرض الجوانب التالية التي سيتم تناولها- قدرات المناورة وحماية الحدود وتحسين الثقافة العملياتية التنظيمية.

من وجهة نظر "الجيش"، فإن الواقع الذي يحدث في الكيان خلال هذه الفترة هو تهديد داخلي متطور يواجه "الجيش الإسرائيلي"، وهو تهديد يؤدي إلى تآكله من الداخل وإضعافه وتدمير الثقة التي يقوم عليها كـ "جيش الشعب"، من كل اتجاه ممكن – بين أقسام من الشعب و"الجيش"، وبين من يخدمون في مناصب رئيسية كطيارين وضباط عملياتيين في الاحتياط وبين المستوى العسكري الكبير والكابينت، وبين المرشحين للخدمة وآبائهم، والنظام العسكري والنظام الجديد الذي يتشكل أمام أعينهم، وحتى بين "الخضر" و"الزرق" (الذراع البرية والجوية).

ومن المهم أن نذكر أن "الجيش الإسرائيلي" وجد نفسه في خضم عاصفة الانقلاب القضائي والنظامي وهو من البداية يعاني من وضع سيئ من حيث القوة البشرية في جزء كبير من الوحدات والأنظمة، فالعديد من أفراد الخدمة الدائمة تركوا الوحدات القتالية والتكنولوجية المنظومة الأمنية بسبب ظروف الرواتب في ظل تكلفة معيشة لا تطاق، وفي ألوية الاحتياط، هناك انخفاضاً بعشرات بالمئة في عدد الملتحقين بالخدمة في ظل الأحمال غير المعتادة في الاستدعاءات للنشاطات العملياتية في **الضفة الغربية** بسبب التصعيد الأمني واهمال خط التماس، إلى جانب شعور متزايد "الاستغلال" على خلفية نية سن قوانين تجنيد جديدة لليهود الحريديم، الدافع للخدمة القتالية آخذ في التراجع بين الشباب الذين يفضلون الخدمة التكنولوجية التي ستفيد مستقبله في وحدات مثل 8200 أو السايبر، وزيادة في نطاق منح الإعفاء من الخدمة في "الجيش الإسرائيلي." كل هذه المشاكل انضم إليها مؤخراً كما ذكرنا نتائج وتبعات الانقلاب القضائي والتي تشمل عدم امتثال مئات الطيارين والضباط في مناصب مهمة للخدمة في الاحتياط.

الضرر الكبير لا يظهر فقط في اختبار القوة العملياتية الفاعلة وصعوبة استخدامها في غياب المقاتلين والقادة والطيارين، بل يظهر أيضًا في الحرب التي يشنها "الجيش الإسرائيلي" على الحفاظ على صفته الرسمية التي يبدو أنه فقدها لدى قادة الكيان، وفي وحدة الشعب والإجماع حول معنى وقيمة الخدمة العسكرية وفي شفافية لمعلومات ومصداقيتها لدى "الجمهور الإسرائيلي."

يتعامل قائد سلاح الجو ورئيس الأركان كل يوم مع تداعيات الانقلاب والإضرار بمكانة "الجيش الإسرائيلي" داخل "الجيش"، ويدرك قادة الجيش أنه يجب عليهم بناء طرق للوصول والمناشدة المباشرة للمستوطنين والشباب المرشحين للخدمة الأمنية من أجل إيصال أهمية الخدمة والوضع المناسب للموافقة عليها، وذلك من خلال اللقاءات المدرسية، وبرامج الإعداد لدى "الجيش الإسرائيلي"، وتوجيه الرسائل عبر وسائل الإعلام بطرق مختلفة.

ومن جهته، اختار المستوى السياسي أن يتجاهل تماماً تداعيات الأضرار التي لحقت بـ"الجيش الإسرائيلي"، ويرفض معظم وزراء الحكومة قبول رأي كبار المسؤولين العسكريين الذين يحذرون من الأزمة، وهاجم وزراء في الحكومة مباشرة رئيس الشاباك وقائد سلاح الجو وغيرهم من كبار المسؤولين في الأجهزة الأمنية، وعقد "رئيس الوزراء" مناقشة عاجلة، ولكن بدلا من تقديم الدعم لقادة "الجيش الإسرائيلي" وبدلاً من وقف التشريع والإضرار بقدرات "الجيش الإسرائيلي"، وبدلاً من دعم "الجيش" والشاباك ووقف عربدة الوزراء ضدهم، اختار توبيخ القادة والتهديد بإجراء اختبارات كشف الكذب لمنع التسريبات المنهجة من الاجتماعات التي أجراها قادة "الجيش الإسرائيلي."

إن قوة "الجيش الإسرائيلي" كما ذكرنا لا تنعكس فقط في قدراته العسكرية ودرجة استعداده العملياتي للحرب، بل تنعكس في موقعه كجيش الشعب في "الديمقراطية الإسرائيلية" وكبوتقة صهر اجتماعية ومدنية توحد مواطني البلاد، يتمتع "الجيش الإسرائيلي" بموقع حاسم وحساس واستراتيجي في الحفاظ على الحصانة المدنية الوطنية والأمن القومي السياسي وتطويرهما. وعندما تقوم "الحكومة" بتحركات تضر بكل هذه الأمور، فإن "قدرة الجيش" على حماية أمن الكيان ومستوطنيه تتضرر بشكل كبير، ويتضرر بشدة النسيج الاجتماعي والقدرة على الصمود المدني الوطني لمستوطني "إسرائيل."

إن خط العمل الذي اتخذته الحكومة تجاه "الجيش الإسرائيلي" ينعكس أيضًا في التصرف غير الجيد تجاه الشاباك و"الشرطة الإسرائيلية"، وإذا كان يبدو في الماضي البعيد أن الخطر الوجودي الذي يواجه "إسرائيل" يأتي من الدول المعادية المحيطة بنا، فإن الشعور اليوم هو أن الخطر الوجودي على استمرار بقائنا في الكيان يأتي من الداخل، من قادة الكيان، من الانقسام الداخلي الذي يحدث هنا وإضعاف الأجهزة الأمنية المختلفة والشرعية التي يحصلون عليها من جهات في الحكومة والجماعات التي تدعم هذه المواقف المتطرفة والخطيرة.

في مقال مؤطر، ولكن ليس على الهامش تمامًا، من المهم الإشارة إلى المساعدة الأمنية المتعددة السنوات التي تم نقلها على مدار سنوات عديدة من الولايات المتحدة إلى "إسرائيل" و"الجيش الإسرائيلي"، وحتى هذا الدعم الهائل أصبح في خطر بسبب تحركات الحكومة والعلاقة المهتزة مع الإدارة في الولايات المتحدة، وقد بدأت أصوات تسمع بين كبار المسؤولين في الإدارة في الولايات المتحدة تطالب بإعادة حسابات المسار فيما يتعلق بنطاق الدعم والمساعدات الأمنية لـ "إسرائيل."

يجب على "الحكومة" ورئيسها أن يعودا سريعا إلى رشدهما، ويوقفا هجمة التشريعات ويعيدا التوازن الضروري بين المستوطنين وداخل "الجيش الإسرائيلي"، ووضع حد للظواهر التي تضعف الأجهزة الأمنية والموقع الاستراتيجي السياسي والأمني لـ "إسرائيل."

* * *

إسرائيل اليوم : رأي: لا تكذبوا على المستوطنين

بقلم نحاما دواك

يكذب من يقول إن موجة العمليات في الضفة الغربية يمكن إيقافها، ومن يعد المستوطنين بأنه سيبذل كل ما في وسعه لمنع الهجوم التالي على يد فلسطيني فهو يقدم وعوداً كاذبة. أي شخص يقول، مثل عضو الكنيست "غوتليب"، إنه يجب إلحاق الضرر بجيوبهم لأنها اللغة الوحيدة التي يفهمونها، هو مجرد عنصري. أولئك الذين يطالبون بتحسين ظروف سجن الأسرى في إطار الحرب ضد الهجمات يتحدثون هراء. وكل من كان يظن أن حكومة يمينية كاملة ستوقف الهجمات المسلحة، كان يعلم أن هذا كلام لا أساس له من الصحة، وأولئك الذين كانوا يأملون في أن تتصرف حكومة يمينية من أولها إلى آخرها بما في ذلك ممثلو المستوطنين، "سموتريش" و"بن غفير"، في مناصب عليا في الحكومة، بشكل مختلف ضد هجمات الأفراد، اسكت الصوت القائل الذي أخبره أن ذلك مستحيل، ببساطة، هذا مستحيل.

لا بد من قول الحقيقة المرة والمحزنة، آلاف الجنود وعشرات الكتائب لن يساعدوا في إيقاف منفذ العملية الوحيد، الذي سوف يفلت من الكتائب والجنود، وسيجد الطريق لتنفيذ الهجوم وقتل المستوطنين. حتى لو سارعوا واستكملوا طريق **حوارة** الالتفافي، فعند الانتهاء منه سينتقل الاحتكاك إلى المستوطنة التالية ثم إلى المستوطنة التي تليها، لأنهم ببساطة لن يذهبوا إلى أي مكان، ونحن بالتأكيد لن نذهب إلى أي مكان، ولن يغير أي جدار فاصل أو طريق التفافي الوضع.

هل تتذكرون الهجوم على "إيهود باراك" الذي قال بصراحة عام 1998، لو كنت شاباً فلسطينياً لانضممت إلى منظمة فلسطينية"؟ ثم قام "باراك" بتعديل كلماته وقال إنه يجب إدانة "الإرهاب الفلسطيني" والعمل ضده، كما أنني أدين أي عمل إرهابي مهما كان، وأدين أكثر من ذلك عندما يكون هدفه واحداً، وهو إيذاء الأبرياء، وأشار "باراك" إلى أن هناك شاباً فلسطينياً يعيش تحت الاحتلال، لأن هذه هي الطريقة التي ينظرون بها إلى أنفسهم – في ظل الاحتلال.

وبدون أن نعرب، لا سمح الله، عن تفهمنا للهجمات، يجب أن نفهم أنهم أيضاً غاضبون ومحبطون من الوضع، غاضبون من الساعات الطويلة عند نقاط التفتيش، عندما يريدون فقط دخول الكيان والعمل هناك، وغاضبون من سنوات بلا أفق، لأسباب ليس أقلها قيادتهم، ويعطي الغضب والإحباط دلالاته الميدانية بين هؤلاء الشباب الذين يغريهم الواقع المرير.

مستوطنو الضفة الغربية لا يستحقون العودة إلى بيوتهم وهم خائفون من ذلك المسلح الذي سيرشهم بالرصاص، سكان القرى العربية لا يستحقون العيش في خوف بين اعتداءات المستوطنين، نحن جميعاً لا نستحق تصريحاً قذراً من وزير الأمن القومي "بن غفير" بأن حق تنقل المستوطنين يفوق حق الفلسطينيين، كما أن محاولة تبرئة مكتب "رئيس الوزراء" لـ "بن غفير" وقوله إن كلماته هو بشأن الإجراءات الأمنية الخاصة المطبقة في تلك الأماكن لمنع المزيد من الهجمات لا تغير النبرة العنصرية.

هل هناك حل؟

ولتحقيق هذا فإننا في احتياج إلى قيادة شجاعة من الجانبين، وهي السلعة التي نفتقدها في الأعوام الأخيرة، وحتى ذلك الحين، يجب ألا تزيّنوا الواقع، وعليكم بالدعاء لأيام أفضل في بداية العام الجديد.

* * *

جهاز الأمن الداخلي الليبي يصدر أمراً بمنع سفر المنقوش

أصدر جهاز الأمن الداخلي الليبي أمراً بمنع سفر وزيرة خارجيته **نجلاء المنقوش**، التي جُمد عملها من منصب وزارة الخارجية الليبية، بعد أن كشف وزير خارجية العدو "إيلي كوهين" عن اجتماعهما. وبحسب موقع والا، أمر رئيس الحكومة الوطنية الليبية المؤقتة، **عبد الحميد دبيبة**، مساء الأحد بإجراء تحقيق مع **نجلاء المنقوش** بعد تجميد عملها من منصبها.

في وقت مبكر من مساء الأحد، اندلعت أعمال شغب ومظاهرات في عدة مواقع في **ليبيا**، احتجاجاً على اجتماع المنقوش بوزير خارجية العدو، وخلال بعض المظاهرات، أحرقت أعلام العدو. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام الليبية المحلية، اقتحم بعض

المتظاهرين مقر وزارة الخارجية في العاصمة **طرابلس** وبدأوا أعمال شغب هناك، مطالبين الإطاحة بالحكومة الحالية، وورد أن دوي إطلاق نار سمع داخل المبنى.

ودعت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الليبي لتوقيع أشد العقوبات على وزيرة الخارجية **نجلاء المنقوش** على خلفية لقائها سراً وزير خارجية العدو "إيلي كوهين." ودعا مجلس النواب النائب العام إلى ضرورة التحقيق في الواقعة، واعتبار هذا البيان بلاغاً مقدماً ضد وزيرة الخارجية وكل من تورط بهذا الفعل، سواء بالموافقة أو الترتيب وموافاة مجلس النواب بالنتائج بأسرع وقت. وأشار مجلس النواب إلى أن اللقاء "يعد انتهاكاً خطيراً وعملاً يجرمه القانون الليبي وفقاً للقانون رقم 62 لسنة 1957 الذي ينص صراحة على حظر وتجريم التطبيع أو التعامل بأي شكل من الأشكال مع "العدو الإسرائيلي."

من جانبها، أصدرت وزارة الخارجية الليبية توضيحاً حول هذه المسألة، مدعية أن الاجتماع كان "غير رسمي وغير مخطط له" وعقد كجزء من اجتماع أوسع بين الوزيرة ووزير الخارجية الإيطالي في روما، وجاء في البيان **"ليبيا ترفض تطبيع علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي نحن ندعم الشعب الفلسطيني."**

* * *

احتجاجات خلال "خطاب نتنياهو" في الأمم المتحدة

تخطط الجماعات المناهضة لـ "انقلاب نتنياهو القضائي" أو ما يعرف بـ "إجراءات نتنياهو لأضعاف القضاء" للاحتجاج خارج

مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، خلال خطاب رئيس وزراء العدو "نتنياهو" المرتقب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 سبتمبر القادم. وبحسب القناة 13 تقدمت المنظمات الاحتجاجية بطلب لشرطة نيويورك بالفعل للحصول على التصاريح المناسبة. كما ستجري مظاهرات أيضاً أمام الفندق الذي سيقيم فيه "نتنياهو"، والذي يوافق بعد يومين فقط من جلسة الاستماع العاصفة، التي ستعقد في محكمة العدو العليا حول إلغاء أسباب المعقولية. وسيكون هذا أسبوع متوتر بشكل خاص من الناحية السياسية، وقد تؤثر نتائجه على قرار الرئيس الأمريكي "جو بايدن" بدعوة "نتنياهو" لزيارة البيت الأبيض.

* * *

معاريف: بسبب إهمال بناء الملاجئ...سكان المستوطنات الشمالية في الكيان يوجهون رسالة حازمة لحكومة العدو

بقلم شاكيد سادي

أعلنت وزارة جيش العدو، أن "أعمال مديرية "درع الشمال" في قسم الهندسة والبناء، لإقامة الغرف المحصنة في مستوطنة "شلومي" جارية، وأنه ضمن المشروع تم تسليم أكثر من 150 غرفة محصنة إلى المستوطنين حتى الآن. وأضافوا أن مئات من الغرف المحصنة الإضافية وصلت لعمليات بناء مختلفة، من بين مستوطنات أخرى في "شلومي" و"ميشغاف عام" و"المنارة" و"مرغاليوت."

في عام 2018، قدم وزير جيش العدو آنذاك "أفيغدور ليبرمان" خطة "درع الشمال"، وهو مخطط وضعته وزارة جيش العدو يتضمن تحسين مكونات الحماية في نحو 300 مستوطنة تبعد حتى 45 كيلومترا عن الحدود الشمالية. وتشمل الخطة الكاملة تطوير الملاجئ العامة، وحماية المؤسسات التعليمية والرعاية الاجتماعية، وتعزيز وحماية المؤسسات الصحية وحماية المنازل الخاصة، في المستوطنات الـ 21 القريبة من السياج الحدودي مع لبنان.

ورغم الإعلان عن أعمال "مديرية درع الشمال" الذي نشر أمس، بحسب "موشيه دافيدوفيتش"، رئيس المجلس الإقليمي "متية آشر" ومنتدى خط الصراع، فإن تقدم البرنامج بطيء للغاية وغير فعال، ويعتقد أن وتيرة العمل بطيئة للغاية وليست واسعة على الإطلاق، وأضاف أن الوضع المتفجر والحساس على خط لبنان يتطلب عملاً مركزاً بميزانيات أكبر بكثير. وأضاف، "أن منازل العديد من سكان خط المواجهة، مثل مستوطنة شلومي، وكيبوتسات رأس الناقورة وحانيتا، متاخمة لسياج لبنان، ولكنها ليست محمية بعد، بالنسبة لي كرئيس للسلطة المحلية، هذا الوضع ليس طبيعيا ومحزنا وخطيرا." وتابع، "إذا اندلعت الحرب، ستكون هناك لجنة تحقيق معروفة نتائجها مسبقاً، وسيتعين على شخص ما أن يصدر الحكم، وهذا إهمال لجمهور بأكمله موجود هنا على خط الحدود ويدافع عن دولة إسرائيل قدر الإمكان."

وبحسب وزارة جيش العدو فإن الميزانية المحددة لخطة "درع الشمال" تبلغ حوالي 500 مليون شيكل سنويا لمدة عشر سنوات.

وبحسب "دافيدوفيتش"، فإن هذا ليس ما يتم تنفيذه عملياً على الإطلاق، قبل خمس سنوات أعلنوا عن الخطة بضجة كبيرة، ووعدوا باستثمار الأموال لحماية أمن مستوطنات الشمال، عملياً، بدلاً من 500 مليون شيكل سنوياً يتم تحويل أقل من 100 مليون شيكل إلينا.هذا الفرق كبير، ولا يقدمون ما وعدوا به، بل إن مصادر في جيش العدو تقول إن الميزانية ليست كافية على الإطلاق لتوفير الحماية المناسبة.

وأكد "دافيدوفيتش" ، أنه يناشد رئيس حكومة العدو بالرسائل وبأي وسيلة اتصال وبأي طريقة أخرى حتى يستيقظوا، ولسوء الحظ هم لا يستجيبون ويزعمون أن الميزانية كافية، ولكن من الناحية العملية نواجه صعوبات كبيرة هنا لتوفير الحماية الكافية للمستوطنين، والشعور السائد هو أن الشمال محروم.

* * *

إسرائيل اليوم: في ذروة موجة العمليات...اكتظاظ سجون العدو يُجَمد ويبطئ الكثير من عمليات الاعتقال

بقلم حنان غرينوود

اضطر جيش العدو مؤخرًا إلى إلغاء اعتقالات حرجة لاعتقال مواطنين فلسطينيين، بعد اعتراض من مصلحة سجون العدو بسبب اكتظاظ المعتقلين، ومن بين أمور أخرى، طلب "الشاباك" من جيش العدو عدم تنفيذ اعتقالات إدارية. ففي العام ونصف العام الماضيين، حدثت زيادة كبيرة في العمليات في الضفة الغربية، وتمارس القيادة المركزية في جيش العدو سياسة عدوانية بشكل خاص ضد المقاومة، خاصة فيما يتعلق باعتقال آلاف المشتبه بهم، وإحدى أهم الأدوات في أيدي جيش العدو

هي الاعتقالات الإدارية، حيث يتم احتجاز المشتبه بهم لفترات طويلة من الزمن؛ لمنع وقوع أعمال معادية مستقبلية مثل القنابل الموقوتة.

وهكذا، خلال الأيام الأربعة الماضية، اعتقل جيش العدو و"الشاباك" أكثر من 65 مواطنًا فلسطينيًا من أنحاء متفرقة من الضفة الغربية، ووفقًا للبيانات التي حصلت عليها صحيفة "يسرائيل هيوم"، فقد حدثت قفزة كبيرة في عدد أوامر الاعتقال الإداري. فبينما تم في عام 2021 نحو 450 اعتقالاً إدارياً، قفز العدد في عام 2022 إلى أكثر من 900، وحتى الآن في عام 2023، تم اعتقال أكثر من 500 فلسطيني باستخدام هذه الطريقة، ولكن في وقت الارتفاع الحاد في العمليات، الذي يتطلب اتخاذ إجراءات عدوانية، كان مطلوبًا من جيش العدو إبطاء وحتى وقف الاعتقالات الإدارية.

"في الآونة الأخيرة، طُلب من جيش العدو عدة مرات إبطاء عدد الاعتقالات أو إيقافها بالكامل، لأن السجون لا تستطيع تحمل العبء، ونتيجة لذلك؛ اضطر "الجيش" إلى إلغاء اعتقالات مختلفة، بالرغم من خطورة ذلك على حياة الإنسان، في النهاية، يصل جيش العدو إلى وضع حيث عليه أن ينظر إلى القائمة ويقول إنه لم يتم اعتقال هذا أو ذاك المشتبه به لأنه لا يوجد مكان، إنه حدث مجنون، لقد حدث ذلك عدة مرات"، كما يقول مسؤول عسكري محبط.

ومعنى كبح الاعتقالات، ومن بينها كما ذكرنا الاعتقالات الإدارية للقنابل الموقوتة، هو عدم اعتقال المشتبه بهم ومواصلة تجولهم في المنطقة دون انقطاع، ونحن هذه الأيام في ذروة التحذيرات عندما تتوفر كميات كبيرة من الأسلحة، حتى إن الشخص الذي يعتبر "قنبلة موقوتة" ولم يتم اعتقاله قد يخرج خلال وقت قصير للهجوم. وفي بعض الأحيان ينجح جيش العدو في إيجاد حلول "ضمادة" للواقع الإشكالي، ولكن في بعض الأحيان في الواقع الناتج، من الممكن أن تستمر العوامل التي قد تعرض حياة "الإسرائيليين" للخطر في العمل بالميدان بسبب عدم وجود أماكن احتجاز.

ازدحام على مدار سنوات

الازدحام في السجون موجود منذ عدة سنوات، من بين أمور أخرى، بسبب عدم بناء سجون جديدة، وتم تمديد فترات السجن، كما تم تمديد فترات الانتظار للمحاكمة وأدى العبء غير العادي إلى إطلاق سراح الاسرى الأمنيين في الآونة الأخيرة بإفراج إداري، على الرغم من محاكمتهم بتهمة "أعمال معادية." وقال مسؤولون في مصلحة سجون العدو إن هذه أعداد قليلة، حيث إن معظم الأسرى الأمنيين محكوم عليهم بالسجن لسنوات طويلة، ومن تم إطلاق سراحهم هم أسرى كان من المفترض أن تنتهي فترة سجنهم قريبًا، ومن المتوقع أن تتوقف هذه الظاهرة غير القانونية في الأول من سبتمبر المقبل، ولن يتم إطلاق سراح الأسرى الأمنيين في إطار عملية إطلاق سراح إداري، رغم الاكتظاظ، وردّ جيش العدو قائلا: "إن الجيش هو هيئة تنفيذية لا تشارك في تحديد سياسات هيئات التنفيذ الأخرى."

* * *

سعيًا لتغيير التوازن الديموغرافي: إسرائيل" والضفة الغربية.. دمج اقتصادي وبنى تحتية متسارعة

بقلم مايكل ميلشتاين

منذ بداية ولايتها، اتسمت سياسة حكومة العدو الحالية تجاه القضية الفلسطينية بالغموض والعديد من التناقضات، في هذا الإطار، هناك توتر بين أجندتين متنافستين داخل الحكومة: من ناحية، الاستراتيجية التي على ما يبدو أن "الليكود" يعمل على ضوئها، وفي جوهرها الاعتراف بأهمية السلطة وضرورة تعزيزها، ولكنه في الوقت نفسه معارضة إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ومن جهة أخرى – أجندة أو نهج ممثلي "الصهيونية الدينية"، وعلى رأسهم الوزيران "سموتريتش" و"بن غفير"، والذي يعكس الرغبة في تغيير جذري في الواقع، وبشكل خاص إضعاف السلطة إلى درجة اختفائها، إلى جانب تركيز كبير للاستيطان كخطوة على الطريق نحو التطبيق التدريجي لسيادة "إسرائيل" على المنطقة. وقد تعارض النهجان عدة مرات، خاصة عندما قررت حكومة العدو تقديم الدعم للسلطة أو أمرت بإخلاء بؤر استيطانية غير قانونية، ظاهرياً، السياسة السائدة هي التي يلتزم بها رئيس الوزراء وتمثل الرغبة في الحفاظ على الوضع الراهن، لكن عملياً فإن نهج ممثلي "الصهيونية الدينية" له تعبير عملي واسع، ويؤدي إلى تغيير في وجه الواقع في الضفة الغربية و"صهر" المنطقة في "إسرائيل."

في هذا السياق، تبرز عدد من التحركات: الموافقة على بناء 12 ألف وحدة سكنية في الضفة الغربية (مقابل حوالي 4000 في عام 2022)، وتقصير إجراءات الموافقة على خطط البناء الاستيطاني في المنطقة (بحكم مكانة "سموتريش" كوزير في وزارة الجيش مسؤول عن جزء من الإدارة المدنية)، شرعنة 10 بؤر استيطانية والتخطيط لتحويلها إلى مستوطنات، تخصيص حوالي ربع ميزانية وزارة المواصلات لتطوير الاستيطان في الضفة الغربية؛ وتعزيز الخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بزيادة عدد المستوطنين اليهود في المنطقة، والذي يبلغ حاليا من نصف مليون إلى مليون، وتعزيز الوجود "الإسرائيلي" في مناطق (ج) (63% من مساحة أراضي السلطة)، وتطبيق إنفاذ تدمير البناء الفلسطيني غير القانوني في المنطقتين (أ) و(ب).

تعكس بيانات "سموتريش" في السنوات القليلة الماضية أهدافه طويلة المدى، محو "الخط الأخضر" بين الضفة والداخل المحتل، من خلال دمج البنية التحتية المدنية للضفة الغربية في الداخل، ومقارنة بين الوضع الإداري والقانوني للمستوطنات اليهودية في الضفة وتلك الموجودة في الجانب الآخر من "الخط الأخضر"، كل هذا، إلى جانب التفكير العام في "ضرورة" وجود السلطة (التي وصفها بأنها عدو لدود)، التشكيك في وجود الشعب الفلسطيني ذاته، وإطلاق إعلانات بروح "محو حوارة"، الأمر الذي تلقت "إسرائيل" بسببه انتقادات دولية شديدة.

تتجسد رؤية "سموتريش" في وثيقة تسمى خطة الحسم التي نشرها في عام 2017، والتي اقترح في إطارها أن يتمتع الفلسطينيون بحكم ذاتي دون تعبير سياسي ووطني أو إنشاء حدود، فضلاً عن وضع المواطنة – مثل للعرب في شرقي القدس – مع إمكانية الحصول على الجنسية في المستقبل إذا أعلنوا الولاء لـ"دولة إسرائيل" ووافقوا على الخدمة في "الجيش الإسرائيلي."

وأوضح "سموتريتش" أن تقييد الحقوق الديمقراطية على مجموعة بأكملها، وفي المقام الأول حق التصويت، ليس فصلاً عنصريًا ولن يضر بالطابع الديمقراطي لـ"إسرائيل"، علاوة على ذلك، سخر في الوثيقة من أفكار مثل الحكم الذاتي أو " دولة سالب " التي طرحها "نتنياهو" في الماضي، مدعيا أن هذه مفاهيم "مغسولة " تمثل مواقف اليسار، وادعى أن دول العالم

(المتدينة في معظمها) والتي لا تهتم على أي حال بالقضية الفلسطينية إلا بمشاكلها الداخلية ستقبل بالسياسة التي يقترحها لو صاحبها إعلام فعال. وفي الوقت نفسه، أكد "سموتريتش" أن "إسرائيل" يجب أن تتمسك بـ"عقيدة يوشع بن نون"، التي تعني تقديم ثلاثة بدائل للفلسطينيين، بروح الرسائل الثلاث التي أرسلت إلى شعوب الأرض قبل أن يحتلها "الإسرائيليون"، القبول بحكم الأخير والاستعداد للعيش في ظله وبشروطه، أو التهجير من الأرض، أو مقاتلة اليهود.

بمعنى آخر، يسعى "سموتريتش" جاهداً إلى تطبيق الحلول المأخوذة من التوراة في الواقع الاستراتيجي المعقد اليوم، ويسعى إلى تحويل الوصايا والفتاوى الشرعية والتطلعات "المسحانية" إلى اعتبارات سياسية واقعية حديثة، وفي هذا الإطار هناك إيمان بحتمية تحقيق الخلاص والثقة في توجيه "الإله"، ومن ناحية أخرى، وعدم إعطاء أهمية لمواقف المجتمع الدولي، في الخلفية، يبرز غياب نقاش معمق في "إسرائيل"، ناهيك عن الإجماع، حول الواقع الذي تسعى "الصهيونية الدينية" إلى ترسيخه، أو بشكل عام فهم حول تبعات تطبيق ذلك في كافة النواحي، وفي مقدمتها السياسية والأمنية والاقتصادية.

في النظام الفلسطيني، هناك حاليا ثلاث عمليات أساسية تدمج أو حتى تدعم اتجاه اندماج السلطة في "إسرائيل": الضعف المتزايد للسلطة، التي ربما ليس من المتوقع أن "تنهار" بل أن تتلاشى تدريجيا، وبالتالي جر "إسرائيل" إلى القيام بمسؤولياتها الحكومية في مراكز مختلفة في الضفة الغربية؛ وتسارع تعزيز قوة حماس، التي تتعزز ثقتها بنفسها في مواجهة ضعف السلطة؛ واليأس المتزايد لدى العديد من الفلسطينيين، وخاصة جيل الشباب، حول إمكانية تحقيق أهدافهم الوطنية وسلوك قيادتهم، الأمر الذي يدفع الكثير منهم إلى النظر بشكل إيجابي إلى بديل الدولة الواحدة. ويضاف إلى كل ذلك "التفوق الزائد" لـ"إسرائيل" في تحسين الواقع الاقتصادي في الضفة الغربية، وهو ما ينبع من دوافع عملية للحفاظ على الاستقرار الأمني من خلال تحسين نسيج الحياة الفلسطينية، لكنه في الواقع يسرع اندماج الضفة الغربية.. هذه العملية لم تنشأ نتيجة لإعلانات مثيرة أو خطط سياسية، ولكن تحت رعاية بيروقراطية يومية: دمج البنية التحتية المدنية (المياه، الكهرباء، الاتصالات، النقل، إلخ)، استيعاب سوق العمل الفلسطيني في "السوق الإسرائيلية" (يعمل اليوم حوالي 200 ألف فلسطيني في الداخل، أي حوالي ربع العمالة الفلسطينية في الضفة الغربية)، وزيادة اعتماد السلطة الفلسطينية الاقتصادي على "إسرائيل"، كما يتجسد في الحصة الكبيرة من مستردات الضرائب في موازنة السلطة الفلسطينية (حوالي 65%). وهكذا، وتحت الرادار، ومن دون وعي أو إرادة جماعية، تظهر تدريجياً حقيقة دولة واحدة.

يصادف يوم 13 سبتمبر الذكرى الثلاثين لتوقيع اتفاقيات "أوسلو"، وينبغي لـ"إسرائيل" أن تستغل هذا الوقت الرمزي لإجراء مناقشة جماعية مؤثرة بشأن القضية الفلسطينية، وهي قضية وجودية لا يقل وزنها عن القضية القانونية التي ركزت عليها "إسرائيل" خلال العام الماضي، وربما تتجاوزها.

في هذا الإطار، سيكون من الضروري التخلي عن النماذج المتحجرة، والاعتراف بأن "إسرائيل" تواجه اليوم بديلين فقط: من جهة، واقع الدولة الواحدة، الأمر الذي سيتطلب تحديد ما إذا كان كيانًا يعيش فيه طبقتين مدنيتين منفصلتين (الفصل العنصري). أو دولة لجميع مواطنيها؛ ومن جهة أخرى، السعي إلى الانفصال المادي – عبر اتفاق مع الفلسطينيين (احتمال ضعيف في ظل الظروف القائمة)، أو من جانب واحد، وهي سيناريوهات من المرجح أن تصاحبها تحديات أمنية وسياسية وداخلية صعبة. إنه اختيار بين بديل سيئ وآخر أسوأ. إن الانفصال، بما فيه الانفصال الأحادي الجانب، لن يضمن الهدوء

الأمني، لكنه قد يمنع واقعاً مشحوناً وعنيفاً على نمط البلقان، وهو ما سيهدد قدرة "إسرائيل" على الحفاظ على الهدف الرئيسي للرؤية الصهيونية، وهو دولة يهودية ديمقراطية.

* * *

أخبار12: قد يتم استخدام صواريخ متطورة...تنفيذ اغتيالات لقادة من حماس والجهاد سيجر المنطقة إلى أشد جولات التصعيد

بقلم شاي ليفي

بعد تصريحات رئيس حكومة العدو "بنيامين نتنياهو" ووزير جيشه "يؤآف غالانت" في أعقاب عملية الخليل، بأن جيش العدو سيهاجم المنفذين من حماس والجهاد الإسلامي ومن يرسلهم، وفي حال تم اغتيال شخصيات بارزة ستصل المنطقة إلى إحدى أبرز جولات التصعيد. وهناك إدراك متزايد في الكيان لضرورة اتخاذ خطوة عسكرية ضد غزة، لأن المنظمات هناك تعمل على إشعال الوضع في الضفة الغربية، ولكن هناك تخوف من عواقب مثل هذه الخطوة في ضوء الأزمة السياسية، والاعتقاد بأنها سَتُدخِل أكبر منظمتين في قطاع غزة إلى جولة قتال بجميع مخزونهما الصاروخي.

منذ فترة طويلة، يعتبر "الشاباك" وجيش العدو أن حماس هي المسؤولة عن الزيادة الكبيرة في موجة الهجمات في الضفة الغربية، حيث في السنوات الأخيرة، تم إحباط العشرات من الخلايا المسلحة التي تم تفعيلها وتوجيهها بشكل مباشر من قبل نشطاء حماس من غزة. والعديد من البنى التحتية والأسلحة التي استولى عليها جيش العدو وصلت أو تم شراؤها من قبل النشطاء في الأراضي الفلسطينية بمساعدة حماس، ويجب أن نضيف إلى كل هذا أيضًا التحريض وتأجيج النيران من قطاع غزة، فحماس هي المحرك أو المولد الرئيسي لـ"الإرهاب" في قطاع غزة، وهي ليست وحدها.

أيضًا، حركة الجهاد الإسلامي، بتشجيع ومساعدة مباشرة وغير مباشرة من إيران، تساعد على العمليات ضد الكيان، حيث تنقل إيران من خلال هذا التنظيم الأموال والأسلحة والتعليمات لإشعال المنطقة، ولدى جيش العدو أدلة كثيرة على تورط تلك المنظمات من غزة. ورغم ذلك امتنعت "إسرائيل" عن التحرك ضدهم بشكل مباشر، والتخوف واضح، فالعملية "الإسرائيلية" من المرجح أن تؤدي إلى تصعيد الأحداث الأمنية، مع التركيز على إطلاق الصواريخ والقذائف المضادة للدروع، ومن يحرضون على العنف ويدعمونه في غزة يتمتعون بالحصانة من أي عمل "إسرائيلي" ضدهم حتى اليوم.

والآن يبدو أن هذا سوف يتغير، على الأقل، بحسب التلميحات التي تخرج من الكيان كما هي مفهومة في غزة، بعد انعقاد المجلس الوزاري السياسي والأمني المصغر " الكابينت" هذا الأسبوع، وبحسب ما نشرته صحيفة "العربي الجديد "فإن كبار المسؤولين في غزة وحتى في لبنان اتخذوا "إجراءات أمنية غير مسبوقة، خوفاً من اغتيالهم من قبل الكيان، وكتبوا أيضًا، أن كبار المسؤولين في التنظيمات بغزة يأخذون التهديدات على محمل الجد، لكنهم في الوقت نفسه يحذرون من أن "أي اعتداء أو اغتيال من جانب إسرائيل سيتم الرد عليه بحزم مهما كان الثمن."

في "إسرائيل" هناك أطراف كثيرة تطالب بعودة سياسة الاغتيالات، والذين يطالبون بذلك يريدون اغتيال كبار المسؤولين في غزة، بمن فيهم زعيم حماس يحيى السنوار، والقائد السياسي إسماعيل هنية، وحتى محمد الضيف الذي لم تتمكن "إسرائيل" من اغتياله منذ التسعينيات رغم المحاولات العديدة. لكن في "الجيش" يقدرون بأن مثل هذه الخطوة الافتتاحية، سواء كانت عملية اغتيال من الجو أو نشاط استخباراتي، ستجر المنطقة إلى واحدة من أصعب فترات التصعيد هنا على الإطلاق، إن استهداف كبار مسؤولي حماس، وخاصة هؤلاء، سيؤدي إلى أيام عديدة من إطلاق الصواريخ وحتى إلى ما هو أبعد من ذلك، ومن المحتمل أيضًا أن يحاولوا استخدام القدرات التي طوروها في السنوات الأخيرة والتي ربما تمكنوا من إخفائها عن "إسرائيل."

مسألة الثمن والإدمان على الهدوء الوهمي

بالمنظومة الأمنية في الكيان، يدركون أن عملية عسكرية جديدة ضد قطاع غزة ستكون ناجحة إلى حد كبير لو كانت الضربة الافتتاحية ناجحة، وأن بقية العملية لن تختلف عن كل العمليات السابقة، تبادل الضربات الصاروخية من جانب وهجمات "إسرائيلية" من جانب آخر، هذا في حال قرروا القيام بعملية، وعلى افتراض أنهم لن يقوموا بخطوة برية، لكن من المرجح أن تمتد مثل هذه العملية من غزة إلى مناطق الضفة وربما إلى لبنان أيضا، حيث سيكون الثمن هناك أكبر بكثير.

مثل أي عملية عسكرية، من الواضح أنهم يعرفون كيف ستبدأ ولكن لا يعرفون كيف ستنتهي، وتتطلب هذه الخطوة الاستباقية تحضيرات جيدة سياسيا لآلية انتهاء العملية ومواصلة عملية سياسية، وفي ضوء الوضع الذي يعيشه الكيان داخلياً ودولياً، ليس من المؤكد على الإطلاق أن هناك من يرغب في دفع الثمن. وعلى الرغم من التكلفة الباهظة الا أنهم في المنظومة الأمنية يقدرون أن عملية عسكرية بهذا الحجم يمكن أن تحقق الهدوء على المدى الطويل، وانه يجب على المستوى السياسي في الكيان أن يستغلها لمواصلة النشاطات السياسية، الأمر الذي سيطيل فترة الهدوء.

ويزعم مسؤولون في جيش العدو، أنهم قدموا في الأشهر الأخيرة إلى المستوى السياسي عدة خطط لعمليات عسكرية مختلفة، ووفقا لهم، فقد تم رفضها جميعا في هذه المرحلة من قبل رئيس حكومة العدو ووزير جيشه، فقط في هذه الأشياء يوجد هروب معين من المسؤولية. وذلك، لأن مهمة قادة جيش العدو هي العثور على الخطة التي تلبي الاحتياجات العملياتية و ويتقبلها المستوى السياسي في الكيان، ويدعم جيش العدو، في موقفه الرسمي أمام المستوى السياسي، حالياً إلى الفصل بين القطاعات في محاولة لتحقيق الهدوء، الهدوء الذي يبدو أنهم أصبحوا "مدمنين عليه بعض الشيء" وربما بدأوا يتعافون من الإدمان عليه.

* * *

سموتريتش وبن غفير معاديان للسامية، يتناولان منشطات عنصرية في عروقهما

بقلم أحمد الطيبي

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

منذ قديم الأزل، تميزت العلاقات بين اليهود وعرب الداخل بالهيمنة اليهودية بدرجات متفاوتة - مع ارتفاع وهبوط، ولكنها كانت دائمًا حاضرة. تصرفت الحكومات السابقة بحنكة واستخدمت غسيل الكلمات؛ الحكومة الحالية تقوم بكل شيء: تمارس سياسة فاشية وعنصرية، في نظر العالم بأسره وأيضًا في نظر الجمهور الإسرائيلي.

تصريح بن غفير على القناة 12، بأن حقه وحق عائلته والمستوطنين في التنقل أهم من حق العرب في حرية الحركة، يثير الكثير من الجدل. هذا تصريح عنصري يثبت أن الأبرتهايد هو السائد هنا. المثير للاهتمام هو أن هناك العديد من الإسرائيليين الذين يفكرون ويتصرفون مثله، بما في ذلك نتنياهو وسموتريتش - في الواقع جميع أعضاء هذه الحكومة، دون استثناء. حتى في الحكومة السابقة كان هناك من فكروا بهذه الطريقة: نفتالي بينت، ايليت شاكيد، زئيف إلكين، أفيغدور ليبرمان، ميراف كوهين، يوعز هندل وغيرهم.

الفرق هو أنّ الظلال الرمادية تتلاشى وتنكشف العنصرية والشعور بالسيادة بكل قبحها. كل ما تم اعتباره حتى الآن معيارا مقبولًا بالنسبة للغالبية اليهودية في إسرائيل، يأخذ شكله الحقيقي. على سبيل المثال، قرار سموتريتش بتجميد ميزانيات السلطات العربية بزعم أن جزءًا من الأموال تذهب لمنظمات إجرامية. هذه ذريعة. وبالفعل هناك حاجة للإشراف على نقل الميزانيات، وهذا ما تقوم به وزارة الداخلية، وكذلك السلطات المحلية العربية. وإذا كانت هناك سلطة محلية لا تتعامل مع الأموال بشكل صحيح، فيجب التعامل معها وفق القانون، كما يتم التعامل مع مرتكب الجريمة.

تُنفَّذ هنا عقوبة جماعية ضد العرب فقط. عندما يرتكب اليهودي جريمة، تتم محاكمته فرديًا (وليس دائمًا، وإذا لم يكن مستوطنًا). فقط عندما يتعلق الأمر بالعرب، يمكن تجميد الميزانيات لجميع السلطات. هذا تصرف يليق لوزير مستوطن وعنصري، الذي يفكر في العقاب الجماعي بحق العرب. قد يكون لذلك علاقة أيضا بالمنافسة بينه وبين بن غفير حول من هو أكثر فاشية. يجب على الحكومة والشرطة بالفعل أن تقضي على آفة الجرائم، لكن لا يمكن أن تضَع السلطات العربية بين مطرقة المنظمات الإجرام وسندان سموتريتش. تخيلوا لو أن سموتريتش قد قام بتجميد تحويل الأموال إلى وزارة الأمن بعد الإعلان عن سيطرة منظمات إجرامية على ميزانيات المناقصات في الوزارة. ولكن عندما يتعلق الأمر بالعرب، فإن ذلك أمر سهل ويتناسب مع الأجواء العامة.

إذا كنا نتحدث عن مكافحة الجريمة، فما هو أكثر سخافة من تعيين مجرم مدان وكاره للعرب ليكون مسؤولا عن الأمن الشخصي للعرب واليهود على حد سواء؟ الوزير الإرهابي بن غفير نشأ على عبارة "الموت للعرب" فهل يصدق أحد أنه يتحرك عندما يموت العرب؟ هل يرى ذلك فشلاً له؟ وقد يرى في ذلك نجاحاً.

هناك نية وراء اقتراحه واقتراح نتنياهو بإدخال جهاز الشاباك إلى المناطق العربية وتنفيذ اعتقالات إدارية. يريد بن غفير مقارنة الوضع القانوني للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بالوضع القانوني للفلسطينيين في "إسرائيل"، بحيث يعتبر كلا السكان مشكلة أمنية، ويتم التعامل مع "المشاكل الأمنية" من خلال الشاباك والاعتقالات الإدارية. وبذلك، يتوقف الفلسطينيون في الداخل، رسميًا، عن كونهم مواطنين يتمتعون بحقوق متساوية. هذا العنصرية والفاشية ليست سمة لبن غفير وسموتريتش، بل إنها وجه الحكومة الإسرائيلية ورئيسها الذي عينهما في منصبيهما.

وأود أن أذكر نتنياهو وحكومته أنه عندما تم انتخاب يورج هايدر عضوا في التحالف في النمسا عام 2000، كانت حكومة إسرائيل أول من قاطع الحكومة النمساوية بتهمة معاداة السامية. بن جابر معاد للسامية. سموتريتش معاد للسامية، لكن يُسمح لليهودي أن يكون معاديًا للسامية تجاه العرب. هل يمكن لأحد أن يتخيل حكومة في أوروبا يتولى فيها مثل سموتريتش وبن غفير مناصب وزراء دون أن يثير غضب إسرائيل والعالم الغربي المنافق - بما في ذلك الإدارة الأميركية التي تدين كلام بن غفير وتتجاهل واقع الفصل العنصري الذي يروج له - هل هذا مقبول؟

كثيرون لن يعجبهم هذا الكلام، ولكن هذه الحكومة تثبت التناقض في تعريفها "يهودية وديمقراطية". سموتريتش، بن غفير، وأصدقائهم يمثلون الدولة اليهودية في نسختها لعام 2023، ونحن نريد دولة ديمقراطية. مع المساواة لجميع المواطنين، حيث لا يفضل موسى على أحمد بأي شكل من الأشكال. لقد ثبت هذه الأيام أن تجربة توحيد الدولة اليهودية والديمقراطية قد فشلت. لقد حان الوقت لتجربة نموذج الدولة الديمقراطية لجميع المواطنين. المساواة للجميع في كل شيء.

* * *

معاريف: بوتين، ترامب، نتنياهو

بقلم شلومو غانور

في هذه الأيام من نهاية السنة العبرية ومع حلول السنة الجديدة درج على القول: "ذهبت سنة ومفاسدها، ولتبدأ سنة وبركاتها" - لغة مصدرها اصحاح في التلمود. فقد كانت هذه احدى السنوات السيئة والقاسية التي مرت على دولة إسرائيل في العقود الأخيرة. في العالم أيضا كانت هذه سنة إشكالية جدا بسبب زعماء مقلقين ومثيري العجب. برز ثلاثة زعماء جسدوا لنا القلق .

الأول هو رئيس روسيا فلاديمير بوتين الذي يخوض منذ سنة ونصف حرب زائدة ورهيبة ضد أوكرانيا، رغم نحو نصف مليون ضحية من الطرفين ورغم الضرر الشديد بالاقتصاد، بالمكانة الدولة وبالمجتمع الروسي. بوتين لا يوقف الحرب، الدمار والخراب، وليس مستعدا لان يعترف بفشله. بدلا من ذلك يواصل تفعيل آلة السم والكذب حيث انه في روسيا مثلما في روسيا يتواصل ويحفظ الصمت والخضوع من شعب كامل لجنون مطلق من رجل واحد .

الى جانبه في القائمة يقف رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو. من يرى امام ناظريه كيف تتمزق إسرائيل وتتفكك بسبب الانقلاب النظامي. رئيس وزراء يشعر بالضرر الهائل الذي لحق بالدولة، بأمنها، باقتصادها، بمكانتها في العالم - بدلا من أن يبدي زعامة يثبت أنه جيد في الفصل لكن ليس في الحكم. هو غير قادر على أن يحكم كونه "اسير" في ايد شركائه الهاذين الذين يقتادونه من الانف، وبدلا من هذا، مثل بوتين، يفعل آلة السم والكذب، التي تغسل عقول مئات الالاف ممن لا يزالون يؤمنون بانه لا بديل له. نتنياهو يعرض للخطر وجود دولة إسرائيل بسلوكه غير المسؤول، الذي كما أسلفنا لا يتوقف للحظة رغم عشرات الاف المتظاهرين على مدى نحو ثمانية أشهر . إضافة الى الاثنين يمكن أن نحصي رئيس سابق واحد، لم يسلم بتنحيته ويخوض هذه الأيام صراعا بلا هوادة على طريق عودته الى البيت الأبيض. يكمل دونالد ترامب قائمة الفرسان

الثلاثة - شخصية موضع خلاف فترة ولايته كرئيس شهدت ارتفاعات واساسا انخفاضات وفضائح. ومع ذلك يعتبر عن حق أكثر الرؤساء ودا لدولة إسرائيل.

بالمقابل، فان ترامب هو الرئيس الأول في الولايات المتحدة الذي يفتح ضده اجراءان للتنحية، رئيس أنهى ولايته بتنحية بشعة والان سيضطر الى محاولة اثبات براءته في المحكمة. السبب الذي يجعل ترامب ينضم الى قائمة الزعماء المقلقة هو نيته المصممة للتنافس مرة أخرى على المنصب الأعلى في العالم، مثلما عرض هذا على مدى السنة. من أدين فقط قبل نحو أربعة أشهر باعتداء جنسي، من قبل نحو شهر ونصف فقط رفعت ضده لائحة اتهام على محاولة تغيير نتائج الانتخابات في 2020، التآمر لتضليل حكومة الولايات المتحدة، تنحية شهود والتآمر ضد حقوق المواطن، معني بالعودة الى البيت الأبيض. يخيل أن دركا أسفل كهذا لم يسبق أن رأيناه هنا في العقود الأخيرة. وتوجد أيضا ميزة توحد هؤلاء الفرسان الثلاثة الذين سلوكهم اقلق واثار الاشمئزاز على مدى السنة المنصرمة: ثلاثتهم وضعوا أنفسهم، مصلحتهم وارادتهم قبل الدول التي وقفوا على رأسها. انتهازيون صريحون وحقيرون من النوع الأسفل.

* * *

هآرتس: عدم الحسم: استراتيجية السقوط لنتنياهو

بقلم اسرائيل هرئيل

لقد نشر (يونتان ليس) وثيقة يلخص فيها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، عقيدته الاستراتيجية ("يمكن انهاء المعركة بدون حسم قاطع"، "هآرتس"، 8/24). هذه ايضا شهادة تعكس شخصيته، شيء خبره من قبل. من يحكمون على سلوكه في معارك عسكرية – في المقام الاول اعداء اسرائيل – سبق لهم ولخصوا ذلك: طالما أنه يقف على رأس هرم متخذي القرارات فان اسرائيل لن تشن حرب حاسمة، حتى لو أمطر حزب الله بمئات الصواريخ الدقيقة هيئة الاركان ومطار بن غوريون وحماس أطلقت الصواريخ على ديمونا وحتساريم.

هؤلاء الاعداء تحدوا أمن اسرائيل احيانا بصورة متناسقة. لقد أنتجوا وسائل قتالية اصابت عمق الدولة، وحولوا حياة مواطنيها، لا سيما في الجنوب، الى أمر لا يحتمل. وهذا الشخص، الذي عجزه في اتخاذ قرارات حاسمة تم التعبير عنه في مجالات سياسية داخلية، خاف، دائما هو يخاف، حتى اللحظة ما بعد الاخيرة.

هذا ما كان عندما انتظر اطلاق الصواريخ نحو القدس (عملية حارس الاسوار)، نحو مطار بن غوريون وبئر السبع. هذا الشخص لن يوافق على توجيه ضربة استباقية مضادة (هو شطب هذا المفهوم من الوثيقة) ضد حزب الله حتى لو كانت هناك انباء موثوقة بأنه يخطط لمحو من الكرة الارضية مقر قيادة الاركان (ومعها وسط تل ابيب) أو المطار الدولي الوحيد لاسرائيل. ايضا عندما سيضرب الضربة الثانية فهي لن تحول لبنان الى انقاض كما يحذر يوآف غالنت. العالم لن يسمح بذلك (ايضا هناك معارضة في الداخل). هم سيدعون أن حزب الله ليس لبنان. ما هو ذنب المدنيين الابرياء وحكومته المعتدلة؟.

رئيس الحكومة الذي هو شخص متعلم، تعلم نظريات عسكرية كلاسيكية، كتب بأن "الجيش الاسرائيلي يجب عليه هزيمة قوة العدو بشكل قاطع وسريع من اجل اخراج الجبهة الداخلية من مدى الاصابة... هزيمة العدو ستتحقق عندما لا تعود لديه الرغبة في مواصلة القتال... هكذا نبعد الحرب القادمة". حرفيا هذه سرقة ادبية لصياغة اسحق بريك. كيفية تطبيق هذه العقيدة يمكن تعلمها من الجولات القتالية التي نفذها.

قرار شن عملية "الجرف الصامد" مثلا، اتخذه فقط بعد أن امطرت حماس نحو ألف صاروخ على منطقة الجنوب وارتفع صراخ الجمهور الى عنان السماء. في المعركة التي استمرت 51 يوم، الاطول منذ حرب الاستقلال، فان الزعيم الذي "انتزعت رغبته في القتال" كان نتنياهو وليس يحيى السنوار. تحت قيادته كانت اسرائيل "المتعبة والمحبطة"، والتي توسلت مرة تلو الاخرى من اجل وقف القتال. حماس خرجت من ناحية الرواية التي قدمها لنفسه وللعالم، منتصرة. لذلك لم يتم "ابعادها"، بل بالذات تم تقريب الحرب القادمة.

عقيدة "عدم الحسم" تميز زعامته – الاكثر دقة عدم زعامة نتنياهو – حتى في الجبهة الداخلية. يدل على ذلك بشكل جيد عجزه ازاء حمى عمليات القتل في الوسط العربي. فقط الآن، حيث السيف موضوع على الرقبة، هو يحاول اشراك الشباك (الرافض). ايضا في الضفة الغربية هو يتباطأ (ما هو عدد الضحايا؟) الى أن يقوم بعملية "تنزع رغبة العدو في مواصلة القتال". وبالتأكيد "قوة الروح فوق كل شيء" بعيدة عنه.

* * *

يديعوت: على المهداف؟: مسؤول حماس الذي يحرك الخيوط في الضفة الغربية

بقلم عناب حلبي

إلى جانب التهديد الذي أطلقوه بشأن التصعيد مع إسرائيل في حال تنفيذ مثل هذا الاغتيال، وحسب أحد التقارير في الإعلام العربي فقد زادت التنظيمات الفلسطينية وإلى "مستوى غير مسبوق" وسائل حمايتهم سواء في غزة أو لبنان. في الصحيفة اللبنانية "الأخبار" المحسوبة على حزب الله ورد أيضًا اليوم تقرير عن اتصالات مكثفة من جانب مصر من أجل الحفاظ على الهدوء ومنع وقوع مواجهة عسكرية. زعمت الصحيفة أن تساحي هنغبي رفض التعهد بأن تنفذ الوعود التي التزمت بها مع انتهاء عملية "الدرع والسهم" في غزة، وأن التنظيمات رفضت وقف الهجمات في الضفة الغربية، إلى جانب التحذيرات القائلة أن أي اغتيال سيؤدي الى رد فعل "غير مسبوق." وأحد المسؤولين الذين ربما يكونون على المهداف الآن هو المسؤول في حماس صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي في التنظيم ورئيس ذراعه العسكري في الضفة الغربية – والذي يعتبر الشخص الذي يحرك الخيوط في كل ما يتعلق بنشاطات حماس في الضفة الغربية. وفيما يمكن أن يفسر خوفه الخاص من كونه على المهداف، أجرى العاروري مقابلتين في اليومين الأخيرين، مرة مع قناة الأقصى التابعة لحماس وفي الأمس أيضًا مع قناة الميادين المحسوبة على حزب الله، وهدد برد خطير في حال حاولت إسرائيل الاعتداء على مسؤولي التنظيمات. "يوجد في إسرائيل من يريد حربًا إقليمية، وهناك من يحسب الخطوات التي تقود اليها. ومن يفكر بالاغتيالات يعرف أن هذا الأمر ربما يؤدي إلى حرب إقليمية"، قال في لقاء أمس مع "الميادين." ورغم التهديد المشفر الذي صدر عن الكبينت بداية الأسبوع، يتعهد

العاروري بالاستمرار في القيام بالهجمات ضد الإسرائيليين في الضفة الغربية، اليوم تبنت حماس المسؤولية عن الهجوم الذي قتل فيه في اطلاق النار في حوارة في الأسبوع الماضي شاي سيلاس نيجر كر (60 سنة) وابنه ابيعاد نير (28). المتحدث باسم التنظيم قال أن رجال الذراع العسكري في حماس كتائب القسام "يقفون في قلب المعركة في الضفة" المنفذ وفق التقارير هو أسامة بني فضل التي نشرت صورته اليوم من قبل الفلسطينيين.

العاروري من جانبه، قال أن "الإعداد والتنفيذ الفوري للعمليات هو الخيار الأفضل. النموذج الأفضل والأكثر استخدامًا لدينا في الضفة الغربية هو المواجهة المباشرة والفورية مع المستوطنين والجيش. مئات المشاركين في العمل المقاوم يتسببون بكل هذا الإرباك للاحتلال فكيف لو أصبح هؤلاء الاف وعشرات الالاف؟" أضاف متناولًا الزيادة في أعداد المستوطنين على مدار سنوات. كذلك أبدى العاروري الرضى عن حقيقة أن قسم من منفذي العمليات في الضفة الغربية هم مهاجمون أفراد يعملون بشكل مستقل: "لن نكون عبيدًا لحكومة الاحتلال" صرح في لقاء له أول أمس لقناة الأقصى. وأضاف "أنا اتفاءل عندما تحدث عمليات فردية غير منظم". في البداية كانت هناك جهات تبارك أقوال العاروري. "إنها أقوال وطنية ومسؤولة " قال عضو اللجنة المركزية في فتح عباس زكي. منذر الحايك المتحدث باسم فتح قال أن "تصريحات العاروري تعبر عن رسالة فتح ومواثيقها الوطنية."

وراء أقوال العاروري المتغطرسة مع ذلك يبدو أنه يقف الخوف من الاعتداء المحتمل، وحسب جهات أمنية إسرائيلية فإنها معنية باغتياله منذ وقت – لأنه يعتبر "رأس الافعى" الذي يدير محاولة القيام بانتفاضة ضدها. أعمال العاروري ساعدت في وقوع موجة العمليات الصعبة والتي قتل فيها منذ بداية العام 35 إسرائيليًا وتم احباط اكثر من 480 عملية خطيرة، من بينها 400 عملية اطلاق نار. ومن بين ألقابه الكثيرة، المنصب الأكثر أهمية للعاروري في حماس هو منصبه كرئيس للذراع العسكرية في الضفة الغربية. استراتيجية الحركة السنية في الفترة الأخيرة تركز على تفعيل التوتر في الضفة الغربية، المنطقة التي تعتبر انه من داخلها يمكن هز السلطة الفلسطينية وأمن إسرائيل أيضًا. العمل المتسارع في الضفة الغربية يسمح لحماس أيضا بالحفاظ على الهدوء في غزة سواء من الناحية الاقتصادية أو بغرض التقوي عسكريًا.

العاروري ذو ال57 عام له دور مركزي في ترجمة هذه الاستراتيجية إلى تكتيك. يفعل ذلك من خلال أنظمة التحريض والاصداء التي يملكها في القدس والضفة الغربية، يهتم بتحويل الأموال للمنطقة لصالح العمليات، ويجند المحليين للنشاطات– وينفذ هذا كله بالريموت كونترول من بعيد من مقر اقامته في بيروت.

مقام العاروري بصفته واحد من مقرري جدول الاعمال في الضفة الغربية قربه كثيرًا من المحور الشيعي الراديكالي الذي يعتبر الضفة الغربية والقدس أدوات مركزية في لعبة الشطرنج التي يلعبها مع إسرائيل. إلى حد ما إسرائيل أيضًا ساعدت العاروري على التقرب من الإيرانيين: أحد الشروط التي وضعتها إسرائيل لتركيا في بداية المفاوضات حول اتفاق المصالحة بشأن قضية مرمرة في سنة 2015 كان طرد العاروري من داخل حدود الدولة. غادر على إثر ذلك إسطنبول وانتقل ليقطن في قطر، والتي اضطر أيضًا إلى مغادرتها بعد حوالي سنتين في أعقاب تفاهمات بين إسرائيل والقطريين .وأخيرًا وجد نفسه في بيروت، هناك يسكن بالقرب من مكاتب قيادة حزب الله في حي الضاحية.

إقامة العاروري في بيروت عززت علاقته مع إيران وحزب الله، وأسس في لبنان قوة محلية لحماس، التي تستند في أغلبها على النشطاء من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الجنوب اللبناني. وقد قامت حماس بهذه الخطوة كجزء من فهمها أن محاربة إسرائيل يجب أن تشمل الفلسطينيين في جميع الساحات وليس فقط تلك التي في غزة أو الضفة الغربية. ليس المقصود جيشًا مثل حزب الله، لكن التنظيم يضم مئات النشطاء ممن خاضوا تدريبات عسكرية، بعضها بدعم إيراني، ومخازن صواريخ وقدرة تشغيلية مثبتة. من الناحية الهرمية، بالمناسبة، العاروري ليس مسؤولًا عن هذه القوة، لكنه كسياسي ماهر وبصفته يسعى إلى زيادة قوته في حماس يستغل تواجده في بيروت لكي يزيد من نفوذه في حماس لبنان. وفي إطار محاولته توحيد مختلف الساحات، تقول التقديرات أن العاروري كان أحد الجهات الرائدة التي أمرت فرع حماس اللبناني بفتح النيران على مستوطنات الجليل في عيد الفصح الأخير. هذه الخطوة التي كسرت ميزان الردع الناعم بين إسرائيل ولبنان، أعدت أيضًا لدفع العاروري شخصيًا في السباق الذي يخوضه لرئاسة حماس، سيما أمام خصمه السنوار، رئيس حماس في غزة.

"العاروري و السنوار هما وجهان لعملة واحدة، والتي تمثل جيل الشباب في قيادة حماس" قال في لقاء له مع يديعوت الدكتور ميخائيل منشتاين المسؤول في امان سابقًا في ابريل المنصرم والباحث الكبير في كل من جامعتي تل ابيب وريخمان. "لكن العاروري الذي ليس لديه منظومة صواريخ مثل السنوار في غزة، يريد أن يثبت نفسه ويتقدم نحو الامام. إقامة البنية الصاروخية في لبنان هي جزء من تطوره شخصيا كقائد."

مسؤولون في المنظومة الأمنية كانوا قد دعوا في الماضي إلى اغتيال العاروري بهدف منع سيناريو "وحدة الساحات". الجنرال احتياط ايتان دين غوت والذي كان سكرتيرًا عسكريًا لوزراء أمن الثلاثة يدعو إلى فعل ذلك منذ سنوات طويلة: "إنه حسب رأيي الانسان الأخطر والأهم لدى حماس اليوم. "من وجهة نظري الرجل يستحق أن يموت" قال دن غوت ليديعوت احرونوت. "انه التجسيد المتطرف، هدفه هو قتل العدد الأكبر من الإسرائيليين." لكن في إسرائيل ليسوا مستعجلين بالضغط على الزناد. حتى اليوم على حد ما أعلم، لم تخرج إلى حيز التنفيذ محاولة إسرائيلية حقيقية لاغتيال العاروري. في 2018 سمح له بزيارة غزة بشكل استثنائي في إطار التفاوض حول الترتيب الذي تم في تلك الفترة بين حماس وإسرائيل. العاروري خرج من القطاع دون أن يخدش. في إسرائيل هناك من هم على قناعة ان اغتياله سيقود إلى جولة خطيرة أمام حماس بل وربما حتى أمام حزب الله. مسؤول رفيع في المنظومة الأمنية سئل من قبل هذه السنة هل اغتيال العاروري كان مطروحًا على الطاولة من قبل في أي وقت. "لا أريد أن أجيب على هذا السؤال" رد قائلًا.

* * *

هآرتس: القضاة في "عليا الأبرتهايد": عرب ومقدسيون.. إذن اهدموا بيوتهم

بقلم جدعون ليفي

ترجمة: صحيفة القدس العربي

الملتمسة رقم 6 رضيعة عمرها ثلاث سنوات، والملتمسة رقم 5 قاصرة ابنة 11، الملتمسة رقم 4 طالبة متميزة في مدرسة الخوارزمي الثانوية، والملتمس رقم 3 عامل نظافة في مستشفى هداسا عين كارم، والملتمس رقم 1 عامل صيانة، وزوجته هي الملتمسة رقم 2. جميعهم يعيشون معاً في شقة متواضعة في مخيم شعفاط للاجئين في القدس. إسرائيل تنوي هدم بيتهم. قدموا التماساً للمحكمة العليا في محاولة لا أمل في إلغاء هذا المصير المهين.

المحكمة العليا بانعقادها كمحكمة عسكرية عليا لإسرائيل، صادقت الخميس الماضي على الهدم. لم يكن هناك شيء متوقع من هذه المحكمة. يتجند قضاة المحكمة العليا لخدمة الاحتياط مرة كل بضعة أسابيع. يحدث هذا عندما يناقشون الالتماسات ضد جهاز الأمن، في الحقيقة هم لا يرتدون الزي العسكري مثلما كان يجب أن يكون، ولا يضعون الأوسمة العسكرية على أكتافهم. ولكن المحكمة ملونة بالزي، وتعمل مثل محكمة عسكرية في عوفر. يصعب تمييز الفروقات بين قضاة المحكمة العليا وآخر القضاة العسكريين الذي يصادق بأمر عسكري على أي ظلم.

للمحكمتين هدف فكري واحد، وهو الشرعنة والتبييض والمصادقة على كل ما يطلبه "الشاباك" والجيش، ورفض أي التماس يطالب بالقليل من العدالة وحقوق الإنسان وقدر من الإنسانية في ظل الاحتلال.

حتى في ظل وضع يبعث على اليأس، تسجل أرقام قياسية بائسة، هكذا هو قرار حكم المحكمة العليا 5933/23 في الالتماس الذي قدمته عائلة الطفل م.ز المتهم بطعن شرطي، والذي لم يتسبب بموته، هو مات بسبب نار رجل حراسة، ضد قرار هدم بيتها. بأغلبية قاضيين ضد واحد عادل – أليكس شتاين وغيلا شتاينيتس ضد عوزي فوغلمان – صادقت المحكمة على هدم البيت. من الجيد دائماً وجود قاض أخلاقي واحد في موقف الأقلية – كي لا تتحطم سمعة المحكمة التي ذهبت بعيداً.

القضاة الثلاثة لم يزوروا مخيم شعفاط يوماً ما، وليست لديهم أدنى فكرة عن الحياة فيه. هذا المخيم من أقسى المخيمات، لكن القضاة اطلعوا على تقرير التحقيق لوالد الطفل الذي كتبه عميل "الشاباك" باسم "مجدي". في البند 10 في التقرير كتب العميل بأن الولد كانت له علاقة مع محمد علي أبو صالح الذي قتل في يوم هدم بيت آخر في المخيم، بعد أن هدد قوات الأمن بـ"بندقية دمية". وحسب لائحة الاتهام، فإن م.ز وجد سكيناً قرب بيت عمته، وبمبادرة آنية قرر طعن شرطي رداً على قتل صديقه. لم يكن لوالديه وأخوته كما يبدو أي فكرة عن نيته. شقيقته ابنة الثالثة، ستدفع ثمن ما فعله. الآن ستصبح بدون مأوى بفضل المحكمة العليا.

هدم البيوت هو عقاب جماعي وجريمة حرب. هدم بيت فتى ابن 13هو عمل خطير يصعب استيعابه بشكل أكبر. هدم بيوت إرهابيين فلسطينيين وعدم هدم بيوت إرهابيين يهود البتة، هو علامة واضحة على منظومة قضاء أبرتهايد. وحقيقة أن المحكمة العليا حتى لم تكلف نفسها عناء انتظار إدانة الولد – محاكمته ما زالت جارية – تثبت أن هذا الأمر يتعلق بالفلسطينيين وأنه لا حاجة للمحاكمة.

م.ز طعن شرطياً في حافلة بسبب قتل صديقه أثناء هدم بيت آخر في المخيم. الآن يقوم بالتسخين على حدود الملعب الإرهابي القادم الذي سيتربى على هدم بيت م.ز. كم هو مضحك ادعاء قضاة الأغلبية بأن الهدم سيردع الوالدين. من المحزن والمثير للغضب أن هذا لا أساس له من الصحة. في مخيم شعفاط حاجز على المدخل وثمة جنود ينكلون بالسكان. رجال الشرطة يقتحمون المخيم دائماً وينكلون بالسكان. م.ز ابن الـ 13 كان ناضجاً بما فيه الكفاية كي يفهم بأنه مضطر لفعل شيء ما. قضاة محكمة العدل اعتقدوا أنه يجب معاقبة عائلته بشكل وحشي. هذه الأقوال تسقط من الخجل.

* * *

يديعوت أحرونوت: بوتين من موقع ستالين: تصفية بريغوجين نقطة الانطلاق

بقلم سيفر بلوتسكر

في الأول من كانون الأول 1934 قتل السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي في لينينغراد، سيرجيه كيروف، وهو زعيم شعبي لا مثيل له وانتصر على ستالين في انتخابات سرية في مؤتمر الحزب في تلك السنة – انتخابات زيفت نتائجها لضمان سيطرة ستالين المطلقة.

مطلق النار، رجل عديم الأهمية، عمل على نحو شبه مؤكد بتكليف من رئيس ن.ك.و.د الشرطة السرية في تلك الأيام، اليهودي كنريخ يغودا. القتل المستدعى للخصم السياسي القوي، الذي لم يكن ليبرالياً وديمقراطياً، وفر لستالين ذريعة شروع في حملة تصفيات وتطهيرات ومحاكمات استعراضية حتى 1939. وبأمر منه، صفي كل من عرف شيئاً ما عن قتل كيروف، بمن فيهم يغودا نفسه وزوجته وأقرباء عائلته. كما صفي كل مندوبي المؤتمر الذي رفض انتخاب ستالين زعيماً، وكل أعضاء اللجنة المركزية للحزب ومعهم على الأقل ثلاثة ونصف مليون من سكان الاتحاد السوفياتي الذين اشتبه ستالين ذو جنون الاضطهاد بولائهم أو رغب في تصفيتهم كخطوة ردعية. إضافة إلى ذلك، مات ملايين القرويين الأوكرانيين جوعاً كجزء من حملة وحشية لفرض الزراعة التعاونية. كما أن القيادة العسكرية للاتحاد السوفياتي عانت من إعدامات ونفي إلى معسكرات عمل (الجولاج)، مما يشرح ضعف الاتحاد السوفياتي حين اضطرت للتصدى للهجوم الألماني النازي في صيف 1941.

إن الأمر الذي صدر أول أمس من الكرملين لتصفية قيادة مجموعة فاغنر سيئة الصيت والسمعة حين كانت في رحلة طيران داخلية من موسكو إلى سانت بطرسبورغ، كفيل بأن يكون نقطة انطلاق لحملة مشابهة من التصفيات الواسعة في أرجاء روسيا. هذا لا يعني أن مثل هذه التصفيات لم تكن موجودة حتى الآن. العكس هو الصحيح: فقد أكثر الكرملين من أعمال القتل والتقتيل، دون حتى أن يجتهد لتشويش الآثار. من غزو أوكرانيا وحتى هذا الأسبوع، قرابة 20 رجل مال، ومدير شركة، ورئيس اتحاد، وأعضاء محترمين في النخبة الروسية – أناس مستقلين، أي خطيرين في نظر الحكام في الكرملين – "توفوا" في ظروف غامضة. سمموا، أصيبوا بالنار، شنقوا، ألقي بهم من الأسطح والنوافذ وغيرها من الإماتات المتنوعة.

لكنها إعدامات موضعية، خاصة. بالمقابل، إن تصفية قادة مجموعة فاغنر، التي تتشكل من مرتزقة قاتلوا وقتلوا، قُتلوا بتكليف غير رسمي من الدولة الروسية في أوكرانيا أيضاً، وهذه كفيلة بأن تشهد على بداية موجة إرهاب داخلي مكثف بتوجيه من الكرملين. بدون محاكمات استعراضية واعترافات بالذنب صدرت في عهد ستالين من المحكومين بالموت في تعذيب شديد.

المؤرخة آن ابلباوم، التي تُرجم كتاباها "جولاج" و"الستار الحديدي" إلى العبرية، كتبت في تعقيب أولي على الحدث: "الآن انتقل عنف الكرملين من محيط الإمبراطورية الروسية إلى قلبها... بعد (تصفية) بريغوجين يحتاج بوتين إلى عنف تخميني أكثر، إلى نوع من التصفيات الاستعراضية". بالضبط مثلما احتاج ستالين إلى التطهير لحملاته، ومثلما درج قياصرة الإمبراطورية الروسية. سيكون كافياً قول من الزعيم ومنفذي أوامره لأجل دس مادة متفجرة في مركز إرشاد أو لإطلاق صاروخ إلى مركز تجاري وسكني لمسؤولين كبار. من الآن، الجميع على بؤرة الاستهداف، ومعاً. وذلك بعد أن بعث بوتين ما لا يقل عن 100 ألف جندي إلى حتفهم – وعشرات الآلاف غيرهم على الطريق. وبعد كل شيء، بوتين إياه، الذي مثل ستالين بعد تصفية كيروف

يبعث بتعازيه لعائلة المصفى ويبدأ في "التحقيق في الملابسات"، ألقى الأسبوع الماضي خطابه المناهض للغرب الثابت – في فيديو إلى جوهانسبورغ – في مؤتمر مجموعة الدول الاقتصادية النامية (بريكس) التي تضم إلى جانب الهند والبرازيل روسيا أيضاً (دولة عدوانية تحت العقوبات)، والصين (في أزمة رهيبة) وجنوب إفريقيا (التي تعاني من سلسلة أنظمة فاسدة). وانضمت إلى المجموعة الآن كل من السعودية وإيران. برفقتهم، سيشعر قادة الكرملين أنهم في البيت.

* * *

سفير سابق للاحتلال: تصريحات بن غفير خطر على المشروع الاستيطاني

ترجمة: أحمد صقر . موقع عربي21

عبر دبلوماسي وسياسي إسرائيلي عن خشيته من تثبيت الرواية الفلسطينية التي تؤكد أن "إسرائيل هي دولة أبارتهايد"، مؤكدا أن التصريحات العنصرية لبعض وزراء الحكومة اليمينية الحالية، هي خطر على المشروع الاستيطاني اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحذر داني أيالون السفير السابق في الولايات المتحدة في مقال بصحيفة" إسرائيل اليوم"، مما وصفه بـ"الخطورة الكبيرة" المترتبة على تثبيت الرواية الفلسطينية في العالم، والتي تؤكد أن "إسرائيل دولة فصل عنصري." وقال في المقال المنشور تحت عنوان "عملية إعلامية مضادة لا مثيل لها"، إن "أعداء إسرائيل منذ سنين، يحاولون تأطير إسرائيل كدولة أبارتهايد، وإخراجها بذلك من خانة الدول الديمقراطية المتنورة، وهذه مقارنة ليست فقط مهينة ومسيئة للسمعة بل وأيضا خطيرة جدا"، بحسب تعبيره. وانتقد أيالون بشدة تصريحات وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، التي زعم فيها أن "حقوقه" أهم من حقوق أبناء الشعب الفلسطيني، وقال: "حقي وحق زوجتي وأطفالي، في التنقل في طرق الضفة الغربية، أهم من حق العرب (الفلسطينيين)، هذه هي الحقيقة وحقي في الحياة يأتي قبل حقهم في الحركة." ورغم انتقاده بن غفير، إلا أن أيالون، نبه إلى أنه "يجب التمييز بين مواطنين أبرياء وبين مقاومين مسلحين (يطلق عليهم الاحتلال مصطلح مخربين)"، زاعما أن العمل الإسرائيلي ضد النضال والمناضلين الفلسطينيين الذين يعملون ضد الاحتلال، هو "عمل مركز، دقيق، مسنود بالمعلومات الاستخبارية، وليس عقابا جماعيا يدخل مزيدا من الفلسطينيين إلى دائرة 'الإرهاب." ' وقال: "لو كان هكذا يفكر بن غفير ويعبر عن نفسه بما يتناسب مع ذلك، لكان ممكنا فهم هذا وبالتأكيد شرحه في أرجاء العالم، لكن لأسفنا الشديد، فإن القول البائس لـ بن غفير بأن حقه وحق عائلته في الحركة على الطرقات يفوق حق الفلسطينيين، هو قول عنصري، بل وغبي من ناحية سياسية ودبلوماسية." وأضاف: "بقوله هذا فهو يضر بسمعة إسرائيل ويتسبب في عملية إعلامية مضادة لم يشهد لها مثيل، ومنذ سنوات عديدة تكافح حكومات إسرائيل في محاولة لتأكيد الطابع الديمقراطي لها."

ونبه السفير إلى أن "الجانب الفلسطيني يركز جل جهوده على المستوى السياسي-الدبلوماسي، وتثبيت الرواية الفلسطينية أن إسرائيل دولة أبارتهايد، وهذا هو هدف أعلى للسياسة الخارجية الفلسطينية"، منوها إلى أنه "مع تصريحات بن غفير، فسيكون من الصعب حتى لأكثر الدبلوماسيين كفاءة الدفاع عن مواقف إسرائيل." ورأى أن "الخطر في أقوال بن غفير، التي تمثل أيضا سياسة حزبه (قوة يهودية) وحزب "الصهيونية الدينية" برئاسة الوزير المتطرف بتسلئيل سموتريتش، ليس فقط خطرا خارجيا على إسرائيل بل إنه داخلي أيضا، وخاصة بالنسبة لمشروع الاستيطان في الضفة الغربية وعلى المستوطنين

هناك." وقال: "بسلوك بن غفير وسموتريتش، فإنهما يعرضان إسرائيل ودعم المستوطنين للخطر"، ملمحا إلى ضرورة أن تعمل الجماعات الاستيطانية على "نبذ زعامتهما وزعامة الجهات المتطرفة لديها، لأنها إن لم تفعل ذلك، فهي تعرض كل المشروع الاستيطاني للخطر."

* * *

مستشفيات إسرائيلية تطرد اللاجئين الأوكرانيين وترفض علاجهم

كشفت صحيفة عبرية عن قيام بعض المستشفيات التابعة لوزارة الصحة الإسرائيلية بطرد لاجئين أوكرانيين، وعدم تقديم العلاج اللازم لهم، لعدم توفير وزارة المالية ميزانية التأمين الخاصة بهم. وأوضحت" هآرتس "في افتتاحيتها، الأحد، أن "إسرائيل لم تجدد بعد التأمين الصحي للاجئين من أوكرانيا، الذي نفد موعده قبل أسبوعين ونصف، وترك نحو 14 ألف شخص دون تغطية صحية، إضافة إلى ذلك، في نصف السنة الأخيرة تقلصت أو توقفت كل الخدمات التي تقدم للاجئين." وأضافت: "إذا ما سألتم في الوزارات الحكومية؛ لماذا أزالت إسرائيل الحماية بالحد الأدنى عن لاجئي الحرب، سيسارعون ليقولوا لكم؛ إنهم يريدون أن يجددوا الخدمات الصحية، هم يريدون، لكنهم غير مستعدين للآن أن يدفعوا."

ونوهت إلى أن "تجديد التأمين يتعرقل لأن إسرائيل لا تنجح في إيجاد الميزانية له، فإسرائيل لا تنجح في أن تجد أقل من 40 مليون شيكل (دولار=3.77 شيكل) كي تفي بالتزامها بالحد الأدنى للاجئين من أوكرانيا، بما في ذلك إعطاء حل فوري للعلاجات الطبية التي تقررت أو بدأت منذ الآن." ورأت الصحيفة أن ما يجري بحق اللاجئين الأوكرانيين من قبل الحكومة اليمينية ليس مفاجئا، فهي تسلب صندوق الدولة كي تبطن جيوب القطاعات المقربة منها وتتصدر انقلابا نظاميا، ومن ثم هي لا تنجح في أن تجد ميزانية لتمويل علاج طبي للاجئين."

وبعد نشر "هآرتس" عن نفاد مفعول التأمين، سارع وزير المالية ورئيس حزب "الصهيونية الدينية" المتطرف بتسلئيل سموتريتش للقول: "نحن نؤمن بهذا، فقد فروا من الحرب ونحن استقبلناهم وسنواصل استقبالهم بأذرع مفتوحة"، وعلقت الصحيفة على ذلك بسخرية، وقالت: "بالفعل، الإيمان في جهة والتمويل في جهة أخرى." وقال مصدر كبير في إحدى الوزارات: "في الأسبوع، وزير المالية يخصص 700 مليون شيكل للمستوطنات في الضفة الغربية، وكان بإمكانه أن يجد 40 مليون شيكل لصالح علاج اللاجئين، فليتفضل وزير المالية ويأتي بالمال." وفي الأسبوع الماضي، طلب مدير عام ديوان رئيس الوزراء من وزارات الرفاه والصحة والداخلية تمويل التأمين، وقد وعد وزير الخارجية إيلي كوهين وزير الخارجية الأوكراني بأن اللاجئين سيؤمنون في غضون 48 ساعة، وبالمقابل، وعد بأن يدخل اليهود من إسرائيل إلى "أومان" دون أي مشكلة، وهذه مسألة بحسب "هآرتس" "مهمة للحكومة."

ونبهت الصحيفة إلى أن كلا من وزير الداخلية والصحة موشيه أربيل ووزير الرفاه يعقوب مرجي، "غير مستعدين لأن يتحملا التمويل ويقتطعانه من ميزانية وزارتيهما، هما يعتقدان أن على المالية توفير هذا التمويل، أما المالية فترفض ذلك." كما قرر القاضي عوفر بروسكوف البدء في مداولات عاجلة في الموضوع في الأيام القريبة القادمة، لكنه "لم يصدر أمرا احترازيا يلزم إسرائيل بأن تعود لعلاج من بدأ منذ الآن علاجهم، بحيث بقي 14 ألف لاجئ دون خدمات صحية." وأكدت "هآرتس" أنه "طلب

من اللاجئين الخروج من المستشفيات في ذروة العلاجات"، مشددة على وجوب أن "تأمر المحكمة الحكومة هذا الأسبوع، بأن تعيد الخدمات الصحية للاجئين فورا."

* * *

الداخلية الإسرائيلية تدرس دمج 28 سلطة محلية... 40% منها عربية

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

المعيار الأساسي الذي ستعتمده الوزارة هو عدد السكان؛ الدمج سيستهدف البلدات التي لا يزيد عدد سكانها عن 5 آلاف نسمة؛ من بين البلدات العربية التي يستهدفها المخطط: الجش؛ وكوكب أبو الهيجا، وكفر برا؛ وكفر كما؛ والمزرعة؛ ومسعدة؛ ومعليا؛ وساجور؛ والغجر.

تدرس وزارة الداخلية الإسرائيلية إمكانية دمج 28 سلطة محلية في بلدات يسكنها أقل من 5 آلاف نسمة، مع سلطات محلية مجاورة، علما بأن نحو 40% من هذه السلطات في بلدات عربية. وتحصل 89% من هذه السلطات المحلية على منحة موازنة من وزارة الداخلية، وهي عبارة ميزانية مخصصة لمساعدتهم على تقديم الخدمات المطلوبة للسكان.

والمعيار الأساسي الذي سيتم بموجبه اتخاذ القرار وتحديد السلطات المحلية المستهدفة بالدمج، هو عدد السكان، إذ سيشمل المخطط البلدات التي لا يزيد عدد سكانها عن 5 آلاف نسمة. وكان المخطط قد طُرح في مكاتب وزارة الداخلية في مناسبات سابقة، لكنه لم يحظ بدعم كبار المسؤولين في الوزارة الأمر الذي عطل من عملية اتخاذ قرار نهائي بشأنه؛ ومؤخرا، تم طرحه مجددا بدعم من وزير الداخلية والمدير العام للوزارة. ووفقا للمخطط، فإن انتخابات السلطات المحلية المقررة في تشرين الأول/ أكتوبر المقبل ستنظم كالمعتاد جميع البلدات التي يستهدفها المخطط؛ وفي حال المصادقة عليه، فإنه سيدخل حيّز التنفيذ في الدورة المقبلة للسلطات المحلية.

ونقلت "يديعوت أحرونوت"، اليوم الإثنين، عن مسؤولين في وزارة الداخلية أن "الحديث عن عملية طويلة ومعقدة للجنة الجغرافية لتوحيد السلطات المحلية، لكن من المتوقع أن تكتمل إجراءات هذه اللجنة قبل الانتخابات البلدية لعام 2028." وأضافوا أنه "ستكون السلطات (التي تنطبق عليها المعايير) قادرة على الاتحاد أو الاندماج مع سلطات أخرى من القائمة، أو مع سلطات أخرى كبيرة مجاورة لها."

وأفاد التقرير بأن نحو 40% من السلطات المحلية المستهدفة عربية، بعضها في الجولان السوري المحتل؛ من بينها: الجش؛ وكوكب أبو الهيجا، وكفر برا؛ وكفر كما؛ والمزرعة؛ ومسعدة؛ ومعليا؛ وساجور؛ والغجر. ولفتت الصحيفة إلى تفاوت كبير بين الميزانيات التي ترصدها الحكومة الإسرائيلية لهذه السلطات المحلية، مشيرة إلى قلة الميزانيات التي تتلقاها بعد هذه السلطات بسبب "صغر حجمها." وقالت إن ذلك "يخلق عبئًا اقتصاديًا وتنظيميًا، يمكن تجنبه في تقليل عدد السلطات المحلية في المنطقة."

وتتوقع وزارة الداخلية أن يؤدي الدمج إلى "رؤية تخطيطية أوسع، وزيادة النمو، وتوزيع الثروة البلدية للسلطة المحلية، وتسهيل الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات." واعتبر وزير الداخلية، موشيه أربيل، أن "المخطط قادر على تحسين وضع السكان في ما يتعلق بمستوى وتكلفة الخدمات البلدية." ومن جانبه، قال المدير العام لوزارة الداخلية رونين بيرتس، إن "هذه الخطوة ستؤدي إلى تعزيز المنفعة الاقتصادية، والحد من التدخلات الحكومية وتعزيز الحكم المحلي."

* * *

تحليلات: الهدف الوحيد للجنة "بيغاسوس" إنقاذ نتنياهو من المحاكمة

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

المحللون يصفون خروج نتنياهو من اجتماع الحكومة لدى بحث تشكيل اللجنة بأنه "خدعة" و"مسرحية"، ورئيس اللجنة المعين يؤيد خطة إضعاف القضاء وعارض لائحة الاتهام ضد نتنياهو واستهزأ بالاحتجاجات

أجمع محللون إسرائيليون اليوم، الإثنين، على أن لجنة تقصي الحقائق في قضية استخدام الشرطة لبرنامج التجسس السيبراني "بيغاسوس"، التي صادقت الحكومة الإسرائيلية على تشكيلها، أمس، تهدف إلى إنقاذ رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، من محاكمته بتهم فساد خطيرة، تشمل الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة. وأشار الخبير القانوني، بروفيسور مردخاي كرمنيتسر، في صحيفة "هآرتس"، إلى أن تشكيل اللجنة في قضية "بيغاسوس" يجب إدراكه على خلفية "وجود الحكومة الحالية – حكومة يرأسها متهم بمخالفات جنائية خطيرة." وأضاف أنه "يتضح أن المحكمة العليا لم تدرك جيدا في حينه عمق دلالة تناقض المصالح الذي يتواجد فيه رئيس الحكومة والحكومة كلها، عندما اعتقدت أنه بالإمكان حل هذه المسألة بواسطة تسوية محدودة لتناقض المصالح"، أي الاتفاق الذي وقع عليه نتنياهو وتعهد فيه بعدم التعامل مع قضايا قانونية، وصادقت عليه المحكمة العليا.

ووصف كرمنيتسر تهجمات نتنياهو ومؤيديه ضد محققي الشرطة الذين حققوا معه والنيابة العامة بـ"الفرية"، وأن "هذه الفرية أيدها قسم كبير من الجمهور. ومن هنا، فإن سبب وجود هذه الحكومة هو إنقاذ نتنياهو من التهديد القانوني، ووضع رؤساء جهاز إنفاذ القانون، المسؤولين عن التحقيق والاتهامات ضده، في كرسي الاتهام." واعتبر أنه "لو كان هناك سبب آخر لوجود الحكومة، لما خرج الانقلاب القضائي إلى الهواء. ومن دون هذا السبب، لما تشكلت لجنة تقصي الحقائق هذه أيضا." ورأى كرمنيتسر بمغادرة نتنياهو اجتماع الحكومة لدى بدء المداولات حول المصادقة على تشكيل لجنة تقصي الحقائق أنه "ليس أكثر من خدعة."

وأفاد موقع "واينت" الإلكتروني بأنه سيرأس لجنة تقصي الحقائق نائب رئيس المحكمة المركزية السابق في القدس، القاضي المتقاعد موشيه دروري. وصرح دروري في الماضي بضرورة خطة الحكومة لإضعاف جهاز القضاء، وهاجم المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف ميارا، وسلفها في المنصب، أفيحاي مندلبليت، الذي قرر تقديم لائحة الاتهام ضد نتنياهو. كذلك استهزأ دروري بالاحتجاجات ضد الخطة القضائية في تل أبيب، قائلا إن "لا خوف على الديمقراطية، يوجد خوف (لدى المعارضة) من خسارة الانتخابات."

ووصف المحلل السياسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ناحوم برنياع، خروج نتنياهو من اجتماع الحكومة بأنه "مسرحية"، مضيفا "كأنه ليس ضالعا، وكأن القرار لم يولد من أجل عرقلة محاكمته". وأشار برنياع إلى إجابة الرئيس الإسرائيلي السابق، رؤوفين ريفلين، على سؤال حول ما إذا كان لنتنياهو جلد فيل، قائلا: "بالعكس. لقد وجدوا في أفريقيا فيلا له جلد نتنياهو." وحذر نائبا المستشارة القضائية للحكومة من أن مهمة اللجنة هي تقصي حقائق في ملفات لا تزال مفتوحة أمام المحاكم، وفي مقدمتها ملفات نتنياهو الجنائية، وشددا على أن الحكومة ليست مخولة ولا صلاحية لها بالقيام بذلك. وأشار برنياع إلى أنه بين إشكاليات تشكيل اللجنة أنها ستعمل في موازاة تحقيق يجريه مراقب الدولة حول استخدام برنامج "بيغاسوس"، وأن تشكيل اللجنة يرمز إلى ادعاء محامي نتنياهو باستخدام الشرطة للبرنامج السيبراني خلال التحقيق ضد نتنياهو، وهو ادعاء لا يسنده أي دليل. "وأضاف برنياع أنه "في الخلاصة، هذه ليست لجنة قانونية وإنما هي لجنة عائلية."

بدوره، اعتبر المحلل السياسي في صحيفة "معاريف"، بِن كسبيت، أنه بتشكيل هذه اللجنة، "تتدخل الحكومة بملف فساد جاري النظر فيه في المحكمة"، وأن "السياسيين يلوثون إجراء قضائي جنائي ضد رئيس الحكومة." وأضاف أن "الصدام الدستوري بات هنا، ومنذ مدة. وحلف الفتوة بين نتنياهو وياريف ليفين لم يعد يحاول إخفاء نفسه. ونتنياهو يرى إلى أين يأخذ الانقلاب القضائي، الذي يقوده ليفين، الدولة. وبدلا من إقالة ليفين، يفعل نتنياهو العكس ويستمر في هذا الكابوس."

واعتبر كسبيت أن نتنياهو يفعل ذلك "لأن ليفين شكل أمس لجنة تحقيق لها مهمة واحدة: محاولة تشويش، عرقلة أو ربما إحباط ملفات نتنياهو. وهذا إجراء غير قانوني منذ بدايته، لكن هذه الحكومة لم تعد تهتم بما هو قانوني وما هو ليس قانونيا. واللجنة التي تشكلت أمس على أيدي ثلة من السياسيين بلا رسن وبلا خجل هي ركلة على رأس الديمقراطية واستمرار للتصفية الزاحفة لسلطة القانون."

* * *

دراسات

القناة الـ12: المطالب السعودية والقلق في إسرائيل .. الوثيقة التي يمكنها أن تمهد الطريق

بقلم عاموس يدلين

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع. أطلس للدراسات الإسرائيلية

تطبيع بين إسرائيل والسعودية تصدرت احتماليته العناوين الرئيسية في كثير من الأحيان، وتتلقى أحيانًا بالتخوف. هناك قوة إيجابية بيرة لأمن إسرائيل القومي: تحصين مقامها السياسي في العالم الإسلامي والعربي خصوصا، وفي الساحة الدولية عموما، توسيع لتعاون الأمني في مواجهة إيران في المنطقة ،وتعميقه تعزيز الالتزام الأمني الأمريكي للشركاء الإقليميين، توسيع العلاقات لاقتصادية والتجارة الإسرائيلية مع دول الخليج وارتباطها المادي معها بالسكك الحديدية وخطوط الاتصال؛ لذلك

فهذه صفقة لغرية جدا بالنسبة لإسرائيل ومن الواضح "لماذا وضع رئيس الحكومة نتنياهو ذلك منذ بداية ولايته كهدف استراتيجي؟".

لصفقة في الأساس هي صفقة أمريكية - سعودية، وفيها إسرائيل مطالبة بالاستجابة لثلاثة مطالب سعودية تنطوي على أثمان ستراتيجية بالنسبة لها لذلك من الضروري المحافظة على المصالح الإسرائيلية في كل واحدة من المكونات لتقليص مخاطر الصفقة، الحفاظ على أمن إسرائيل والحصول على الدعم الشعبي لها.

1. ضمانات بأن البرنامج النووي المدني السعودي لن يستخدم للأغراض العسكرية، ولن يشعل سباق التسلح النووي في دول أخرى في المنطقة:

المطلب السعودي الأكثر إقلاقًا لإسرائيل هو الموافقة على برنامج نووي مدني يشمل مفاعلات طاقة ودائرة وقود كاملة؛ قدرة مستقلة على إنتاج اليورانيوم وتخصيبه بنية تحتية شديدة الأهمية أيضًا لإنتاج السلاح النووي المملكة السعودية تستند في مطلبها لذا إلى احتياجات الطاقة وتطويرها، ولكن أيضًا لحقيقة أن الاتفاق النووي مع إيران 2015 اعترف في الواقع بحقها في تخصيب ليورانيوم، ومن وجهة نظر الرياض فليس هناك أي سبب لحرمانها اقتداءً بطهران.

في الوقت الحالي، الموافقة على المطالب السعودية هذه تعزز أيضًا شرعية إيران لمواصلتها التطوير في إطار البرنامج النووي المدني قدرات ضرورية لها في مسعاها للحصول على السلاح النووي المطلب السعودي وتقدم برنامج إيراني النووي يشجعان دولًا أخرى في المنطقة، من بينها تركيا ومصر على مسارعة مجهوداتهما لتطوير قدرة نووية مستقلة، لكي تستطيعان أن تطورا في المستقبل سلاحًا نوويا كضمان للأمن في الشرق الأوسط النووي.

في الأيام الأخيرة، أشار مقربون من رئيس الحكومة إلى أن إسرائيل ستؤيد المطلب السعودي، ذلك أن المملكة إذا لم تحصل على استجابة من الولايات المتحدة، فإنها ربما تحصل عليها من الصين أو من فرنسا المقصود هنا حجة قديمة؛ على الأقل مثل سياسة إسرائيل التقليدية المعارضة لدائرة وقود مستقلة في دول الشرق الأوسط. لقد أحسنوا في مكتب رئيس الحكومة حيث خرجوا بتصريح بأن سياسة إسرائيل لم تتغير.

رغم أن السعودية تستطيع أن تشتري القدرات من الصين من فرنسا أو من روسيا لكنها وإلى اليوم تمتنع عن القيام بذلك، لأن تلك الدول بالفعل من غير المتوقع أن تلبي مطلبها على حد علمي، الصين وفرنسا لا تزودان أي دولة في المنطقة بقدرة التخصيب ومن غير المتوقع أن تفعل ذلك دون تنسيق مع الأمريكيين. احتمال آخر هو أن تتوجه الرياض إلى موسكو، لكن حتى روسيا من غير المتوقع أن تلبي المطالب السعودية، لأنها بالفعل قدمت مفاعلات الطاقة في إيران ومصر، لكن بقيود لا تسمح بدائرة وقو د مستقلة. السعوديون يريدون الحصول على الشرعية من واشنطن والوصول إلى التقنية الغربية المتطورة، لكن وإلى يومنا هذا، اشترط الأمريكيون لذلك بالقيود على البرنامج النووي.

من المهم أن تقف إسرائيل بإصرار على مطلبها بأن يلتزم البرنامج النووي المدني السعودي بـ"المعيار الذهبي"، الذي لا يسمح بقدرة التخصيب المستقلة، كما حدث في الاتفاق الذي تبلور وطبق مع الإمارات وفي حال عدم إمكانية الالتزام بهذا الهدف، يجب أن ندرس: هل بالإمكان إلزام السعودية بنظام مراقبة وقيود محكمة تضمن أن الرياض لا تستطيع أن تستغل البنية

التحتية المدنية لصالح تطوير برنامج نووي عسكري؟ وفي حال قررت فعل ذلك يكون من الممكن تعقب ذلك سريعًا والعمل على وقفه. كما أن هناك حاجة إلى تعهد أمريكي مكتوب ومعلن بمنع سيناريو سباق التسلح النووي في المنطقة، ومخطط استراتيجي مشترك وعملي لوقف إيران إذا ما انطلقت نحو القنبلة.

2. الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري النوعي في المنطقة:

التفوق النوعي هو أحد أركان الأمن القومي الإسرائيلي، ويُمكّنها من الدفاع عن أمنها بثمن كبير من الدماء لكن يمكن تحمله، توفقها بالسلاح النوعي يعوضها عن نقصها العددي في السكان مقارنة بجاراتها وأعدائها التفوق النوعي الإسرائيلي مرسخ في الدستور الأمريكي وآلية منظمة أمام الإدارة والكونغرس، من أجل ضمان بقائه حتى في ظل صفقات السلاح بين الولايات المتحدة ودول المنطقة.

أحد مطالب الرياض مقابل التطبيع مع إسرائيل هو تحديث موقفها كشريك للولايات المتحدة، وأن تحظى بتمويل دائم بالسلاح الأمريكي المتطور الخطوة التي من شأنها أن تقلص إلى حد كبير الفجوة بينها وبين إسرائيل في الماضي وافق نتنياهو على بيع غواصات ألمانية متطورة لمصر، وطائرات الشبح المتطورة اف (35) للإمارات المتحدة، دون أن يبلغ الحكومة والمنظومة الأمنية، ومن دون أن يستشير المستوى المهني ودونما استعداد لانعكاسات الخطوة قبل المصادقة عليها.

السعودية هي قوة عظمى إقليمية، قريبة جدًا من إسرائيل، ويوجد فيها قوى دينية راديكالية تعتبر إسرائيل عدوّا. الملك سلمان، وابنه ولي العهد محمد بالطبع، يتمسكان بموقف آخر. لكن في السيناريو المحتمل، وهو الانقلاب السياسي في المملكة، السلاح المتطور في أيدي السعوديين من شأنه أن يتحول إلى تهديد دراماتيكي على أمن إسرائيل القومي؛ لهذا السبب على إسرائيل أن تطلب أيضًا ضمانات أمريكية لترتيبات أمنية مناسبة وإلى جانب تحديث مقام السعودية في الولايات المتحدة، يتم تحديث مكانة إسرائيل، بحيث تحظى بمقام ذي قيمة بين الشركاء الأكثر قربا من الولايات المتحدة بريطانيا، كندا وأستراليا) في كل ما يتعلق بمنظومات السلاح والتعاون التقني في المجالات الرائدة والحساسة.

3. الحفاظ على المصلحة الإسرائيلية الاستراتيجية في الساحة الفلسطينية:

على خلاف التصريحات الإسرائيلية الرسمية، البعد الفلسطيني في إطار اتفاق التطبيع الإسرائيلي - السعودي يُتوقع أن يكون مهما، وأن يتضمن القيام بخطوات صعبة الهضم لدى الحكومة الإسرائيلية، وسيما في تشكيلتها الحالية من المهم أن تستعد إسرائيل أيضًا لعدم معارضة الفلسطينيين الصفقة هذه المرة، مقارنة بما فعلوه مع "اتفاقيات إبراهيم"، وممّا علمتهم التجربة سيطلبون أن يرتقوا بإنجازاتهم إلى الحد الأقصى في إطارها في ظل هذا الوضع على إسرائيل أن تصر على أن تعزز شروط الصفقة استقرارها الأمني وقدرتها على الدفاع عن النفس.

بموازاة ذلك فإن المصلحة الإسرائيلية أن تضطر الصفقة إسرائيل إلى وقف الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة" الذي تسارع في السنوات الأخيرة، وبالذات في ظل حكم الحكومة الحالية. الصفقة الإسرائيلية - السعودية تنطوي على إمكانية دفع ظروف الانفصال عن الفلسطينيين في المستقبل، مع الإبقاء المثالي الذي لا تنازل فيه على قدرة إسرائيل في الدفاع عن نفسها وأمن مواطنيها.

من هذا الإطار، علينا التأكد ألا يكون لدى الفلسطينيين "حق "الفيتو" على التطبيع بيننا وبين السعودية، وأن يطلب منهم إتمام الإصلاحات في الأجهزة الأمنية والسلطة الفلسطينية، إلى جانب وقف الدفع "للإرهابيين" والحرب الدبلوماسية - القضائية ضد إسرائيل وجنودها على الساحة الدولية وفي لاهاي.

"الثمن الإسرائيلي" لقاء ذلك سيكون بشكل أساس التراجع إلى الخلف في قرارات الحكومة الأخيرة في الساحة الفلسطينية (سن قانون الانفصال في شمالي الضفة من جديد وإعادة صلاحيات الإدارة المدنية إلى وزير الأمن تحت القانون العسكري)، و ترقية نسيج حياة الفلسطينيين والتعاون في الخطوات الاقتصادية : تحسين كبير على رفاه الشعب الفلسطيني، إشراك الفلسطينيين في مشاريع التطوير الإقليمية وتقديم مشاريع لتطوير البنى التحتية في السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التقدم بالقضية يستطيع أن يفتح أمام إسرائيل الباب للدفع باتجاه التطبيع أيضًا مع دول إسلامية وعربية أخرى، بما في ذلك لقاءات بين القادة في الأطر الإقليمية، وفي المستقبل البعيد ربما حتى نحظى بحق دعوة إسرائيل إلى قمة جامعة الدول العربية.

الإيفاء بهذه الشروط سيبرر دعم إسرائيل للصفقة الأمريكية - السعودية، التي تتضمن التطبيع بين إسرائيل والسعودية. التمسك بها يسمح لإسرائيل بالاستفادة القصوى من الفرصة التي توفرها الصفقة وتقليص المخاطر التي تنطوي عليها إلى أبعد حد ممكن. ومن أجل ذلك من الضروري أن تستمع الحكومة الإسرائيلية كلها، وليس فقط رئيس الحكومة، من المنظومة الأمنية، الصورة الكاملة للآثار الاستراتيجية للصفقة على أمن إسرائيل القومي، وتعمل بالإصرار لضمان المصلحة الإسرائيلية في الصفقة، وأن تستعد للتحديات في فترة تطبيقها كل ما يجري في مواجهة الآثار التدميرية للانقلاب القضائي على الجيش الإسرائيلي وعلى المنظومة الأمنية ومع انعكاساتها على أمن إسرائيل القومي.

في الوضع السلطوي غير المسبوق السائد اليوم في إسرائيل، يجب ضمان ألا تأتي الفوائد السياسية على حساب اعتبارات أمن إسرائيل القومي والمصالح الوطنية لعقود قادمة.

* * *

نظرة عليا: بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.. مناطق "ج": خطر يتعاظم أم فرصة للتفاهم؟

بقلم أودي ديكل ورام كوهين ونوي شليف

ترجمة: صحيفة القدس العربي

صورة الوضع

مناطق ج، التي تشكل 60 في المئة من أراضي "يهودا والسامرة"، هي نتاج اتفاقات أوسلو، وهي تحت سيطرة إسرائيل الأمنية والمدنية. الاستيطان اليهودي في المنطقة يتضمن نصف مليون مستوطن ينتشرون في أكثر من 150 بؤرة استيطانية، بما في ذلك بؤر استيطانية غير قانونية، وهو يحتل 4.5 في المئة من مساحة المنطقة. في المقابل، يعيش في مناطق ج أكثر من 200 ألف مواطن فلسطيني في أكثر من 530 قرية. الفلسطينيون يضعون اليد على ربع المنطقة – 5 في المئة للمؤسسات والسكن،

وحوالي 20 في المئة للزراعة والرعي. أراضي الدولة وأراضي التسوية تشكل حوالي 60 في المئة من المنطقة.
حكومات إسرائيل تعتبر مناطق ج فضاء حيوياً للاستيطان اليهودي والأمن، وذخراً لإدارة المفاوضات في المستقبل. في المقابل، الفلسطينيون يعتبرون مناطق "ج" فضاء حيوياً لإقامة دولة فلسطينية متواصلة وقابلة للحياة.
المقاربة الفلسطينية
أبعاد المنطقة. ترى السلطة الفلسطينية في مناطق "ج" جزءاً رئيسياً وحيوياً للدولة الفلسطينية لخلق تواصل جغرافي ولكونها تشمل مناطق زراعية وموارد طبيعية وأراضي لإقامة بنى تحتية وتوسيع البناء القروي والحضري.
الهدف الأساسي للسلطة الفلسطينية هو تمهيد الظروف للسيطرة على معظم مناطق "ج". في هذا الإطار، تسعى السلطة لخلق تواصل جغرافي مأهول بالفلسطينيين بين هذه المناطق؛ وخلق أنشوطة خنق حول الاستيطان اليهودي لمنع توسعه؛ والسيطرة على شريان المواصلات الرئيسي والوصول المباشر إلى المملكة الأردنية. لذلك، أنشأت السلطة وزارة حكومية تشرف على النشاطات في هذه المنطقة وترسم خرائط للاحتياجات الفلسطينية
الخطط.
في بداية العام 2009 بلورت السلطة "خطة فياض"، برئاسة رئيس الحكومة في حينه، والتي تقوم على رؤية وجوب إقامة الدولة الفلسطينية من أسفل إلى أعلى. في النهاية، تمت بلورت خطة باسم "المعركة على مناطق ج" تستهدف إخضاع معظم مناطق "ج" للسيادة الفلسطينية. الخطة ممولة بميزانية أجنبية وحتى مشمولة في قرار الاتحاد الأوروبي الذي يمكن الفلسطينيين من العمل في المناطق "ج"، ليس لأسباب إنسانية واقتصادية، بل من أجل الدفع قدماً باتفاق سياسي وكرد على خطوات توسيع المستوطنات التي تقوم بها إسرائيل.
نية الفلسطينيين في السيطرة على مناطق "ج" تشمل تسجيل ملكية فلسطينية على الأراضي. حسب تقرير وزارة المعلومات، فإن السلطة الفلسطينية تستثمر في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة في تسجيل الأراضي مع استغلال فراغ قانوني وجد في المنطقة؛ لأن إسرائيل جمدت عملية تسوية الأراضي في 1968 لأسباب قانونية ولتوفير الموارد. في الوقت نفسه، يبذل الفلسطينيون جهوداً قانونية لمنع هدم بناء غير قانوني (بالأساس مبان عامة)، ونجحوا في الحصول على المصادقة لـ 113 تجمعاً سكانياً غير مرخص. عقب الانفصال الإسرائيلي عن شمال "السامرة" (2005) حدثت زيادة كبيرة في حجم البناء الفلسطيني في شمال "السامرة" واتسعت المناطق التي تم الوضع عنها 150 في المئة. نشاطات السلطة الفلسطينية في المنطقة تحظى بدعم أوروبي، لأن الفلسطينيين يعملون بتمويل أوروبي على تسجيل الأراضي وتسوية الأراضي. في الخلفية، يبدو أن هناك التزاماً واضحاً من قبل السكان الفلسطينيين بالسيطرة على مناطق "ج"، الأمر الذي ينعكس على استخدام الأراضي الزراعية والمراعي.
أسس جهود السلطة الفلسطينية تجاه مناطق "ج"
1- إقامة دولة فلسطينية مع تواصل جغرافي: أي خلق تواصل بين المناطق الفلسطينية المأهولة، حيث الشارع 60 على طوله يشكل العمود الفقري له، والربط بين مناطق الدولة الفلسطينية والأردن.
2- تشكيل الفضاء: وذلك البناء قرب شريان الحياة الرئيسي والسيطرة على مناطق مفتوحة.
3- المس بمشروع الاستيطان: وهذا عن طريق قطع التواصل الاستيطاني الإسرائيلي، واغلاق والمستوطنات بجيوب وتعميق

عزلها.

4- السيطرة على الموارد: احتياطي الأراضي، الأراضي الزراعية، الموارد الطبيعية والمياه ومناطق مسيطرة.

5- التأثير على الحركة الإسرائيلية في الفضاء: وذلك بتشويش نسيج حياة المستوطنين.

6- حرمان إسرائيل من الاحتياطات الأمنية: مواقع استراتيجية ومحاور استراتيجية.

7- تشويش حرية النشاطات الأمنية الإسرائيلية في الفضاء.

البُعد الاقتصادي

في بحث خاص نشره البنك الدولي، قدرت الإمكانية الكامنة الاقتصادية لمناطق "ج"، التي قد تدر إضافة مهمة للناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية كالآتي:

1- الزراعة. الوصول إلى الأراضي الخصبة ومياه الري سيعطي الفلسطينيين حوالي 326 ألف دونم زراعي. زيادة الإنتاج الزراعي المقدرة بـ 740 مليون دولار (7 في المئة من الناتج الإجمالي الوطني الفلسطيني). تطوير الزراعة بالتعاون مع إسرائيل وبموافقتها سيمكن من تحسين وضع الأراضي وتقليص التلوث.

2- استخراج المعادن في شمال البحر الميت بمساعدة دولية قد يعطي الاقتصاد الفلسطيني 918 مليون دولار.

3- التنجيم والمحاجر، صناعة التصدير الأكبر للسلطة. إعطاء تصاريح التنجيم والمحاجر بالتنسيق بين السلطة وإسرائيل يمكن أن يضاعف الإنتاج ويضيف 241 مليون دولار. الآن، تنفذ هذه الأعمال بدون مصادقة وتؤدي إلى أضرار بيئية.

4- البناء. المصادقة على نسبة محددة فقط من قبل إسرائيل تؤدي إلى الاكتظاظ وارتفاع سعر السكن. وتغيير السياسة وزيادة رخص البناء ستؤدي إلى أرباح بمبلغ 239 مليون دولار.

5- السياحة. لا توجد مصادقة على الاستثمارات وعلى الوصول إلى المواقع السياحية في مناطق "ج"، لا سيما في شمال البحر الميت، الذي هو هدف للسياحة الفلسطينية الداخلية. تطوير الفندقة والسياحة يمكن أن يضيف 126 مليون دولار.

6- الاتصالات. الهواتف المحمولة والإنترنت متخلفة عقب عدم نشر خطوط وشعيرات ضوئية. وتغيير السياسة ربما يتمثل في زيادة محتملة للدخل تبلغ 48 مليون دولار.

7- غور الأردن. يمكن أن يتم في هذه المنطقة تطوير مراكز حضرية وزراعية لتوفير الغذاء. وفي هذه المنطقة أيضاً هناك إمكانية كامنة في مجال الطاقة والبنى التحتية والصناعة.

المساهمة الشاملة في الاقتصاد الفلسطيني لاستغلال الإمكانية الكامنة الاقتصادية الموجودة في مناطق "ج" تقدر بإضافة حوالي 35 في المئة للناتج الإجمالي الوطني، 3.4 مليار دولار، للميزانية الفلسطينية. هذا التطوير يمكن أن يؤدي أيضاً إلى فوائد غير مباشرة مثل تقليص نسبة البطالة والدفع قدماً باستقلالية الاقتصاد الفلسطيني وتقليص ديون السلطة وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتحسين المواصلات والحوكمة.

مقاربة إسرائيل

حسب رؤية إسرائيل، فإن مناطق "ج" مخصصة للاستيطان في "يهودا والسامرة" (جميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية هي في مناطق "ج"). المنطقة تشمل فضاءات أمن غربية وشرقية، وقواعد للجيش الإسرائيلي ومواقع ومحاور حركة استراتيجية حيوية. ولكن المصالح الإسرائيلية، لا سيما المتعلقة بالاستيطان وبمستقبل المناطق، هي أمور مختلف عليها وتعكس مقاربة

مختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

حكومة إسرائيل الـ 37، المكونة جميعها من أحزاب وقوائم تنتمي ليمين الخارطة السياسية، تنفذ انقلاباً فكرياً فيما يتعلق بطريقة سيطرة الدولة على أراضي "يهودا والسامرة" مع التركيز على مناطق "ج". هدف هذه الحكومة هو تثبيت سيطرة إسرائيل على كل مناطق "ج" وتمهيد الظروف لضمها لدولة إسرائيل وإحباط كل إمكانية لاتفاق مستقبلي يقوم على فكرة الدولتين. جانب آخر من هذا الانقلاب هو تبني استراتيجية الوزير في وزارة الدفاع، بتسلئيل سموتريتش، للقضاء على الطموحات الوطنية للفلسطينيين. والخطوة الأولى نحو هذا الهدف هو إخراجهم من مناطق "ج".

ارتكزت نظرية سيطرة إسرائيل على "يهودا والسامرة" خلال 55 سنة، على ثلاثة أرجل: 1- ترسيخ هدوء أمني بعيد المدى بقدر الإمكان، بواسطة حرب متواصلة ضد البنى التحتية الإرهابية وحرية نشاط عمل الجيش الإسرائيلي في كل المنطقة. 2- كسب الوقت إلى حين نضج الظروف لتسوية سياسية مع الأخذ في الحسبان أيضاً باحتياجات السكان الفلسطينيين. 3- التعهد للمجتمع الدولي بأن مناطق "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) هي مناطق مختلف عليها، وإلى حين التوصل إلى اتفاق حول مستقبلها ستحتفظ إسرائيل بها كمناطق محتلة عسكرياً (طبقاً للقانون الدولي)، أي احتلال مؤقت. الانقلاب الإدراكي الذي تقوده الحكومة الحالية يقضي بصراع على كل قطعة أرض في مناطق "ج"، وتوسيع المستوطنات وإقامة بؤر استيطانية غير قانونية وبعد ذلك شرعنتها؛ وإقامة مزارع زراعية؛ وتوسيع مناطق الرعي والزراعة والتشغيل للمستوطنين؛ وهدم البناء الفلسطيني غير المرخص ورفض 98 في المئة من طلبات الحصول على رخص البناء للفلسطينيين؛ وإبعاد النشاطات الزراعية عن مناطق "ج"؛ وتعزيز العوامل الثابتة في سيطرة إسرائيل على "يهودا والسامرة" (من بينها نقل الصلاحيات من وزارة الدفاع ومن القائد العسكري إلى الوزير بتسلئيل سموتريتش وإلى جهات مدنية خاضعة له)... كل ذلك يستهدف خلق الشروط لفرض السيادة على مناطق "ج".

البُعد الأمني

المقاربة الأمنية الإسرائيلية تعتبر مناطق "ج" مجالاً أمنياً للدفاع عن الجبهة الداخلية الإسرائيلية – مساحات دفاعية لاعتراض الإرهابيين أثناء قيامهم بتنظيم وشن هجمات إرهابية، وإدارة معركة متواصلة لتفكيك البنى التحتية الإرهابية ومنع إدخال قدرات عسكرية معادية ووسائل قتالية إلى هذه المناطق. في الوقت نفسه، مطلوب من جهاز الأمن، بالأساس من الجيش و"الشاباك"، حماية الاستيطان اليهودي في "يهودا والسامرة" ومحاور الحركة التي تؤدي إليها ومنها.

وتشمل المنطقة ثلاث مناطق تعتبر مناطق ذات مصلحة حيوية: فضاء أمني شرقي – غور الأردن الذي يشكل عائقاً في حال تغيير الأردن لموقفه تجاه إسرائيل أو سيناريو في إطاره تسيطر على الأردن جهات معادية وتؤسس جبهة شرقية جديدة ضد إسرائيل؛ وغلاف القدس الذي هو أساس للحماية المكانية لعاصمة إسرائيل وطرق الوصول إليها، وفضاء أمني غربي – المنطقة المسيطرة طوبوغرافياً على قلب دولة إسرائيل ومواقعها الاستراتيجية (مثل مطار بن غوريون). هذه المنطقة محاطة في معظمها بالعائق الأمني (الجدار الأمني) وتحدد فعلياً عمقاً استراتيجياً للحد من الأخطار الأمنية والإرهاب في قلب الدولة.

في الواقع، يجري في إسرائيل نقاش عام ومهني بخصوص مساهمة الاستيطان الإسرائيلي، الذي يقع في قلب الأراضي الفلسطينية وفي الأمن الشامل لدولة إسرائيل ومواطنيها أو كونه عبئاً أمنياً، يقتضي تخصيص قوات واسعة للدفاع عن المستوطنات وخطوط الحركة، وهي قوات أعدت للقيام بمهمات أمنية أخرى، وتخلق احتكاكاً دائماً ومتزايداً مع السكان

الفلسطينيين وتزيد محفزات الإرهاب التي تضر بالأمن في نهاية المطاف.

البُعد الاستيطاني

تسعى سياسة المستوطنات والبؤر الاستيطانية للوصول إلى تواصل استيطاني إسرائيلي وخلق حاجز بين المناطق الفلسطينية بهدف إحباط إقامة الدولة الفلسطينية وتشكيل جيوب فلسطينية منفصلة في المستقبل (كانتونات)، التي تكون مشمولة داخل منطقة تحت سيادة إسرائيل.

حسب المقاربة التي توجه المستوطنين الأيديولوجيين ومؤيديهم في أوساط الجمهور وفي الحكومة، وبخاصة المنتمون لـ"الصهيونية اليمينية" المتطرفة، فإن وصية استيطان كل أرض إسرائيل تعادل كل الوصايا الأخرى معاً. حسب رأيهم، الاستيطان يلزم الجيش الإسرائيلي بحماية المستوطنات وشرايين حياتها، ويمنع الفلسطينيين من السيطرة على مناطق مفتوحة، ويعزز سيطرة إسرائيل عليها وعليهم. ومن أجل إبعاد حضور ونشاطات الفلسطينيين في مناطق "ج"، تتم إقامة مزارع زراعية ووضع اليد على أراضي رعي واسعة. في المقابل، هناك من يعارضون سياسة الاستيطان لأنها تقضي على اتفاق سياسي مستقبلي وتزيد الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين وتضر بتطورهم وتزيد الانتقاد الدولي لإسرائيل وتمط قوات الجيش الإسرائيلي حتى النهاية، وتحتاج إلى الاستثمار في القوات والجهود العسكرية الواسعة للدفاع عن المستوطنات والمحاور التي تؤدي إليها.

قضية فرض السيادة/ ضم مناطق ج

هذه قضية في مركز خلاف عميق داخل المجتمع الإسرائيلي. طرحت عدة أفكار حول هذا الموضوع: 1- فرض السيادة على غور الأردن التي ستحدد حدود إسرائيل الشرقية وتمنع "حق العودة" للفلسطينيين عبر الحدود الشرقية. 2- فرض السيادة/ الضم على أراضي المستوطنات فقط (منطقة مبنية أو مناطق خاضعة للولاية القضائية). 3- ضم الكتل الاستيطانية طبقاً لمسار الجدار الأمني. 4- ضم مناطق ج كلها. 5- ضم نصف مناطق "ج" كما تم التعبير عن ذلك في صفقة القرن للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في 2020.

الفكرة الأساسية التي تدفع بها الحكومة الحالية قدماً هي توفير الظروف للضم (هناك من يسمي الخطوات العملية على الأرض "ضماً زاحفاً")، ويتمثل ذلك بعدة خطوات: نقل صلاحيات الإدارة المدنية إلى الوزير في وزارة الدفاع (الوزير سموتريتش) وتوسيع مشروع الاستيطان بواسطة "تسوية الاستيطان الشاب"، أي اعتراف قانوني بالبؤر الاستيطانية غير القانونية. الوزير سموتريتش الذي نقلت إليه الصلاحيات المدنية في "يهودا والسامرة" أكد في إطار "وثيقة الحسم" التي نشرها بأن المهمة هي "نقش في وعي العرب وفي وعي العالم كله بأنه لا إمكانية لإقامة دولة عربية في أرض إسرائيل". وهو يعتقد بأنه يجب وضع خيارين أمام الفلسطينيين، إما الهجرة إلى الدول العربية أو الاستسلام لحكم إسرائيل في كانتونات حكم ذاتي كمقيمين.

في نقاش أجرته لجنة الخارجية والأمن، كشف الوزير سموتريتش بأن الحكومة تعمل على تغيير في السياسة، الذي في إطاره سيعملون أيضاً على إنفاذ قوانين البناء في مناطق "أ" و "ب"، التي تم في إطارها إدارة الاستيطان في وزارة الدفاع الخاضعة له وإجراء نشاطات لتحسين أداء منظومة القانون، وذلك بواسطة إقامة وحدة تكتيكية محددة في حرس الحدود لإنفاذ القانون في "يهودا والسامرة". وحتى إن الوزير سموتريتش كشف عن نية تحريج أراضي دولة في منطقة عن طريق "الكيرن كييمت" وتخصيص مئات آلاف الدونمات للزراعة وشرعنة أكثر من 50 مزرعة.

تطبيق سياسة حكومة إسرائيل بخصوص مناطق "ج" يعني الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة. الضم الفعلي للمنطقة من أجل القضاء على أي فرصة لتسوية سياسية مع الفلسطينيين وتطبيق حلم الانفصال عنهم. عملية الضم الزاحف تقود الآن إضعاف السلطة الفلسطينية والمس بقدرتها على أداء دورها في إدارة حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية. وسيؤدي الضم إلى إضعاف آخر للسلطة الفلسطينية وحتى إلى تفككها النهائي، وسيدفع إسرائيل إلى تحمل المسؤولية الكاملة عن الحياة اليومية لثلاثة ملايين فلسطيني تقريباً، يعيشون في "يهودا والسامرة".

إضافة إلى ذلك، فإن الضم والتصرف أحادي الجانب والتعامل مع الوضع الحالي كوضع دائم وليس كوضع مؤقت، كل ذلك يضع إسرائيل في موقف إشكالي إزاء الانتقاد الدولي وتصنيفها كدولة أبرتهايد. إن ذوبان الفلسطينيين في إسرائيل في مناخ المواجهة المستمرة وليس كجزء من تسوية سياسية مشتركة، سيوسع الاحتكاك السلبي وسيعمل على تفاقم تحديات الهوية وسيذكي الصراعات على خلفية دينية وقومية، وكذلك إلى التصعيد في الجريمة والإرهاب والاحتجاجات العنيفة، وسيزيد من حدة تحديات الحوكمة. في رؤية للمدى البعيد، سيقوض الميزان الديمغرافي الإسرائيلي – الفلسطيني الأساس لجعل إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، وسيؤدي إلى تحولها إلى "دولة واحدة" مع "تفوق يهودي" أو إلى "دولة كل مواطنيها".

الخلاصة والتوصيات

برؤية استراتيجية، فإن الحفاظ على دولة إسرائيل يهودية وديمقراطية وآمنة ومزدهرة يستوجب وقف توجهات دمج المجموعات السكانية في "يهودا والسامرة" والانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة. لذلك، يجب خلق الظروف لانفصال سياسي وجغرافي وديمغرافي عن الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه تثبيت سلطة فلسطينية مسؤولة، مستقرة، قادرة على القيام بدورها بفعالية وتتعاون مع إسرائيل.

من أجل الدفع قدماً بأهداف الانفصال عن الفلسطينيين ووقف الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة، يجب على إسرائيل أولاً وقبل كل شيء تغيير نظرتها من مناطق "ج"، من سيطرة أحادية الجانب إلى اعتبارها فضاء لتفاهمات مع السلطة الفلسطينية. نقترح تخصيص 25 في المئة من مناطق "ج" لتطوير بنى تحتية ومشاريع اقتصادية لتشجيع الاقتصاد الفلسطيني، وخلق تواصل في المواصلات ونقل مناطق مأهولة فلسطينية، والتي تجاوزت حدود مناطق "أ" و"ب" ووصلت إلى مناطق "ج"، إلى سيطرة فلسطينية (أكثر من 200 ألف فلسطيني يعيشون في مناطق "ج").

في إطار تخصيص مناطق تطويرية، سيتم تشكيل لجنة خاصة بمشاركة جهات دولية لاقتراح مشاريع في مناطق "ج". في المرحلة الأولى، لن يتم نقل صلاحية التخطيط والبناء في هذه المناطق للفلسطينيين، بل بعد ذلك، ولاحقاً بدء العمل في المشاريع وإثبات قدرة على العمل وتحمل المسؤولية من قبل الفلسطينيين. بخصوص المستوطنات، لا نوصي بإخلائها، بل بتعليق سياسة الاستيطان الحالية: يجب إخلاء كل البؤر الاستيطانية غير القانونية والمزارع غير المصرح بها وتفضيل البناء والتطوير في الكتل الاستيطانية التي تقع غرب الجدار الأمني. المستوطنات المعزولة داخل الأراضي الفلسطينية يجب وقف توسيعها، باستثناء احتياجات التكاثر الطبيعي وإحباط سياسة الوزير سموتريتش نقل نحو نصف مليون مستوطن آخر إلى هناك.

في إطار الاتصالات من أجل التطبيع بين إسرائيل والسعودية، فقد تم طرح الحاجة إلى "رزمة فلسطينية"، أي مقابل من جانب إسرائيل في الموضوع الفلسطيني، الذي يمكن لولي العهد السعودي محمد بن سلمان، والرئيس الأمريكي جو بايدن، أن

يسجلاه كإنجاز والذي سيساهم في تطبيق حل الدولتين. في هذا السياق، قال ولي العهد السعودي بن سلمان في خطاب في مؤتمر قمة الجامعة العربية الذي عقد في الرياض في أيار 2023 إن "القضية الفلسطينية على رأس سلم جدول أعمال المملكة". وذكر بالمبادرة العربية للسلام. وتطرق توماس فريدمان في المقال الذي نشره في "نيويورك تايمز" إلى المقابل الذي تطالب به السعودية في إطار الاتفاق الثلاثي مع الولايات المتحدة: تعهد رسمي بعدم ضم المناطق؛ ووقف بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية القائمة؛ وتعهد بعدم شرعنة المزيد من البؤر الاستيطانية غير القانونية، وأيضاً نقل جزء من مناطق "ج" الموجودة تحت سيطرة إسرائيلية كاملة إلى مناطق "أ" و"ب" الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية. لإسرائيل مصلحة في الدفع قدماً باتفاق تطبيع مع السعودية بسبب أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والدينية والسياسية، وأيضاً ضد محور إيران.

إن الاستعداد الواضح من ناحية السلطة الفلسطينية للمشاركة في اللعبة السياسية وعدم البقاء في الخلف، يشجع التفكير نحو الدفع قدماً بمشاريع اقتصادية وبنى تحتية في مناطق "ج". هاكم عدداً من المشاريع المحتملة:

تحسين وزيادة نجاعة السيطرة المشتركة على المعابر – تحسين مستوى الخدمات والبنى التحتية. تأكيد خاص على معبر جسر اللنبي إلى الأردن وإشراك السلطة الفلسطينية في تشغيله.

إقامة مطار مشترك في غور اوركانيا للمسافرين الفلسطينيين، الإسرائيليين والحجاج، الأمر الذي سيشجع على الاستثمار في المنطقة. إقامة معابر برية في ترقوميا و"شاعر أفرايم" لفحص البضائع المعدة للتصدير من مناطق السلطة الفلسطينية والاستيراد.

الكهرباء. ربط تزويد الغاز من إسرائيل، وفي المقابل إقامة محطات كهرباء فلسطينية باستثمارات خاصة من أجل جسر الفجوة في استهلاك الكهرباء. إضافة إلى ذلك، إقامة منشآت لإنتاج الطاقة الخضراء، من الشمس والرياح، (حقوق شمسية في صحراء "يهودا")، والربط مع شبكة التوزيع بهدف تقليل اعتماد الفلسطينيين على الطاقة من إسرائيل.

المياه. استئناف نشاطات لجنة المياه المشتركة. تخصيص منطقة على شاطئ البحر المتوسط بتمويل سعودي أو دولي لإقامة محطة تحلية فلسطينية. إقامة منشآت لتكرير مياه المجاري في مناطق "يهودا والسامرة" ومد أنبوب مناسب لاستخدام المياه الناتجة للزراعة.

تطوير غور الأردن كفضاء اقتصادي مشترك بين إسرائيل والسلطة والأردن، وربطه بدول عربية أخرى. إن إشراك دول الخليج سيمكن من الدفع قدماً بمشاريع كبيرة مثل شبكة بنى تحتية من الخليج إلى البحر المتوسط. وربط السلطة بالبنية الإقليمية متعددة الأطراف. (المياه مقابل الطاقة بين إسرائيل والأردن والإمارات، مشاريع مشتركة في مجال التكنولوجيا والسياحة والتشغيل والمواصلات).

إقامة مزارع لتطوير تسويق فلسطيني للفواكه والخضار مع منع تلوث المياه الجوفية.

جودة البيئة. وقف عمليات تلويث الهواء والمياه والأرض (ضخ مياه المجاري في الأودية وتلويث الأرض والمياه الجوفية بمياه المجاري غير المعالجة وإحراق المواد الملوثة ورمي النفايات الإلكترونية الممنوعة).

أزمة المناخ. الدفع قدماً بمشاريع مشتركة تخدم مصالح مشتركة بمساعدة التكنولوجيا الإسرائيلية.

إن الدفع بهذه المشاريع، جزء منها أو جميعها، سيعزز مكانة السلطة الفلسطينية في الساحة الداخلية والإقليمية كلاعبة

مهمة في التسويات، وسيساعد أيضاً في اندماج إسرائيل في المنطقة. إضافة إلى ذلك، إن خطوات في هذا الاتجاه ستفيد في تخفيف الصراع المتزايد بين إسرائيل والفلسطينيين، لا سيما في تمهيد الظروف للانفصال عن الفلسطينيين.

* * *

استطلاعات

اتساع الفجوة بين "غانتس" و"نتنياهو" حول منصب "رئاسة الوزراء"

ترجمة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

تشير نتائج استطلاع للرأي نشرته نشرتها القناة 12 مساء الجمعة، إلى اتساع الفجوة بين "غانتس" و"نتنياهو" فيما يتعلق بالتنافس على أي منهما أفضل لمنصب "رئاسة الوزراء." هذه الفجوة لم نشهدها منذ مارس الماضي، حيث سيحصل "غانتس" على دعم شعبي بنسبة 39% عندما يواجه "نتنياهو" الذي يحصل على دعم بنسبة 34% فقط، ربما بسبب موجة العمليات والجريمة والشعور بفقدان السيطرة، عندما يواجه "نتنياهو" "لابيد"، لا توجد مفاجآت كبيرة، فـ"نتنياهو يفوز" بـ38% و "لابيد" سيحصل على 29% فقط. ويعتقد أغلبية مستوطني "كيان العدو الإسرائيلي" أن "حكومة بينيت لابيد" تعاملت مع الجريمة والأمن الشخصي والعمليات والتعليم والاقتصاد بشكل أفضل من "حكومة نتنياهو."

سُئل المشاركون في الاستطلاع: أي من الحكومات تعاملت بشكل أفضل مع العديد من القضايا، "حكومة نتنياهو" الحالية أم "حكومة بينيت ولابيد" السابقة؟ فأجاب أغلبهم بأن "حكومة التغيير" أحسنت في كل المجالات، وكانت الفجوة الأكبر في التعليم: 50% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن "حكومة بينيت لابيد" تعاملت مع هذه القضية بشكل أفضل، مقارنة بـ 28% الذين اعتقدوا الشيء نفسه بالنسبة لـ "حكومة نتنياهو."

يعتقد 42% من المستطلعة آراؤهم أن "حكومة بينيت لابيد" تعاملت مع الجريمة بشكل أفضل، مقارنة بـ 23% يعتقدون أن "حكومة نتنياهو" تتعامل بشكل أفضل مع الجريمة. ويعتقد 42% من أفراد العينة أن التعامل مع العمليات النضالية الفلسطينية كان أفضل أيضاً في "حكومة بنت لابيد"، مقارنة بـ 33% أجابوا بهذه الطريقة عن "حكومة نتنياهو" السادسة.

فيما يتعلق بالأمن الشخصي، 46% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن "حكومة بينيت لابيد" تعاملت مع القضية بشكل أفضل من "حكومة نتنياهو"، و29% يعتقدون أن الأمر هو العكس.

فيما يتعلق بالاقتصاد: تتلقى "حكومة بينيت لابيد" دفعة من نتائج الاستطلاع 47% مقابل 36% لـ "حكومة نتنياهو." كما تناول استطلاع الرأي مدى رضا الجمهور عن أداء وزير تعليم العدو "يوآف كيش"، أجاب 53% من أفراد العينة أنهم سيعطون "كيش" درجة سيئة، وأجاب 24% بأنهم سيعطونه درجة جيدة.

كما أن أداء وزير الأمن القومي للعدو "بن غفير" لا يرضى به المستطلعة آراؤهم: أجاب 69% من المستطلعة آراؤهم أنهم سيصنفون أداءه بالسيئ، و25% اعتبروا أداءه جيدا.

تظهر أرقام الرضا هذه، إلى جانب الفجوة التي أحدثها "غانتس" أمام "نتنياهو"، مشكلة خطيرة بالنسبة للحكومة في الرأي العام. وإذا كانت هناك أي أخبار جيدة هنا لـ "نتنياهو" مع مثل هذه البيانات، فليس لدى أي من أعضاء الائتلاف مصلحة في حل الحكومة.

* * *

تقارير

i24NEWS: سموتريتش يفرج عن الأموال للسلطات المحلية العربية بإطار آلية مر اقبة

قرر وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الإفراج عن الأموال المخصصة للسلطات العربية التي قررتجميدها بذريعة تواطؤ رؤساء المجالس مع المافيا عبر المناقصات البلدية، وذلك بعد اجتماع عقده الليلة الماضية (الأحد) رئيس الشاباك رونين بار مع رؤساء السلطات العربية، على خلفية المخاوف من تدخل منظما ت الجريمة في الانتخابات البلدية .

وأفاد تقرير واينت بأن سموتريتش طالب بموازاة الإفراج عن الـ200 مليون شيكل التي تم تجميدها، بسن قانون خلال أسبوعين يسمح بالرقابة على استخدام الاموال، مع علمه الأكيد أن الكنيست في عطلة حتى نوفمبر، ما يجعل تنفيذ مطلبه أمرا شائكا. ومن المتوقع أن تنقل وزارة المالية الميزانيات إلى وزارة الداخلية خلال ثلاثة أسابيع، ومن هناك سيتم تحويلها إلى الجهات العربية. ودعا وزير المالية في اللقاء الذي استمر أكثر من خمس ساعات إلى العمل على القضاء على الجريمة في المجتمع العربي من خلال تحويل الميزانيات إلى الشرطة وتركيب كاميرات أمنية في جميع البلدات العربية.

وفي حين قال رؤساء المجالس العربية أن وزير المالية تراجع عن موقفه رد الأخير بأن أولئك الرؤساء أدركوا المشكلة التي تواجههم وأنهم لن يتلقوا أية أموال بدون آلية رقابة حقيقية تخضع للشاباك والشرطة. مضيفا أن "الرقابة ستشمل الميزانيات بأكملها وليس فقط الـ200 مليون شيكل التي جمدت وذلك إنجاز كبير."

وبحسب التقرير فإن سموتريتش "يعمل منذ أيام على موضوع المراقبة، بهدف ضمان عدم وصول الأموال إلى عناصر إجرامية". وقال مقربون منه إنه "وعد بتحويل عشرات الملايين إلى الشرطة لتمويل وسائل تكنولوجية جديدة في مكافحة الجريمة في المجتمع العربي."

وأشاد رئيس الحكم المحلي حاييم بيبس بقرار تحويل الميزانيات إلى السلطات العربية، حيث قال: "لقد أحسنت الحكومة عندما قررت الإفراج عن الأموال المجمدة. الأموال المخصصة للتعليم والرفاهية والمجتمع وتوفير الخدمات البلدية ". وتابع: "أنا سعيد لأن وزير الداخلية موشيه أربيل وضع ثقله في هذه المسألة، وتأكد من انتقال الأموال من خلاله. هناك آليات رقابية تضعها الوزارات الحكومية والأجهزة الأمنية، وبهذه الطريقة، أو بأي طريقة أخرى تختارها الحكومة، يجب الحرص على استكمال الموازنات المخصصة لبناء البنى التحتية والمؤسسات التعليمية والرياضة والثقافة ومجالات العمل والبنية التحتية للمواصلات".

* * *

i24NEWS: وفد فلسطيني سيزور السعودية للتحقق من ماهية التنازلات الإسر ائيلية مقابل التطبيع مع السعودية

الاتصالات بين الولايات المتحدة والسعودية متواصلة وباتت اللحظة التي ستضطر بها إسرائيل حسم قرارها بشأن الموافقة على تنازلات حقيقية للفلسطينيين تقترب، وعلى صعيد ذلك أفادت القناة الإسرائيلية "13" بأن وفدا فلسطينيا سينطلق الى السعودية للتحقق من ماهية التنازلات التي ستطلب من إسرائيل .

البعثة الفلسطينية الكبيرة من المتوقع أن تنطلق خلال الأسابيع القادمة الى السعودية، وفي ظل المحادثات لتطبيع العلاقات

بين إسرائيل والسعودية فإن هذا الموضوع يصل الى طاولة كبار المسؤولين في إسرائيل، في القيادة السياسية والأمنية، من منطلق فهم بأن الفلسطينيين سيطرحون موضوع التطبيع خلال الزيارة ويطرحون مطالبهم في هذا السياق .

كل هذا يتصل مع التقديرات المعروضة من قبل المسؤولين في جهاز الأمن للمستوى السياسي خلال الأسابيع الأخيرة، بأن السلطة الفلسطينية اتخذت قرارها بأنها لن تتصرف أمام هذه العملية على النحو اتي تصرفت به حيال اتفاقيات السلام السابقة مع مصر والأردن، ولا كما تصرفت حيال اتفاقيات إبراهيم. هذه المرة لا يريد الفلسطينيون المواجهة، وهم يريدون أن يروا كيف سيتمكنون من الحصول على الحد الأقصى من الطلبات والتوصل إلى انجازات .

إن تأملت إسرائيل هذه المرة أيضا بتحريك الأمور بدون خطوات كبيرة مع الفلسطينيين، فإن الفهم الذي بدأ قبوله هو أن الأمر ليس كذلك. الفلسطينيون منهمكون في الموضوع، وايضا السعوديين والأمريكيين لا يهملون القضية الفلسطينية كما تأملت إسرائيل .

* * *

تايمز أوف إسرائيل : تقرير: منع المجندات من الغناء في قاعدة للجيش الإسرائيلي بسبب جنود متدينين

أفادت أخبار القناة 12 يوم الخميس أنه طُلب من مجندات في قاعدة للجيش الإسرائيلي التوقف عن الغناء وتشغيل الموسيقى أثناء القيام بواجبات المطبخ بسبب حساسيات الجنود المتدينين. وقع الحادث في قاعدة التدريب العسكري الأساسي غير القتالي رقم 80 في وسط البلاد. وبحسب التقرير، كانت المجندات يعزفن الموسيقى ويغنين أثناء العمل في المطبخ، عندما طُلب منهن التوقف عن الغناء بسبب وجود جنود متدينين. ولم يذكر التقرير الجهة التي أصدرت الأمر. ويعتبر بعض الرجال اليهود المتشددين غناء النساء غير محتشم.

وقال الجيش ردا على ذلك إنه يحقق في التقرير، الذي يأتي وسط سلسلة من الحوادث في الأسابيع الأخيرة والتي تصدرت عناوين الصحف الوطنية حيث طُلب من النساء والفتيات الجلوس في الجزء الخلفي من الحافلات، وطلب منهن التستر، أو تم رفض صعودهن إلى الطائرة بسبب حساسيات الركاب الذكور المتدينين.الجيش الإسرائيلي يكرم ويحترم جميع الذين يخدمون، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس أو الميول الجنسية، مع الحفاظ على مساحة محترمة لجميع الجنود وحماية حقوقهم"، قال الجيش، مضيفا أنه إذا لزم الأمر، "سيتم تعديل الإجراءات بحسب الضرورة."

ويأتي التركيز على التمييز الديني ضد المرأة في ظل تصاعد التوترات المجتمعية بين اليمين واليسار، وبين المتدينين والعلمانيين، بسبب جهود الحكومة للحد من بعض صلاحيات القضاء. واضطر رئيس الوزراء بنيامين للتحدث عن هذه القضية في الأسابيع الأخيرة. وفي بيان مقتضب، دعا نتنياهو إلى معاقبة أي شخص يمارس التمييز ضد الركاب في وسائل النقل العام. وقال إن "دولة إسرائيل دولة حرة، حيث لن يضع أحد حدودًا لمن يمكنه استخدام وسائل النقل العام، وحيث لن يملي أحد على غيره أين سيجلس. من يفعل ذلك يخالف القانون ويجب معاقبته."

وجاءت إدانته بعد يوم من قيام سائق حافلة بأمر مجموعة من الفتيات المراهقات بالجلوس في الخلف وتغطية أنفسهن بسبب ملابسهن غير المحتشمة. وفي حادثة أخرى، رفض سائق حافلة الرد على إحدى الناجات من المحرقة البالغة من العمر

88 عاما، قائلا إنه لا يتحدث إلى النساء. ووقعت حالتان مماثلتان في الأسبوع السابق. وقال سائق حافلة في أشدود لامرأة إنها لا تستطيع ركوب الحافلة لأنها مخصصة للرجال اليهود المتشددين فقط، وفي تل أبيب وبخ سائق امرأة لارتدائها قميصا بدون أكمام. وبعض ما يسمى بحافلات "مهادرين" (الكوشر الصارم)، والتي فرضت الفصل بين الجنسين لمراعاة الركاب اليهود المتشددين من خلال جعل الرجال يجلسون في الأمام والنساء في الخلف، عملت في إسرائيل حتى أن قضت محكمة العدل العليا في عام 2011 بأن هذه الممارسة مخالفة للقانون.

* * *

"انتحار جماعي لمعسكر اليمين".. حزب نتنياهو يرفض إجراء انتخابات خشية الهزيمة

ترجمة: أحمد صقر . موقع عربي21

أثارت فكرة إجراء انتخابات جديدة في دولة الاحتلال لتكون بمثابة "استفتاء نهائي" على قضايا التغييرات في النظام القضائي، معارضة كبيرة في صفوف حكومة بنيامين نتنياهو المتطرفة، باعتبارها "الطريق الأكيد للانتحار الجماعي لمعسكر اليمين."
وقالت صحيفة" معاريف "في تقرير أعده آنا براسكي، إن طرح فكرة الانتخابات الجديدة، جاء على خلفية آخر استطلاعات الرأي التي نشرت نهاية الأسبوع، والتي تؤكد تراجع معسكر نتنياهو اليميني إلى أدنى مستوياته الانتخابية. وبحسب عدد من المسؤولين في حزب" الليكود"، فإن إجراء انتخابات يمهد الطريق للانتحار الجماعي لمعسكر اليمين، خاصة عندما يكون معسكر اليمين في أدنى مستوياته.

وأشارت الصحيفة إلى أن هناك أصوات داخل حزب "الليكود"، تطالب بترك الإصلاح جانبا، وسط دعوات لاستعادة مكانة حكومة الاحتلال بعد تحقيق نجاحات في مجالات الاقتصاد والأمن الشخصي للإسرائيليين. ولفتت إلى أن هناك دعوات من مسؤولين في "الليكود" لتحسين أوضاع المجتمع العربي قبل التوجه لإجراء انتخابات جديدة، خاصة أن ائتلاف نتنياهو المتطرف، لا يوجد لديه رصيد الآن، بعد أن فقده في قضية الإصلاحات القضائية.

وذكرت "معاريف"، أن "في هذه الأثناء، يدور الاهتمام الرئيسي في "الليكود" حول مسألة قانون التجنيد ومطالبة أعضاء "يهدوت هتوراه" بالدفع بتشريع من شأنه أن يمنح طلاب التوراة حلا نهائيا، دون عقوبات وبدون حصص، والذي سيشمل أيضا الحماية ضد احتمال حدوث ذلك، وفقدان القانون من قبل المحكمة. ومن المتوقع أن يعقد وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين، الذي يرأس اللجنة التي تعمل على الخطوط العريضة لقانون التجنيد، مناقشتها الأسبوع المقبل، وفي هذه الأثناء، يعمل عدد من المسؤولين في الائتلاف، بهدف إقناع الحاخامات ورجال الأعمال في القطاع بالموافقة على حل لقانون التجنيد الذي سيضع حدا لقانون التجنيد الإجباري؛ كي تكون مقبولة لدى جميع أعضاء الائتلاف، ولن يؤدي ذلك إلى موجة احتجاجية ضخمة من المعارضة"، بحسب الصحيفة.
وقالت مصادر في الائتلاف لصحيفة "معاريف": "نحاول بكل الطرق الممكنة إقناع الحاخامات الأكثر تطرفا بأن إصرارهم على نسخة غير واقعية لقانون التجنيد سيقودنا إلى انتخابات لا نريدها، وفي النهاية فقد تجد الأحزاب الدينية نفسها في المعارضة، بدون قانون وبدون حكومة." ونهت المصادر إلى أن "الوقت الحالي هو أسوأ وقت لسن قانون التجنيد، خاصة بالشكل الذي

تتم فيه مناقشته في الأحزاب الحريدية، لأنه بهذا الشكل سيعطي وقودا للاحتجاج المتلاشي وسنمتص التظاهرات والتحريض بمستوى يتجاوز الاحتجاج على الإصلاح."

وأضافت: "قلنا للمتدينين أن عليهم أن يتعلموا من درس تعيين القضاة، لو لم يخرج وزير العدل ليفين بإعلانه المرعب عن الإصلاح الذي سيغير كل شيء، ولو أننا تصرفنا بحكمة ودون ضجيج غير ضروري، لكان هناك وضع كنا سنجري فيه تعيين ثلاثة قضاة آخرين حافظين، وكنا قد وصلنا إلى التوازن المطلوب." ولفتت المصادر، إلى أن "الأمل الوحيد للمعارضة اليوم هو أن تؤدي قضية التجنيد إلى انهيار الحكومة، وإذا أجريت انتخابات في المستقبل القريب بشأن مسألة تجنيد اليهود المتشددين، فلن تحتاج المعارضة إلى القائمة المشتركة ولا إلى اليهود المتشددين لتشكيل الحكومة."

* * *

دبي تشهد هجوما على مندوب إسرائيلي أتى للترويج لدولة الاحتلال

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

في الوقت الذي يجد فيه الإسرائيليون ترحيبا واستقبالا بحفاوة، فقد شهدت إمارة دبي في الساعات الأخيرة حدثا مختلفا من نوعه، حيث تعرض يوسف حداد، الناشط المسيحي الإسرائيلي والمناصر لدولة الاحتلال، لهجوم مع أفراد عائلته قبل عودته إلى تل أبيب قادما من دبي، زاعما أنه تعرض للهجوم بسبب آرائه وأنشطته المؤيدة لإسرائيل.

سافير ليبكين مراسلة" القناة 12"، ذكرت أن "أعمال عنف شهدتها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة حين حاول حداد، الجندي السابق في جيش الاحتلال، والناشط البارز في مجال الدفاع عن إسرائيل، الصعود إلى الطائرة من دبي، لكنه تعرض لهجوم من قبل المسافرين العرب، واصفا ذلك بالتجربة الصعبة، مضيفا أنه تعرّف علينا مسافرون، وهاجمونا فقط بسبب هويتي، وبسبب آرائي وأفعالي لصالح دولة إسرائيل، ونتيجة للاعتداء اللفظي والجسدي، فقد أصيبت والدتي في يدها."

وأضافت في تقريرها أن "السلطات الإماراتية، وسفير الاحتلال لديها أمير حايك، والقنصلين ليرون زاسلانسكي وداني غادوت، والمتحدث باسم وزارة الخارجية ليئور هايت، تدخلوا في الموقف، وقدموا الدعم في وقت متأخر من الليل من بعيد."

ووصف حداد الحدث بقوله؛ إن "أخته التي استقلت الطائرة، معه أبلغته أن شخصا تعرف عليه، ولا يكتفي بالحديث عنه بطريقة بذيئة، بل قال إنه يريد مهاجمته، ولم أصدق أن شخصًا ما سيهاجم شخصًا آخر على متن الطائرة، وفي قلب دبي، وقد وصفني الرجل الذي اعتدى علي بأنني "الخائن رقم 1، وجاء شخص آخر ضربني على يدي، وهاجمني، وألقى هاتفي باتجاه نافذة الطائرة." وختم بالقول: "في تلك اللحظة نهضت، وطلبت من مضيفة الطيران أن تتصل بالشرطة، وانتظرنا وصول الشرطة، وحينها بدأت الفوضى الكاملة في الطائرة، وفي تلك اللحظة قررت عائلتي النزول من الطائرة لوجود خطر عليها."

ويوسف حداد يعتبر من الوجوه الدعائية الإعلامية الإسرائيلية على شبكات التواصل الاجتماعي لتعزيز مواقف دولة الاحتلال، ومحاربة المنظمات التي تقاطعها حول العالم، ويصف نفسه بأنه من سفرائها "الرقميين" للترويج لمواقفها في الخارج، وقد بدأت وزارة خارجيتها اتصالاتها معه باتجاه انخراطه في هذا المشروع.

تجدر الإشارة إلى أن حداد من فلسطيني48، وهو مسيحي خدم بجيش الاحتلال، وقاتل في لواء غولاني، وأصيب في إحدى الهجمات العدوانية للجيش، ونشط في السنوات الأخيرة في مجال الدفاع عن دولة الاحتلال في جميع أنحاء العالم.

* * *

تحذير إسرائيلي من انهيار السلطة الفلسطينية وزيادة نفوذ حماس بالضفة

تبدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي خشيتها من تزعزع قبضة السلطة الفلسطينية على الضفة الغربية، التي تسعى لتحقيق المصلحة الأمنية الإسرائيلية، في حين أن الهجمات الأخيرة في حوارة وجنوب الخليل، وعمليات إطلاق النار قبل أشهر، التي نفذها عناصر حماس تشهد على تعزيز قوة الحركة في الضفة الغربية.

نوعا شوسترمان دفير، رئيسة برنامج فلسطين في مؤسسة التفكير الإسرائيلي، ذكرت أن "موقف رؤساء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لا ينبع من محبتهم للفلسطينيين، بل من إدراكهم أن من يحرك الأحداث الآن، هم التنظيمات المسلحة، وانهيار السلطة الفلسطينية يعني خلق فراغ سيستمر، وسيسمح لهذه المنظمات بالنمو والنمو؛ لأن تزايد اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى تزيد من التوترات، بما في ذلك الاستفزازات القادمة من غزة، وأمام هذه الفترة المتوترة، فلا بد من تعزيز أيدي الجهاز الأمني العامل بكل حزم للقضاء على العمليات، وتشجيعه على مواصلة العمل بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، وتقليص الضجيج الخلفي من جانب السياسيين." وأضافت في مقال نشرته" القناة 12"أن "الأحداث الجارية هذه المرحلة تذكرنا بما حصل قبل عام ونصف، حين بدأت سلسلة الهجمات الفلسطينية الحالية وأدت لعملية "كاسر الأمواج"، المتمثلة بزيادة اقتحامات قوات الجيش للمناطق (أ) بالضفة الغربية، وباتت واقعة تحت سيطرتها، مع العلم أنه بعد وقت قصير من بدء العملية، خرجت ظاهرة جديدة اسمها "عرين الأسود"، جمعت بين شبان فلسطينيين من مختلف الانتماءات السياسية، عملوا ضد أهداف إسرائيلية في شمال الضفة الغربية بشكل رئيسي، وأتاحت للمنظمات المسلحة غطاء ملائما."

وأشارت إلى أن "جيش الاحتلال انشغل بتحييد واغتيال قيادة ونشطاء الكتائب الجديدة التي اكتسبت زخما ميدانيا، ولم يمانع قادة حماس أن تتحمل كتيبة جنين أو كتيبة طولكرم المسؤولية عن العملية، لكنها في الواقع كانت عبارة عن مزيج من النشطاء من جميع التنظيمات التي عملت بشكل مشترك ضد العدو الإسرائيلي، وقد حظيت باهتمام الجيش والجمهور الفلسطيني والساحة الدولية، فيما تراجعت شعبية السلطة الفلسطينية، وواصلت إسرائيل عملياتها المكثفة في الضفة الغربية، وأطلقت عملية "البيت والحديقة" في شهر تموز/ يوليو بمخيم جنين، وبعدها جاء وفد من السلطة لتقديم التعازي، والمشاركة في تشييع الشهداء، لكن الوفد تم طرده، مما شكل وصمة عار."

وأكدت أن "هذا الحدث كان بمنزلة نداء استيقاظ لأبي مازن، وفي الأسابيع الأخيرة بدأت أجهزته الأمنية نشاطا مكثفا في المناطق التي عانت من غياب الحكم، بما في ذلك مخيما جنين وبلاطة للاجئين، وعادت للعمل هناك بينما يعمل الجيش في الوقت نفسه، وبتنسيق متزايد على ما يبدو، مما يجعل من تزايد النشاط المسلح الذي تقوم به حماس معارضا للتحركات التي يروج لها أبو مازن لتعزيز قبضته على الضفة، الأمر الذي دفع إسرائيل لإعادة تبني السياسة التي بموجبها يجب اتخاذ إجراءات لتعزيز السلطة، رغم محاولات الوزيرين بن غفير وسموتريتش رسم سياسة مختلفة." وأشارت إلى أنه "حان الوقت لدعم السلطة الفلسطينية، والتصرف ضد سياسة حماس في الضفة الغربية القائمة على تجنيد وتسليح العناصر دون الإضرار بمصالحها الأساسية في غزة، وتستقر في مخيمات اللاجئين، وفي هذا السياق يتعين على إسرائيل توحيد قواتها مع

السلطة الفلسطينية، التي تبدي استعدادا أكبر للتحول، وتحسين القدرات، وهذا العمل لا يمكن أن يتجاهل ما يحدث في غزة، حيث يجب جباية الأثمان من حماس هناك، لكن مهمٌ التذكر أن أي عملية كهذه من حماس، قد تؤدي لجولة أخرى يجب الاستعداد لها، باستراتيجية مختلفة عن الجولات السابقة."

تكشف هذه الدعوة الإسرائيلية أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الحرب يوآف غالانت، يدركان، مثل المؤسسة الأمنية، أن تفكك السلطة أو انهيارها، يعني تعزيز قوة حماس بالضفة الغربية، وتشكيل تهديد متزايد للمراكز السكانية في دولة الاحتلال، ولأن الأهمية الاستراتيجية للضفة، وزيادة نفوذ حماس فيها، كما فعلت في غزة، قد تؤدي لاستعادة الجيش سيطرته على الضفة، والسيطرة المباشرة على ملايين الفلسطينيين، وليس من قبيل الصدفة أن توصي وزارة الشؤون القانونية بعدم الترويج لخطة سموتريش لتعزيز المستوطنات، لأنه يضعف السلطة بشكل كبير، ويزيد الاحتكاك مع المستوطنين، ويعزز الدعم للمقاومة بين الفلسطينيين.